

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945 - قالمة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

فرع علوم مالية

تخصص مالية المؤسسات

الموضوع:

دور إدارة الاحتياج لرأس المال

العامل في تحسين السيولة

دراسة حالة مؤسسة مطاحن مرمورة - قالمة-

تحت إشراف الأستاذة:

نورة ديب

من إعداد الطلبة:

-رجاء براهيمية

-سلمى بوحظيش

السنة الجامعية: 2014 - 2015

دعاء

وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئا وما أنا من المشركين، إن
صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين، لا شريك له وبذلك أمرت وأنا
من المسلمين.

اللهم أنت الملك لا اله إلا أنت. أنت ربي وأنا عبدك، ظلمت نفسي واعترفت
بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت وأهديني لأحسن الأخلاق
لا يهدي لأحسنها إلا أنت، واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها إلا أنت،
ليبك وسعديك، والخير كله بيدك، والشر ليس إليك، أنا بك وإليك، تباركت
وتعاليت، أستغفرك وأتوب إليك.

شكر وعرفان

نحمد الله تعالى ونشكره على ما أعطاه لنا من قدرة وصحة لإتمام هذا العمل والذي من

خلاله أترجم معاني الاحترام والتقدير إلى كل من ساهم ولو بكلمة صغيرة في إنجاز هذه

المذكرة وبكل معاني الإخلاص يشرفني أن أهدي هذا العمل إلى الأستاذة المشرفة

"ديب نورة" التي تفضلت بالإشراف على هذا العمل بكل إخلاص.

كما أتقدم بالشكر الخاص إلى الأستاذة "حداد نرجس" على كل جهودها.

كما لا يفوتني أن أشكر عمال مؤسسة مطاحن مرمورة الذين لم ييخلوا علينا بشيء،

وخاصة مدير الإدارة المالية "عمار بونوار". وكذلك أشكر عمال إدارة قسم علوم

التسيير وخاصة "ليلي، فريدة، عائشة".

كما أتقدم بشكري الجزيل والكبير إلى كل من ساهم في هذا العمل

المتواضع حتى بكلمة خير.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى حبيبي وشفيعي محمد صلى الله عليه وسلم

كما أهدي ثمرة جهدي هذه إلى من قال فيهما الرحمن:

{ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا }

إلى من تاهت الكلمات والحروف في وصفها، إلى من كانت سندا في حياتي وغمرتني بعطفها، إلى منبع الحنان
"أمي الغالية" أدام الله صحتها ورعاها.

إلى من أطفأ ظلمة جهلي وكان خير مرشد لي نحو العلم والمعرفة، إلى من ضحى من أجل أن ينير دربي
وطريقي "أبي العزيز" أطال الله في عمره.

إلى الذين تعلمت معهم كيف أعيش وتقاسمت معهم الحلو والمر إخوتي "إناس محمد الصالح، وخير الدين".
والى كل أفراد عائلتي كبيرهم و صغيرهم وخاصة خالتي "نبيلة" ولا ننسى الكتاكيت الصغار "لامية هبة
الرحمن، ألاء الرحمن، أميرة جنان، شهد، هند، إياد، ليديا، أية....

إلى صديقتي ورفيقة دربي الجامعي وبئر أسراري وتوأم روحي الغالية على قلبي "رجاء".

إلى الذين جمعني بهم القدر ليكونوا الإخوة والأحبة زميلاتي "زهرة، وسيلة، شيماء، سلاف".

إلى كل من تذكرهم قلبي ونسيهم قلبي.....أهدي ثمرة جهدي.

سلمى

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى حبيبي وشفيعي محمد صلى الله عليه وسلم.

كما أهدي ثمرة جهدي هذه إلى من قال فيهما الرحمن:

{ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا }

إلى من تاهت الكلمات والحروف في وصفها، إلى من كانت سندا في حياتي وغمرتني بعطفها،

إلى منبع الحنان "أمي الغالية" أدام الله صحتها ورعاها.

إلى من أطفأ ظلمة جهلي وكان خير مرشد لي نحو العلم والمعرفة، إلى من ضحى من أجل أن ينير دربي

وطريقي "أبي العزيز" أطال الله في عمره.

إلى الذين تعلمت معهم كيف أعيش وتقاسمت معهم الحلو والمر أختي "سماح وكاتيا" وأخي "حسام".

والى كل أفراد عائلتي كبيرهم و صغيرهم وخاصة خالي وخالتي و ابنة أختي "ملاك وبنات خالتي "وداد، فيروز،

دلال، ومونيا" وابنة عمي رحمه الله "شهرزاد" ولا ننسى الكتاكيت الصغار "أماني، دارين، محمود، فادي".

إلى صديقتي ورفيقة دربي الجامعي وبئر أسراري وتوأم روحي الغالية على قلبي "سلمى".

إلى الذين جمعني بهم القدر ليكونوا الإخوة والأحبة زميلاتي "زهرة، وسيلة، شيماء، سلاف".

إلى كل من تذكرهم قلبي ونسيهم قلبي.....أهدي ثمرة جهدي.

رجاء

فهرس المحتويات

دعاء

شكر وعرفان

الإهداءات

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال

فهرس الجداول

المقدمة العامة أ - د

الفصل الأول: الوظيفة المالية وهدف السيولة

تمهيد 2

المبحث الأول: الوظيفة المالية 3

المطلب الأول: مفهوم الوظيفة المالية 3

المطلب الثاني: أنواع الوظائف المالية 3

المطلب الثالث: أهمية الوظيفة المالية 4

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول السيولة وقياسها 6

المطلب الأول: ماهية السيولة 6

أولاً: مفهوم السيولة 6

ثانياً: أهمية السيولة 6

ثالثاً: أهداف السيولة 7

رابعاً: العلاقة بين الربحية والسيولة 8

المطلب الثاني: مستويات السيولة وأسباب الاحتفاظ بها 8

أولاً: مستويات السيولة 8

ثانياً: أسباب الاحتفاظ بالسيولة 10

المطلب الثالث: قياس السيولة 10

أولاً: قياس السيولة باستخدام النسب المالية 12

1. نسب السيولة 12

2. نسب المردودية 13

ثانياً: قياس السيولة عن طريق تحليل جدول تدفقات الخزينة 14

14	1. مفهوم جدول تدفقات الخزينة
15	2. عرض جدول تدفقات الخزينة.....
19	3. أهمية جدول تدفقات الخزينة.....
21	المبحث الثالث: تقييم السيولة.....
21	المطلب الأول: العوامل المؤثرة على السيولة ومخاطرها.....
21	أولاً: العوامل المؤثرة على السيولة.....
22	ثانياً: مخاطر السيولة
23	المطلب الثاني: أسباب مشاكل السيولة.....
24	المطلب الثالث: معالجة مشاكل السيولة.....
28	خاتمة الفصل.....
	الفصل الثاني: إدارة الاحتياج لرأس المال العامل وعلاقتها بتحسين السيولة.
30	تمهيد.....
31	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاحتياج لرأس المال العامل.....
31	المطلب الأول: كيفية تولد الاحتياج (دورة التحول النقدي).....
34	المطلب الثاني: ماهية الاحتياج لرأس المال العامل.....
34	أولاً: مفهوم الاحتياج لرأس المال العامل.....
35	ثانياً: خصائص الاحتياج لرأس المال العامل
35	ثالثاً: أهمية الاحتياج لرأس المال العامل
36	المطلب الثالث: حساب الاحتياج لرأس المال العامل (الطريقة المباشرة، طريقة الخبراء).....
36	أولاً: حساب الاحتياج لرأس المال العامل بالطريقة المباشرة
37	ثانياً: حساب الاحتياج لرأس المال العامل بالطريقة المعيارية.....
44	المبحث الثاني: إدارة الاحتياج لرأس المال العامل.....
44	المطلب الأول: إدارة المخزون.....
44	أولاً: أنواع المخزونات السلعية
44	ثانياً: الاستراتيجيات المتبعة لإدارة المخزون السلعي.....
46	ثالثاً: وسائل إدارة المخزون.....
46	رابعاً: الحجم الأمثل للشراء والتخزين
46	المطلب الثاني: إدارة الذمم المدينة (العملاء).....
47	أولاً: تقييم الائتمان

48	ثانيا: تقييم إدارة الائتمان
48	ثالثا: معايير الائتمان
48	المطلب الثالث: إدارة الموردين.
49	أولا: أهمية الائتمان التجاري
50	ثانيا: مخاطر الائتمان التجاري
52	المبحث الثالث: علاقة الاحتياج لرأس المال العامل بالسيولة ومدى تحسينها.
52	المطلب الأول: العلاقة بين نسب السيولة ورأس المال العامل والاحتياج لرأس المال العامل.
54	المطلب الثاني: علاقة الاحتياج لرأس المال العامل بالسيولة من خلال جدول تدفقات الخزينة.
56	المطلب الثالث: العلاقة بين الاحتياج لرأس المال العامل ورأس المال العامل والخزينة.
56	أولا: مؤشرات التوازن المالي.
57	ثانيا: أسباب انخفاض الخزينة
59	ثالثا: حالات العجز في الخزينة ومعالجتها
63	خلاصة الفصل
		الفصل الثالث: دور إدارة الاحتياج لرأس المال العامل في تحسين سيولة مطاحن مرمورة
65	تمهيد
66	المبحث الأول : التعريف بمؤسسة مطاحن مرمورة.
66	المطلب الأول: نشأة المؤسسة.
67	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي.
69	المطلب الثالث: أهداف المؤسسة.
70	المبحث الثاني : تحليل سيولة مطاحن مرمورة.
70	المطلب الأول: عرض الميزانيات الوظيفية لمطاحن مرمورة.
71	المطلب الثاني: تحليل السيولة باستخدام النسب المالية.
74	المطلب الثالث: تحليل السيولة باستخدام جدول تدفقات الخزينة لمطاحن مرمورة.
77	المبحث الثالث: تحليل الاحتياج لرأس المال العامل لمطاحن مرمورة وعلاقته بالسيولة المحققة.
		المطلب الأول: تحليل الاحتياج لرأس المال العامل ورأس المال العامل والخزينة الصافية لمطاحن مرمورة
77	بالطريقة المباشرة.
77	أولا: حساب رأس المال العامل
78	ثانيا: حساب الاحتياج لرأس المال العامل
79	ثالثا: حساب الخزينة

- المطلب الثاني: تحليل الاحتياج لرأس المال العامل بالطريقة المعيارية 80
- المطلب الثالث: إدارة الاحتياج لرأس المال العامل ودورها في التأثير على سيولة مطاحن مرمورة. 93
- 95..... خلاصة الفصل
- 97..... الخاتمة العامة

قائمة المراجع

الملاحق

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
34	دورة التحول النقدي (كيفية تولد الاحتياج)	01
37	أنواع الاحتياجات إلى رأس المال العام	02
45	بطاقة الجرد المستمر	03
56	الشرط الأول لشروط التوازن	04
57	الشرط الثاني لشروط التوازن	05
57	الشرط الثالث لشروط التوازن	06
58	أسباب انخفاض الخزينة	07
59	بيان أثر المقص لحالة خطأ في السياسة المالية	08
60	بيان أثر المقص لحالة النمو غير متحكم فيه	09
60	بيان أثر المقص لحالة سوء تسيير عناصر الاستغلال	10
61	بيان أثر المقص لحالة الخسائر المتراكمة	11
62	بيان أثر المقص لحالي تدهور النشاط و إفلاس عميل مهم	12
68	الهيكـل التنظيمي لمطاحن مرمورة	13

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الميزانية الوظيفية	11
02	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)	17
03	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة الغير المباشرة)	18
04	حساب الاحتياج لرأس المال العامل بطريقة الخبراء	43
05	نموذج مبسط لجدول تدفقات الخزينة	54
06	جانب الاستخدامات للسنوات (2012-2013-2014)	70
07	جانب الموارد للسنوات (2012-2013-2014)	71
08	نسب السيولة لمطاحن مرمورة	72
09	نسبة المردودية المالية لمطاحن مرمورة	73
10	النموذج المختصر لجدول تدفقات الخزينة بالمؤسسة محل الدراسة	74
11	حساب رأس المال العامل	77
12	حساب الاحتياج لرأس المال العامل من خلال الميزانية الوظيفية	78
13	حساب خزينة المؤسسة	79
14	الاستخدامات والموارد بالأيام لسنة 2012	83
15	الاستخدامات والموارد بالأيام لسنة 2013	86
16	الاستخدامات والموارد بالأيام لسنة 2014	90
17	الاحتياج لرأس المال العامل بطريقة الخبراء	91
18	الاحتياج لرأس المال العامل بالطريقتين	91
19	مهلة الدوران	92
20	حساب الخزينة الصافية بالطريقتين	93

المقدمة العامة:

طبيعة وأهمية الموضوع:

يعد التقدم والتطور التكنولوجي المستمر والمشهود يوما بعد يوم معيارا لمدى نجاح الدول وتقدمها في مجال التصنيع وبالتالي التطور الاقتصادي الذي يعتبر المرآة العاكسة للتقدم في بقية المجالات الأخرى، الأمر الذي جعل الدول تشدد تركيزها على المؤسسة الاقتصادية باعتبارها عماد كل اقتصاد، مما أدى إلى تشجيع المبادلات التجارية فيما بين الدول و تزايد المنافسة ليس فقط بين مؤسسات من دول مختلفة، ولكن اشتد الأمر ليصل إلى حدود الدولة الواحدة.

وباعتبار أن المؤسسة الاقتصادية تؤثر وتتأثر بالمحيط الخارجي يستوجب عليها ذلك العمل جاهدة للتأقلم مع تغيراته لضمان بقائها واستمراريتها، من خلال إثبات كيانها والعمل على تحسين نفسها من كل المخاطر التي قد تحيط بها، خاصة تلك التي تتعلق بالجانب المالي، ويتضح ذلك جليا في التنسيق والتسيير الجيد لمختلف وظائفها وبالأخص الوظيفة المالية.

حيث تعد هذه الأخيرة من أبرز وأهم وظائف المؤسسة خاصة وأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بكافة الوظائف الأخرى، باعتبارها تبحث عن توفير الأموال اللازمة في الوقت المناسب وإنفاقها بأحسن الطرق. إضافة إلى كونها الوظيفة المتخصصة في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة من خلال مجموعة من المؤشرات على رأسها الاحتياج لرأس المال العامل الذي يتوجب على المسير أن يتحكم فيه بغرض التأثير في مستوى السيولة المتاحة لديها.

وهنا تحديدا تبرز أهمية الموضوع باعتباره يلقي الضوء على دور إدارة الاحتياج لرأس المال العامل في تحسين السيولة.

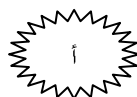
إشكالية الموضوع:

في ضوء ما سبق نصل إلى إبراز معالم إشكالية بحثنا والتي نحاول تناولها وفق سياق نظري تحليلي، من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة إدارة الاحتياج لرأس المال العامل في تحسين السيولة؟

التساؤلات الفرعية:

- انطلاقا من التساؤل الرئيسي تنبثق التساؤلات الفرعية التالية:
- فيما تتمثل أدوات قياس السيولة المتواجدة على مستوى المؤسسة الاقتصادية؟
 - كيف تتم إدارة الاحتياج لرأس المال العامل؟
 - إلى أي مدى يمكن أن تساهم إدارة الاحتياج لرأس المال العامل في تحسين سيولة مطاحن مرمورة؟



فرضيات الموضوع:

للإجابة على التساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

- تنطلق هذه الدراسة من فرضية عامة مفادها أن إدارة الاحتياج لرأس المال العامل وتكيفه مع رأس المال العامل من شأنه تخفيض احتياجات المؤسسة الاقتصادية وتحسين سيولتها.
- تقاس السيولة المتواجدة على مستوى المؤسسة باعتماد نوعين من التحليل.
- تتم إدارة الاحتياج لرأس المال العامل من خلال إدارة عناصره.
- تساهم إدارة الاحتياج لرأس المال العامل إلى حد كبير في تحسين السيولة بمطاحن مرمورة.

أهداف الموضوع:

يهدف الموضوع أساساً إلى:

- تبيان كيفية تقييم السيولة بهدف إظهار أهميتها على مستوى المؤسسة الاقتصادية.
- التعرف على علاقة الاحتياج لرأس المال العامل.
- التعرف على إدارة الاحتياج لرأس المال العامل ومدى أهميتها.
- تبيان كيفية تأثير إدارة الاحتياج لرأس المال العامل على السيولة.

أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع مايلي:

- الموضوع يكتسي أهمية بالغة حالياً.
- الأهمية البالغة للسيولة في المؤسسة الاقتصادية.
- باعتبار أن الاحتياج لرأس المال العامل من المؤشرات التي يجب على المؤسسة عدم تجاهلها أردنا التطرق إليه لمعرفة مختلف جوانبه وتأثير إدارته.
- بما أن السيولة مؤشر جيد للحكم على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية أردنا ربطها بإدارة الاحتياج لرأس المال العامل لتبيان مدى تأثيره عليها.

صعوبات الدراسة:

تتمثل أهم الصعوبات التي اعترضتنا عند إنجاز هذا البحث في:

- عدم توفر المراجع الكافية فيما يخص متغير الاحتياج لرأس المال العامل.
- صعوبة الحصول على البيانات فيما يخص الجانب التطبيقي لكونها تمس الجانب المالي للمؤسسة.



المنهج المتبع في الدراسة:

اتبعنا في دراستنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف متغيرات الدراسة المتمثلة في السيولة وإدارة الاحتياج لرأس المال العامل وتحليل النتائج المتحصل عليها في الدراسة الميدانية وتفسيرها.

الأدوات المستعملة:

تتمثل الأدوات المستعملة في الدراسة في:

في الجانب النظري تم الاعتماد على المسح المكتبي للكتب والمذكرات، والملتقيات. أما الجانب التطبيقي فتم عن طريق المقابلة في الحصول على البيانات.

دراسات سابقة:

تناولت الدراسات السابقة متغير الخزينة فقط أما الاحتياج لرأس المال العامل فلم تصادفنا دراسات تخدم موضوعنا.

- الدراسة الأولى (محلية): دراسة (بوزار السعيدى أسماء، 2012) بعنوان اثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. هدفت هذه الدراسة إلى تبيان مدى تأثير تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وقد أجرت دراسة تطبيقية على مؤسسة نفضال مقاطعة الغاز المميع -حاسي مسعود- ورقلة وتم الاعتماد على جدول تدفقات الخزينة للكشف عن الوضعية المالية للمؤسسة. وتوصلت الدراسة إلى:

- تسيير الخزينة يتطلب من المدير المالي أن يكون جد حذر في اتخاذ القرارات المالية.
- التسيير السيئ للخزينة من شأنه التأثير على الأداء المالي للمؤسسة.
- أن المؤسسة محل الدراسة حققت توازن مالي على المدى المتوسط.
- كان لها القدرة على تغطية نفقات دورة الاستثمار بواسطة التدفقات الموجبة المتولدة عن خزينة الاستغلال.

التعليق:

نلاحظ أن الباحثة ألت بكل النقاط التي ذكرتها في البحث سواء على الجانب النظري او التطبيقي وكانت بصورة مختصرة ومفيد وهذه النقطة إيجابية في هذه الدراسة. والنتائج التي توصلت إليها تتطابق مع نتائج دراستنا.

- الدراسة الثانية(محلية): دراسة(حنان سيدروحو، 2013) بعنوان دور سلوك الخزينة لتحقيق التوازن المالي.



المقدمة العامة

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تبيان مدى تأثير سلوك الخزينة على مؤشرات التوازن المالي، وقد أجرت دراسة تطبيقية على "مؤسسة السيارات الصناعية SNVI وحدة ورقلة"، وتم الاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة محل الدراسة وجدول تدفقات الخزينة لإيضاح الدور الذي تلعبه الخزينة في تحسين التوازن المالي، ومحاولة الكشف عن أهم الصعوبات التي تعرقل تحقيق هذا التوازن. وتوصلت الدراسة إلى:

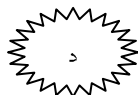
- تحتل الخزينة الصافية أهمية كبيرة لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي للمؤسسة.
- الانخفاض في الخزينة الصافية يفسره الارتفاع المستمر لاحتياجات المؤسسة.
- تعتبر الخزينة مقياس لقدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في المدى القصير ومؤشر مهم لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة.
- نسب المدروية المتحصل عليها من المؤسسة محل الدراسة غير مقبولة بسبب زيادة التكاليف وعدم قدرة المسيرين في التحكم فيها.

التعليق:

الباحثة ألت بكافة جوانب الدراسة سواء في الجانب النظري أو التطبيقي. وتوصلت هذه الدراسة إلى نفس النتائج التي توصلت إليها دراستنا.

هيكل الموضوع:

أفضل طريقة لتحقيق أهداف الموضوع تكمن في تقسيمه إلى ثلاث فصول يدور الفصل الأول حول الوظيفة المالية وهدف السيولة وجاء فيه مفاهيم حول الوظيفة المالية والسيولة في المؤسسة الاقتصادية. ويدور الفصل الثاني حول إدارة الاحتياج لرأس المال العامل وعلاقتها بتحسين السيولة وتناولنا فيه مفاهيم أساسية حول الاحتياج لرأس المال العامل وكيفية إدارته وعلاقته بالسيولة من جانب التحليل الساكن والتحليل الديناميكي وكذا علاقته مع رأس المال العامل والخزينة الصافية. أما الفصل الثالث فقد جاء بمثابة دراسة تطبيقية تهدف إلى إسقاط الإطار النظري على أرض الواقع من خلال تحليل متغيرات الدراسة في مؤسسة مطاحن مرمورة واشتمل على دور إدارة الاحتياج لرأس المال العامل في تحسين سيولة مطاحن مرمورة وقدمنا من خلاله تعريفاً بالمؤسسة محل الدراسة، وتحليل السيولة في المؤسسة من جانب التحليل الساكن والتحليل الديناميكي، وتحليل رأس المال العامل والاحتياج لرأس المال العامل والخزينة الصافية بالطريقة المباشرة وبطريقة الخبراء.



تمهيد:

تعتبر الوظيفة المالية الوظيفة الأكثر أهمية في المؤسسة الاقتصادية من خلال ارتباطها المباشر بكل وظائفها الإنتاجية، التسويقية، البشرية... وغيرها، إضافة لكونها الوظيفة المتعلقة بتوفير الأموال وحسن استخدامها في تمويل أوجه النشاط المختلفة سواء كانت استثمارية أو استغلالية، وكذا مختلف النفقات والمصاريف التي تواجه المؤسسة.

تهدف الوظيفة المالية إلى تحقيق العديد من الأهداف لاسيما الهدف الأهم ألا وهو توفير السيولة اللازمة لمواجهة الاحتياجات اليومية والوفاء بالالتزامات المالية في مواعيد استحقاقها، حيث تسعى جميع المؤسسات إلى الحفاظ على قدر كاف من السيولة وبالتالي فإن لها أهمية بالغة في ضمان سيرورة النشاط ويحقق توافرها على مستوى المؤسسات العديد من الأهداف لهذا تتعدد أسباب الاحتفاظ بالسيولة وتتعدد مصادرها سواء كانت من داخل المؤسسة أو من خارجها.

تقاس قدرة المؤسسات على توفير السيولة اللازمة باعتماد نوعين من التحليل الأول ساكن ويكون باستخدام النسب المالية أما الثاني فهو ديناميكي ويكون من خلال تحليل جدول تدفقات الخزينة وهذا للتمكن المؤسسة من تجنب العوامل التي من شأنها التأثير على سيولتها والتعرف على أسباب المشاكل التي تعترضها والبحث عن طرق لمعالجة تلك المشاكل، وهذا ما سيتم التطرق له في هذا الفصل.

المبحث الأول: الوظيفة المالية

تلعب الوظيفة المالية دوراً بارزاً في المؤسسات الاقتصادية باعتبارها الوظيفة المتعلقة بكافة الطرق المؤدية للحصول على الأموال وتكون بأنواع مختلفة وتهدف هذه الوظيفة إلى تحقيق العديد من الأهداف.

المطلب الأول: مفهوم الوظيفة المالية

للوظيفة المالية بالمؤسسات تعاريف عديدة:

فقد عرفت على أنها: "تلك الوظيفة التي تمثل الإطار الفكري لاتخاذ القرارات المالية في المؤسسة وإيضاح كيفية اتخاذ القرارات".¹

وعرفت كذلك بأنها: "الوظيفة التي تتعلق بكافة التصرفات الخاصة بالحصول على الأموال وحسن استخدامها في المؤسسة أي إدارة الأموال".²

كما عرفت على أنه: "عبارة عن الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد الرامية لتمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من التزامات في الوقت المحدد".³ من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل يعرف الوظيفة المالية على أنها: "مجموعة التصرفات والوظائف التي تسعى في مجموعها إلى البحث عن الأموال من مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة بكمية مناسبة وبتكاليف مناسبة وفي الوقت المناسب والسهر على إنفاقها بأحسن السبل لتحقيق أهداف المؤسسة.

المطلب الثاني: أنواع الوظائف المالية

تتضمن الوظيفة المالية مجموعة من الوظائف المرتبطة بالاستغلال والاستثمار والتمويل. أولاً: وظيفة الاستغلال:

هي الوظيفة التي تعبر عن النشاط الرئيسي للمؤسسة وتحدد طبيعتها إن كانت صناعية أو تجارية أو خدمية أو مختلطة... الخ، وتتمثل في العمليات الأساسية للمؤسسة المولدة للإيرادات، بالإضافة إلى العمليات الأخرى التي لا يتم تصنيفها ضمن وظيفتي الاستثمار والتمويل.

وتتجزأ هذه الوظيفة إلى ست مراحل: مرحلة الإمداد (التمويل بالمواد الأولية)، مرحلة التخزين الأولي (المخزون القبلي)، مرحلة التصنيع، مرحلة تخزين المنتجات التامة والنصف مصنعة (التخزين البعدي)، مرحلة البيع والتوزيع، مرحلة تحصيل المبيعات.

¹ - علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، مكتبة الرائد العلمية، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص45.

² - سعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المصارف، مصر، 2000، ص31.

³ - عبد الستار مصطفى الصباح، الإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص14.

ثانيا: وظيفة الاستثمار:

هي الوظيفة المسؤولة عن تزويد المؤسسات بمختلف تجهيزات الإنتاج والاستثمارات الضرورية لممارسة مختلف الأنشطة الاستثمارية.

من المنظور المالي تتجزأ عمليات وظيفة الاستثمارات إلى عمليتين رئيسيتين:

حيازة استثمارات: أي شراء احتياجات المؤسسة من التجهيزات والمعدات.

التنازل عن استثمارات: تقوم المؤسسة بعملية التنازل لعدة أسباب منها:

بعد نهاية العمر الافتراضي للاستثمار والمتمثل عادة في مدة الاهتلاك المحاسبي، تقوم المؤسسات ببيع الاستثمار بمقابل مادي.

تلجأ المؤسسات في بعض الأحيان إلى التنازل عن جزء من استثماراتها من اجل تقليص احتياجاتها المالية

نظرا لظروف مالية سيئة وذلك بغية إنعاش الخزينة، حيث ينتج عن هذه العملية الحصول على سيولة مالية

تؤدي إلى الرفع في الموارد والتخفيض من الاستخدامات.

ثالثا: وظيفة التمويل:

هي الوظيفة المسؤولة عن تغطية الاحتياجات المالية للنشاط، سواء كانت متعلقة بالاستثمار أو الاستغلال أو

الوظيفة المالية نفسها أو بالخزينة الإجمالية للمؤسسة، وتمثل المصادر الرئيسية للتمويل في:

• مصادر داخلية: متمثلة في التمويل الذاتي المتشكل مثل الأرباح المحجوزة، وإذا لم يلي هذا المصدر الاحتياجات تلجأ المؤسسات إلى المصدر الثاني.

• مصادر خارجية: وتمثل في الإقراض من البنوك ومختلف المؤسسات المالية...¹

المطلب الثالث: أهداف الوظيفة المالية

تهدف الوظيفة المالية إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر أهمها:

• تحقيق أهداف المؤسسة والتي هي صورة عن الأهداف المسطرة والمرجوة من قبل الأطراف المعنيين بنشاط المؤسسة والذين يتمثلون في الملاك والمديرين والعاملين.

هدف الإدارة:

يرز هدف الإدارة في مساعدة الملاك على تعظيم ثروتهم وخدمتهم ورعاية مصالحهم، كما أن للإدارة

مسؤولية اتجاه العمال تتمثل في تحسين ظروف العمل وكذا الأجور.

هدف الملاك:

باعتبار الملاك أصحاب المؤسسة فهم أول مستفيد من تطور واستمرار نشاطها فهم يسعون دائما إلى

تعظيم القيمة السوقية لأسهم مؤسستهم.

¹ - عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2004، ص16.

هدف العاملين:

يضيف سعي العاملين إلى تعظيم ثروتهم هدفاً جديداً للقرارات المالية فالموارد المالية المتاحة لا ينبغي أن تخصص بالكامل لاقتراحات استثمارية تهدف فقط على تعظيم الربح و ثروات الملاك أو الإدارة أو كلاهم بل ينبغي تخفيض ثروات العاملين كرفع مستوى الأجور والاستثمار في برامج الأمن الصناعيين يضاف إلى ذلك مراعاة عدم التعارض مع أهداف الملاك.¹

- التخفيف من حدة المخاطر في مجال استخدام المؤسسة.
- وضع نظام مالي تلتزم به كافة الوحدات التنظيمية أثناء ممارستها لأنشطتها المختلفة والتأكد من التزام تلك الوحدات لهذا النظام.
- تخفيض التكاليف والاستفادة من اقتصاديات التشغيل.
- زيادة الأرباح.
- توفير السيولة اللازمة لمواجهة الالتزامات المالية للمؤسسة.²

¹ - منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص84.

² - نظير رياض محمد، الإدارة المالية والعولمة، المكتبة العصرية، مصر، 2001، ص16.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول السيولة وقياسها

تحتل مسألة السيولة مكانة مهمة لدى مسؤولي المؤسسات الاقتصادية نظراً لأهميتها البالغة في الوفاء بالالتزامات وكذا أهدافها المختلفة الرامية إلى تحقيق أهداف المؤسسة. وهو ما يحدد أن هناك العديد من الأسباب التي تدفع بالمؤسسات للاحتفاظ بالسيولة التي تتواجد على مستوى المؤسسات بأنواع مختلفة و تنبع من عدة مستويات.

المطلب الأول: ماهية السيولة

تلعب السيولة بمختلف أنواعها محل اهتمام كل المؤسسات الاقتصادية نظراً لما لها من أهداف تخدم مصالح تلك المؤسسات.

أولاً: مفهوم السيولة:

تعددت التعاريف المعطاة للسيولة إلا أن كلها تعطي معنى واحداً.

فقد عرفت على أنها: "مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية في تواريخ استحقاقها وتعبر عن مقدرة المؤسسة على تحويل أصولها إلى نقود".¹

وتعرف كذلك بأنها: "توفر النقدية اللازمة لإدارة رأس المال العامل بشكل يؤدي إلى عدم وجود

فوائض نقدية كبيرة عاطلة أو عجز في النقدية اللازمة لسداد الالتزامات المتداولة".²

وعرفت أيضاً على أنها: "توفر النقدية الكافية والملائمة لمقابلة التزامات المؤسسة ودفعها في مواعيدها،

وتعبر عن سهولة تحويل الأصل إلى نقدية بدون خسائر ضمن النشاط الطبيعي للمؤسسة".³

ومن التعاريف السابقة نصل إلى تعريف شامل للسيولة:

السيولة هي الاحتفاظ بالنقدية المناسبة والكافية لتغطية الاحتياجات اليومية والوفاء بالالتزامات المالية

المتوقعة منها وغير المتوقعة في مواعيد استحقاقها لتجنب حدوث عجز في النقدية.

ثانياً: أهمية السيولة:

تهتم المؤسسة بالسيولة بغرض أداء التزاماتها وخاصة قصيرة الأجل، عند حلول أجل الاستحقاق، لان

التوقف عن أداء هذه الالتزامات يؤدي إلى إضرار بالمساهمين، حيث يترتب على ذلك التأثير على الأوضاع

الحالية والمستقبلية للمؤسسة وبذلك نصل إلى أن نقص السيولة له تأثير على ثروة المساهمين.⁴

ومما سبق يمكن صياغة أهمية السيولة في النقاط التالية:

● هي مؤشر ووسيلة للرقابة حيث يمكن من خلالها أن تتم مراقبة المدخلات والمخرجات المالية.

¹ - محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص157.

² - عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، دار صفاء للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص16.

³ - محمد طنب، محمد عبيدات، الإدارة المالية في القطاع الخاص، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص61.

⁴ - عبد الغفار حنفي، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2003، ص288.

• تخدم رقابة وحركة الدائنين والمدنيين وتخدم أيضا في تجهيز معلومات قصيرة الأجل عن الانحرافات في الخطة.¹

- الاستفادة من الخصومات المختلفة عند تنفيذ عمليات الشراء.
- أداء المتطلبات المالية ومواجهة الالتزامات حين استحقاقها.
- المحافظة على مركز المؤسسة المالي وسمعتها الائتمانية وتنميتها حيث أن عدم سداد التزامات المؤسسة في مواعيدها يؤدي إلى وقوعها في سمعة سيئة وقد يعرقل حصولها على ائتمان تجاري من الموردين أو حصولها على قروض من البنوك.

- الاستفادة من الفرص المتوفرة والتي تحتاج إلى مخصصات مالية طارئة.
 - مواجهة الأزمات المالية الطارئة أو التوسع أو الانكماش المفاجئ في حجم العمليات.²
- ثالثا: أهداف السيولة.

يحقق توافر السيولة العديد من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- تؤدي الإدارة الجيدة للسيولة إلى سهولة الحصول على مصادر تمويل وانخفاض تكلفة الحصول عليها.
- تمثل السيولة أحد الأهداف الإستراتيجية بجانب الربحية لضمان بقاء المؤسسة وإستمراريتها ونموها.
- التأكد من مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وتحصيل الذمم والتمويلات والاستثمارات في تاريخ استحقاقها.

- حماية الأصول من عملية البيع الاضطراري عند الحاجة، مع ما قد يجلبه من سلبيات.
- تجنب المؤسسة اللجوء الاضطراري للاقتراض من مؤسسات أخرى.³
- تعزيز الثقة بالمؤسسة من قبل المتعاملين معها ومن قبل مقرضيه أيضا.
- مواجهة الانحرافات غير المتوقعة في التدفقات النقدية ومواجهة الأزمات عند وقوعها.
- المرونة في الخيار لأن توافر السيولة لدى المؤسسة يمكنها من البحث عن المصدر الأفضل عندما ترغب في الحصول عليه دون أن تكون مقيدة بمصدر معين.
- القدرة على استغلال الفرص وعلى مواجهة متطلبات النمو.
- المحافظة على استمرار المؤسسة في أداء وظيفتها على أحسن وجه وإبعاد مخاطر العسر المالي عنها.⁴

¹ - كنجو عبود كنجو، إبراهيم وهي فهد، الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 1997، ص120.

² - هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص37.

³ - منيرة كسري، التحليل المالي والوازانات التقديرية كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2011، ص26.

⁴ - مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص54.

رابعا: العلاقة بين الربحية والسيولة :

إن هدف تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة يتأثر بشكل كبير بكل من السيولة والربحية، اللتان تعدان من بين أهداف الإدارة المالية. فالسيولة ضرورية لوفاء المؤسسة بالتزاماتها وتفادي الوقوع في خطر العسر المالي، وفي نفس الوقت فإن زيادة السيولة عن الحدود المسموح بها يؤدي إلى انخفاض الأرباح نتيجة لعدم توظيف جزء من أموالها في استثمارات تحقق لها العوائد المحزمية.

وبالمقابل فإن الربحية هي كذلك ضرورية للمؤسسة لكي تبقى قادرة على البقاء والاستمرار، حيث أن عدم تحقيق الربحية المناسبة يؤدي إلى تلاشي حقوق المساهمين ويضر بسمعة المؤسسة ويقلل من ثقة المقرضين بها، مما يعني عدم قدرتها على الحصول على تمويل جديد وبمعدلات فائدة مناسبة. إضافة لما تقدم فإن عدم تحقيق الربحية يعني انخفاض سعر السهم في السوق، وهذا ما لم يتفق مع هدف تعظيم قيمة المؤسسة.

ولتحقيق الربحية تسعى المؤسسات لتوظيف أكبر قدر من أموالها في استثمارات ذات عوائد مرتفعة،

الأمر الذي يتعارض بشكل عام مع هدف السيولة. وعليه فإن تحقيق الهدف الأساسي للمؤسسة والمتمثل في تعظيم قيمتها يتطلب الملاءمة بين هدي الربحية والسيولة، الأمر الذي يضيف بعدا جديدا لوظيفة الإدارة المالية في المؤسسة وهو التوفيق بين هذين الهدفين المتعارضين.

ويتضح لنا مما سبق بأن هدي السيولة والربحية هما هدفان متعاكسان في تأثيرهما على هدف تعظيم قيمة

المؤسسة، إلا أنهما متلازمان يكمل أحدهما الآخر، أي أن تحقيق أحدهما سيكون على حساب الآخر. ومن

الجدير بالذكر أن الربحية تتطلب توسيع استثمار المزيد من الأموال في أصول واستثمارات ذات سيولة متدنية،

وهذا يتعارض مع هدف السيولة. كما أن الاحتفاظ بالأموال على شكل نقد أو على شكل أصول شبه نقدية

يعني زيادة حجم الأصول التي تحقق عوائد متدنية، وهذا ما يتعارض مع هدف الربحية.

مما تقدم يتوجب على الإدارة المالية في المؤسسة أن تخلق نوع من التوازن بين السيولة والربحية، فالمدبر

المالي الجيد هو الذي يكون قادرا على توجيه استثمارات المؤسسة واستغلال فوائدها النقدية بما يؤدي إلى زيادة

الربحية وبالوقت نفسه تغطية المرونة الكافية لتوفير الأموال لمواجهة الالتزامات المالية للمؤسسة.¹

المطلب الثاني: مستويات السيولة وأسباب الاحتفاظ بها

تنبع السيولة المتواجدة بحوزة المؤسسات من عدة مستويات وتعدد الأسباب التي تدفع بهذه المؤسسات

إلى الاحتفاظ بهذه السيولة لديها.

أولا: مستويات السيولة:

من الطرق المنطقية للنظر إلى مصادر السيولة النظر لها من عدة مستويات وهي:

¹ - عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشنة، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص38.

● التدفق النقدي والأرصدة النقدية ومحفظة الاستثمارات:

هذا هو المستوى الأساسي للأصول السائلة وهو يتكون من التدفقات النقدية المولدة في السياق الطبيعي والمعتاد لمزاولة الأعمال وأرصدة المؤسسة لدى البنوك ومحفظة استثماراتها قصيرة الأجل. وتوفر هذه الأصول السيولة بأقل قدر ممكن من التدخل في عمليات المؤسسة. وكما سيتم إيضاحه فإن تقرير المستوى الأمثل للاحتياجات النقدية يصبح جزءاً هاماً من هذه العملية وفي حين أن فئة هذه الأصول هي الأكثر سيولة، إلا أنه بالنسبة لغالبية المؤسسات يعتبر الاحتفاظ بالأرصدة النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل باهظة التكاليف جدا ويشكل جزءاً ضئيلاً من إجمالي الاحتياجات السائلة.

● الائتمان قصير الأجل:

بالنسبة لمعظم المؤسسات، يعد الوصول إلى الاقتراض قصير الأجل المصدر الأساسي للسيولة. وتبعاً لحجم المؤسسة وجدارتها الائتمانية، يتمثل المكون الرئيسي في القدرة الائتمانية قصيرة الأجل في التسهيلات الائتمانية البنكية، وهيكل الاقتراض المعتاد عبارة عن اتفاقية يتم تعديلها سنوياً بين المقرض والبنك الذي يتعامل معه وتحدد القدر الأقصى للائتمان المتاح للمقرض من حيث توقيت الاقتراض والسداد.

● إدارة التدفقات النقدية:

بالإضافة إلى التدفقات النقدية المتولدة من عمليات المؤسسة الروتينية، هناك العديد من الفرص لتعديل وتكييف هذه التدفقات لتحسين السيولة، فعلى سبيل المثال: من الممكن أن تؤخر المؤسسة مدفوعاتها لمورديها أو يمكنها أن تقدم منتجاتها بأسعار أقل أو بشروط ائتمانية أقل صرامة لكي تسرع التدفق النقدي. ومن الممكن أن تولد إدارة مستويات المخزون عن طريق خفض كميات الطلبات تدفقات نقدية أيضاً.¹

● إعادة التفاوض على عقود الدين:

إن النظرة الحديثة للمؤسسة هي أنها: "سلسلة مترابطة من العقود" من الملاك والإدارة والمديرين، وحائزي الدين وحملة الأسهم... الخ، ومن أهم العقود: العقد بين الشركة ومقرضيها ويشمل هؤلاء الموردين (من خلال منحهم ائتمان تجاري)، والبنوك والمستثمرين في الأوراق المالية المتصلة بالدين الخاصة بالمؤسسة) كالسندات والأوراق التجارية). وغير هذه المجموعة المتنوعة، تتباين إمكانيات إعادة التفاوض بدرجة كبيرة، وتتراوح بين طلب تمديدات ائتمانية من الموردين أو إعفاء من اتفاقيات الدين الثانوية التي تقيد قدرة المدين على إعادة التفاوض على اتفاقيات رسمية بدرجة أكبر مثل عقود السندات. وكثيرة من هذه الاتفاقيات يكون ثانوياً إلى حد ما ويمكن إعادة التفاوض عليه بدون صعوبات كبيرة، بينما يؤثر البعض الآخر على مخاطر المقرض بصورة كبيرة.

¹ - طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات والمصارف، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2013، ص 257.

• عمليات بيع الأصول:

في هذه الحالة تتعرض المؤسسة لضغوط مالية غير عادية وتضطر لتسييل الأصول من أجل خلق أموال. وفي حالات كثيرة تكون عمليات البيع هذه مقدمة لإشهار الإفلاس في نهاية المطاف.

يمثل البنود الأول والثاني السيولة المبدئية للمؤسسة أي المصادر التي يتوقع سحبها لتوفير النقدية للمؤسسة في ظل دورة التشغيل العادية، أما البنود التالية فهي تمثل مصادر الحصول على النقدية لتوليد أموال قصيرة الأجل لمحاكمة الحاجة إلى النقدية وحتى نصل إلى الذروة وهي الإفلاس.¹

ثانياً: أسباب الاحتفاظ بالسيولة.

هناك العديد من الأسباب التي تجعل المؤسسات تحتفظ بقدر من السيولة، وتنبع هذه الأسباب من أهمية السيولة، ومن بين أهمها مايلي:

• استغلال الفرص المتاحة للمشروع للحصول على الأرباح نتيجة تخفيض كلفة شراء عناصر التشغيل فيه أو الاستفادة من بعض فرص الاستثمار المتاحة، كشراء مواد أولية بأسعار منخفضة أو الاستفادة من الخصم النقدي الناجم عن الشراء نقداً.²

• توفير السيولة النقدية لتلبية متطلبات التشغيل اليومي للمشروع، و كما هو معروف تزداد الحاجة إلى النقد كلما زادت دورة التدفق النقدي ودورة الإنتاج.

• إن الاحتفاظ المؤسسة بالقدر المناسب من السيولة يمكن المؤسسة من مواجهة احتمالات الطوارئ وتلبية الحاجة في الظروف غير المتوقعة.

• تحتفظ المؤسسات بالسيولة لكي تكسب ثقة المتعاملين معها من الموردين وغيرهم وبالتالي تمكنها هذه الثقة من كسب متعاملين آخرين.

• تفادي الوقوع في المخاطر التي يمكن أن يتسبب بها فراغ خزانة المؤسسة.

المطلب الثالث: قياس السيولة

قبل التطرق إلى قياس السيولة يجب أولاً الإشارة إلى أن هناك نوعين من التحليل الأول يطلق عليه بالتحليل السيولي ويكون اعتماداً على الميزانية المالية أما الثاني فيطلق عليه التحليل الوظيفي ويكون انطلاقة من الميزانية الوظيفية، ومن أجل الإلمام بالموضوع ارتأينا أن ندرس النسب والمؤشرات المالية من جانب وظيفي.

الميزانية الوظيفية: إن تجزئة النشاط الأساسي للمؤسسة إلى وظائف أساسية، سينج ر عنه مجموعة من التطبيقات على مستوى أدوات التحليل المالي، وهذا ما ستعرض له من خلال الميزانية الوظيفية واستخراج المؤشرات المالية الأساسية.

تتجزأ الميزانية الوظيفية إلى أربع مستويات هي:

¹ - المرجع نفسه، ص258.

² - دريد كامل آل شيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص352.

- مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة: تتشكل الموارد الدائمة من مصادر التمويل المتوسطة وطويلة الأجل مثل: الأموال الخاصة والديون المتوسطة والطويلة الأجل والاهتلاكات والمؤونات والنتائج المتراكمة والاحتياطات. أما الاستخدامات المستقرة فتتشكل من الاستثمارات بمختلف أنواعها وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة.
- مستوى استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال: وتتمثل في احتياجات دورة الاستغلال المتمثلة في المخزون والعملاء وموارد تمويلها المتمثلة في المورد.
- مستوى الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال: وهي كل الاحتياجات والموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي للمؤسسة وتلك التدفقات المالية ذات الطبيعة الاستثنائية.
- مستوى الخزينة: وتتضمن استخدامات الخزينة المتمثلة في المتاحات وموارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية.¹

الجدول رقم (01): الميزانية الوظيفية.

الموارد	الاستخدامات
الموارد الدائمة مجموع الأموال الخاصة الديون المتوسطة والطويلة الأجل مجموع الاهتلاكات والمؤونات	الاستخدامات المستقرة الاستثمارات المعنوية الاستثمارات المادية الاستثمارات المالية الأصول ذات الطبيعة المستقرة
الموارد المتداولة <u>موارد الاستغلال</u> مستحقات المورد وملحقاته <u>موارد خارج الاستغلال</u> موارد أخرى	الاستخدامات المتداولة <u>استخدامات الاستغلال</u> المخزونات الإجمالية حقوق العملاء وملحقاتها <u>استخدامات خارج الاستغلال</u> حقوق أخرى
موارد الخزينة الاعتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة)	استخدامات الخزينة المتاحات
مجموع الموارد (بقيمة إجمالية)	مجموع الاستخدامات (بقيمة إجمالية)

المصدر: مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012، ص33.

¹ - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، الجزء الأول، 2011، ص108.

إن مقدرة المؤسسة على توفير نقدية كافية في المستقبل القريب لتلبية خصومها قصيرة الأجل لدى استحقاتها يعتبر مؤشراً أساسياً للحكم على صحة الوضعية المالية للمؤسسة، وتقاس هذه المقدرة أو بمعنى تقاس السيولة المتاحة لدى المؤسسة باستعمال نمطين من التحليل، الأول ساكن ويكون باستخدام النسب المالية نسب السيولة ويتم أيضاً الاستعانة بنسب المردودية التي تبين مدى استخدام الفائض المحقق من السيولة، أما النمط الثاني من التحليل فهو تحليل ديناميكي ويكون بتحليل جدول تدفقات الخزينة.

أولاً: قياس السيولة باستخدام النسب المالية (تحليل ساكن):

تعتبر النسب المالية مؤشرات مالية لكونها توضح مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها العاجلة ومن أهم هذه النسب: نسب السيولة ونسب المردودية.

1- نسب السيولة:

توفر مؤشرات السيولة دلالة على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير وتجنب عدم الملاءة المالية التي تؤدي إلى تعرض المؤسسة إلى مخاطر السيولة،¹ وتتمثل نسب السيولة في: نسبة السيولة الجارية (نسبة السيولة العامة):

ويصطلح عليها في بعض المراجع بنسبة التداول، وتعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الاستخدامات المتداولة للموارد المتداولة، وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسب السيولة العامة} = \frac{\text{الاستخدامات المتداولة}}{\text{الموارد}}$$

تبين الاستخدامات المتداولة مقدار السيولة المتاحة لدى المؤسسة، في حين تبين الموارد المتداولة الاحتياجات النقدية على المدى القصير.² فإذا كانت الاستخدامات المتداولة أقل بكثير من الموارد المتداولة فإن ذلك يبين أن هذه المؤسسة ستواجه مشاكل في سداد التزاماتها، وعليه فإن هذه النسبة تكون أفضل كلما زادت عن الواحد والعكس صحيح، ويرى البعض أن هذه النسبة لكي تكون مقبولة يجب أن تغطي الاستخدامات مرتين الموارد.³

نسبة السيولة السريعة:

يمثل أسلوب حساب نسبة السيولة السريعة ذلك المتبع في حساب نسبة السيولة الجارية فيما عدا أننا نطرح المخزون من الاستخدامات المتداولة، وعليه تحسب النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الاستخدامات المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الموارد}}$$

¹ - نعيم نمر داوود، التحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2012، ص59.

² - سيان ولش، أهم النسب والمؤشرات المالية في عالم المال والأعمال، الترجمة: محمود فتوح، شعاع للنشر والعلوم، سوريا، 2010، ص131.

³ - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية وداود، الجزائر، الجزء الأول، 2008، ص201.

يستخدم مفهوم السيولة للتعبير عن مدى إمكانية تحويل الأصل إلى نقدية سائلة بسرعة مناسبة وبقيمة قريبة من قيمته في السوق عندما تظهر الحاجة إلى تلك النقدية، لهذا يتم حذف المخزون نظرا للتعقيد الكبير الذي يلف مسألة سيولة المخزون التي تختلف باختلاف مكونات هذا المخزون ، وقد حدد أقصى حد لهذه النسبة بـ 0.5¹.

نسبة السيولة الجاهزة (السيولة الحالية):

تعتبر النقدية المتوافرة فعلا لدى المؤسسة مؤشرا أكيدا لمستوى السيولة المتاحة لعملية إعادة سداد ديون المؤسسة أو احتياجات التشغيل الأخرى، حيث تظهر هذه النسبة مقدرة النقدية المتاحة لدى المؤسسة في لحظة معينة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{الخزينة الموجبة} + \text{الاوراق المالية}}{\text{الموارد المتداولة}}$$

كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشرا ايجابيا عن سيولة المؤسسة لأنها دليل على انخفاض مخزونها السلعي بسبب ارتفاع الطلب عليه. ، وقد حدد البعض أن هذه النسبة تكون أفضل إذا كانت محصورة ما بين (0.3-0.5)².

2- نسب المردودية:

المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في إطار نشاطها، وينبغي أن تكون دائمة لتحقيق أرباح متتالية، وتنقسم نسب المردودية إلى ثلاث نسب يقاس من خلالها مردودية وكفاءة إدارة المؤسسة في استغلال الموارد استغلالا عقلانيا لتحقيق الأرباح، وتمثل هذه النسب في:

نسبة المردودية التجارية:

تسمح بالتقييم الخاص لنشاط المؤسسة وذلك بمقارنة رقم أعمالها مع النتيجة الإجمالية المتحصل عليها وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة المردودية التجارية} = \frac{\text{النتيجة الاجمالية}}{\text{رقم الاعمال}}$$

نسبة المردودية الاقتصادية:

تعد هذه النسبة الأفضل لقياس ربحية العمليات، حيث يجب أن تكون كافية وتسمح بالحصول على معدل مقاس على الأصول التي تستخدم لتنفيذ عملياتها وتحسب كما يلي:

¹ - سيارن ولش، مرجع سبق ذكره، ص132.

² - حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص48.

$$\frac{\text{إجمالي الإلتزامات المستغلالة}}{\text{مجموع}} = \text{نسبة المردودية الاقتصادية}$$

نسبة المردودية المالية:

تعبّر عن مردودية الأموال الخاصة أو مدى مساهمتها في تحقيق النتيجة وتحسب كما يلي: ¹

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} = \text{نسبة المردودية المالية}$$

ثانيا: قياس السيولة عن طريق تحليل جدول تدفقات الخزينة (تحليل ديناميكي):

تعرف التدفقات النقدية على أنها عبارة عن المبالغ المتحصل عليها من مصادر داخلية أو خارجية والمستعملة في سداد مختلف الالتزامات والمعبر عنها بالتدفقات الخارجة. ¹ مفهوم جدول تدفقات الخزينة:

هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على سير المؤسسة ويهدف إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال وكذا المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة.

تصنف التدفقات النقدية حسب جدول الخزينة إلى تدفقات داخلة وخارجة، وتصنف هذه التدفقات حسب كل دورة إلى تدفقات تولدها الأنشطة العمليانية (الأنشطة التشغيلية)، تدفقات تولدها أنشطة الاستثمار وتدفقات تولدها أنشطة التمويل. ²

● التدفقات النقدية الداخلة: هي إجمالي المبالغ النقدية التي تحصل عليها المؤسسة من مصادر داخلية أو خارجية خلال الفترة التشغيلية.

● التدفقات النقدية الخارجة: تكون طبيعة هذه التدفقات مؤكدة أكثر من التدفقات النقدية الداخلة كونها ترتبط بطبيعة عمل المشروع أو الأنشطة المنفذة وفق الخطط الموضوعية. ³

تصنيف التدفقات النقدية حسب كل دورة: وتتمثل في:

¹ - حنان عجيلة، فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص82.

² - George Legres, **Mini Manuel De Finance d' entreprise**, Dunod, France, 2010, p91.

³ - Béatrice Et Francis Grandguillot, **Analyse Financière**, Galino éditeur, France, 5ème édition, 2008, p163.

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية (الأنشطة التشغيلية):
تشكل هذه التدفقات من النشاطات الأساسية للمؤسسة، وتمثل في الفرق بين تحصيلات (إيرادات) الاستغلال ونفقات (مدفوعات) الاستغلال.
 - التدفقات التي تولدها أنشطة الاستثمار:
وهي عمليات سحب أموال عن اقتناء وتحصيل أموال عن بيع أصول طويلة الأجل. ويتطلب إعداد هذا القسم من التدفقات إجراء التحليلات للأصول طويلة الأجل (الأصول الثابتة، الأصول غير الملموسة والاستثمارات في الشركات الأخرى).
 - التدفقات التي تولدها أنشطة التمويل:
هي نتيجة للتدفقات العملية والاستثمارية فإذا كان النشاط لا يتمكن من تمويل ذاتي للاستثمارات فيجب الحصول عن الوارد المالية الخارجية وتمويل الاحتياجات المالية الناتجة عن دورتي الاستغلال والاستثمار بمجموعة من الموارد الداخلية والخارجية.
وعليه يتم حساب التغير في الخزينة عن طريق جمع تدفقات الخزينة التي تولدها كل من أنشطة الاستغلال، الاستثمار والتمويل.¹
 - 2. عرض جدول تدفقات الخزينة:
لقد حدد المشرع الجزائري ضمن النظام المحاسبي والمالي الجديد طريقتين في عرض جدول تدفقات الخزينة، وتمثل في الطريقة المباشرة وغير المباشرة.
 - الطريقة المباشرة:
ترتكز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزبائن، الموردين، الضرائب،...) قصد الحصول على تدفق صافي للخزينة، ثم تقريب ومقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية.
 - الطريقة غير المباشرة:
تمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة مع الأخذ بالحسبان:
آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغييرات الزبائن، المخزونات، تغييرات الموردين،...)، التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة)، التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة...).
- وهذه التدفقات تقدم كلا على حدا.

¹- Jean Barreau Jacqueline delahaye, **Gestion Financière**, Dunod, France, 9ème édition, 2000, p247.

الفرق بين الطريقتين:

إن الإختلاف بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة ناجم عن كيفية تقديم الأنشطة المتولدة عن الاستغلال، فكما ذكرنا سابقا فالطريقة المباشرة تقدم هذا النوع من التدفقات في شكل عناصر رئيسية لدخول وخروج السيولة الإجمالية للزبائن والموردين والضرائب وغيرها من العناصر المعنية بتدفق الخزينة المرتبطة بنشاطات الاستغلال قصد إبراز التدفق المالي الصافي، بينما الطريقة غير المباشرة فتعتمد على تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية دون التأثير في الخزينة كالاكتلاكات التي يرافقها تدفق نقدي حقيقي والزبائن والموردين التي بعد فترة تتحول إلى تدفق داخلي أو خارجي، أو العناصر التي ليس لها علاقة بأنشطة الاستغلال، وتبقى باقي التدفقات الأخرى والمرتبطة إما بالاستثمار أو بالتمويل تعرض بنفس الطريقة المباشرة.¹

¹ - قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46/19، 25 مارس 2009، ص 26.

الجدول رقم(02): جدول تدفقات الخزينة(الطريقة المباشرة).

السنة المالية N	السنة المالية N	ملاحظة
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة
		تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
		تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية(يجب توضيحها)
		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية(ا)
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تفتيات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تفتيات عينية او معنوية المسحوبات عن اقتناء تفتيات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)
		تدفقات الموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج) تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة(ا+ب+ج)
		أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
		أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
		تغير أموال الخزينة خلال الفترة
		المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46/19، 25 مارس 2009، ص 36.

الجدول رقم(03): جدول تدفقات الخزينة(الطريقة غير المباشرة).

السنة المالية N	السنة المالية N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية تصححات من اجل الاهتلاكات والأرصدة تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى تغير الموردين والديون الأخرى نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (ا)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تحصيلات التنازل عن تسيّبات تأثير تغيرات محيط الإدماج
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة زيادة رأس المال النقدي(المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (ا+ب+ج) أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية تغير أموال الخزينة

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، مرجع سبق ذكره، ص 35.

3. أهمية جدول تدفقات الخزينة:

يعتبر جدول تدفقات الخزينة أكثر ملاءمة لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف، فهو يهتم بإظهار مدى السيولة التي تتوفر عليها المؤسسة حيث يشرح كيفية توليدها من جهة والتحكم في مستوياتها الملائمة من جهة أخرى، كما يعتبر معيار أساسي لقياس الأداء المالي للمؤسسة وتحديد الصعوبات التي تواجهها، يمكن الاستفادة من جدول تدفقات الخزينة في اشتقاق مجموعة من النسب والمؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في تقييم النشاط، وتتمثل أهم هذه النسب والمؤشرات فيما يلي:

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية:

تعبّر هذه النسبة عن مقدرة المؤسسة على توفير ما يكفي من سيولة لتغطية الاحتياجات النقدية الأساسية، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة كفاية التدفقات النقدية} = \frac{\text{التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الاحتياجات النقدية}}$$

يقصد بالاحتياجات النقدية الأساسية ما يلي:

- التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية.
- مدفوعات أعباء الديون.
- الإنفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية.
- سداد الديون المستحقة خلال العام.
- المدفوعات اللازمة لتسديد توزيعات الأرباح على المساهمين.

نسبة تغطية النقدية:

تشير هذه النسبة إلى ما إذا كانت المؤسسة تنتج نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة تغطية النقدية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{مجموع التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية}}$$

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون:

تعبّر هذه النسبة عن مدى استفادة النقدية من الأنشطة التشغيلية (التشغيلية) في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الفوائد المدفوعة} = \frac{\text{الفوائد المدفوعة}}{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة}}$$

ارتفاع هذه النسبة يؤشر حقيقة إلى احتمال تعرض المؤسسة لمشاكل السيولة.¹

العائد على الأصول من التدفق التشغيلي:

يظهر هذا المؤشر مدى قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي، وتحسب كما يلي:

$$\frac{\text{صافيا للتدفق النقدي التشغيلي}}{\text{مجموع}} = \text{العائد على الاصول من التدفق التشغيلي}$$

مؤشر النقدية التشغيلية: ويحسب كما يلي:

$$\frac{\text{صافيا للتدفق النقدي التشغيلي}}{\text{صافي}} = \text{مؤشر النقدية التشغيلية}$$

يظهر هذا المؤشر مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.²

¹ - رقية شطبي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقييمه، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2011، ص ص 97-98.

² - حنان عجيلة، مرجع سبق ذكره، ص 89.

المبحث الثالث: تقييم السيولة

تلعب السيولة دورا بارزا في تحديد وضعية المؤسسة غير أنها تتأثر بعدة عوامل قد تكون داخلية أو خارجية، وتعرض لكتلة من المشاكل التي يرتبط حدوثها بعدة أسباب يتوجب حلها بعدة طرق.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على السيولة ومخاطرها

تؤثر على سيولة المؤسسة عدة عوامل من شأنها أن توقعها في مخاطر مختلفة.

أولا: العوامل المؤثرة:

تؤثر على السيولة عوامل مختلفة يمكن أن نقسمها إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية.

1. العوامل الخارجية: إن مثل هذه العوامل تحكم جميع المؤسسات تكون إمكانية التأثير بهذه العوامل متدنية لأنها تحدد من قبل الدولة والأجهزة الأخرى وهي:

- شروط الدفع القانوني.
- القواعد الناظمة للعقود.
- تحديد أسعار الصرف والفائدة.
- استخدامات الربح.

وهنا فإن مهمة إدارة المؤسسة أن تقوم باستغلال هذه العوامل بشكل فعال وأن تهتم بتأثير هذه العوامل على السيولة.¹

2. العوامل الداخلية: وتصنف إلى:

- عوامل التأثير على حركات النقود.
- عوامل التأثير على المخصصات أو الأصول المالية.

إن تلك العوامل تشمل المدخلات والمخرجات الإجمالية من البضائع والحسابات وجميع الوقائع التي تسري في المصنع وتؤثر على السيولة وهي:

- مبلغ الإيرادات النقدية التي تزيد من النقدية مثال ذلك البيع والقبض والإعانات والاستثمارات المؤقتة.
- مبلغ المصروفات النقدية التي تنقص النقدية مثال ذلك الدفع والشراء والتكاليف الأخرى.
- زمن حدوث الإيرادات والمصروفات، بحيث أن درجة السيولة تتحدد حسب سرعة دوران رأس المال. فكلما كانت سرعة الدوران كبيرة تقل فترتها الزمنية وترتفع بالتالي درجة السيولة، وعلى العكس تؤدي سرعة دوران رأس المال الطويلة أو البطيئة لإنقاص درجة السيولة.
- الغرض من المصروفات والإيرادات.²

¹ - كنجو عبود كنجو، إبراهيم وهي فهد، مرجع سبق ذكره، ص 199.

² - مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 85.

ثانيا: مخاطر السيولة:

إن نقص السيولة على مستوى المؤسسة يؤدي إلى خطر العسر المالي الذي بدوره يؤدي إلى خطر الإفلاس.

1. العسر المالي:

يعتبر عكس السيولة ويعني عدم توفر المؤسسة على النقدية اللازمة لسداد التزاماتها في مواعيدها وبالتالي عدم إمكانية مواجهة الحالات الطارئة التي تعترضها، والعسر المالي نوعان:

• العسر المالي الفني:

وهو الدرجة البسيطة من العسر المالي. ويحدث هذا العسر عندما لا تتوفر لدى المؤسسة سيولة كافية لسداد التزاماتها في فترة معينة، ولكن المؤسسة تستطيع بعد ذلك تجاوز هذه المحنة وسداد التزاماتها إذا أعطيت الوقت الكافي لذلك.

وفي هذه الحالة تكون الأصول المتداولة للمؤسسة أكبر من خصومها المتداولة، ولكنها تجد صعوبة في تحويل بعضها إلى سيولة جاهزة، حيث قد لا تتمكن في فترة من الفترات من بيع أو تحصيل الذمم وأوراق القبض، لذلك تجد صعوبة في سداد التزاماتها. ولكنها لو أعطيت فرصة إضافية فإنها تستطيع تحويل تلك الأصول إلى سيولة وسداد الالتزامات.

فهذا العسر يدل على تدني الأصول النقدية قياسا إلى الخصوم المتداولة كما أن هناك صعوبة في تحويل الأصول المتداولة وغير النقدية إلى سيولة لذلك فإن هذا العسر لا يشكل خطرا حقيقيا، ولكن هذا العسر إذا تكرر فإنه يؤدي إلى فقدان المؤسسة لسمعتها الائتمانية وإلى عدم حصولها على التسهيلات الائتمانية مما يؤدي بها إلى العسر المالي الحقيقي.

• العسر المالي الحقيقي:

وهو الدرجة الأخطر في العسر المالي ويحدث هذا العسر عندما لا تستطيع المؤسسة الوفاء بالتزاماتها حتى لو أعطيت الوقت الكافي وذلك لأن قيمة الأصول المتداولة والثابتة لا تكفي لسداد التزاماتها لو تم بيع تلك الأصول، ويصاحب العسر المالي الحقيقي عسر فني، أي مشكلة سيولة وعدم قدرة على مواجهة الالتزامات المستحقة في مواعيدها ومن الصعب التغلب على مشكلة العسر المالي الحقيقي، لذا كثيرا ما يقود هذا النوع من العسر إلى تصفية المنشأة، وخاصة عند إصرار الدائنين على الإسراع في تصفية المنشأة تقليلا لخسائرهم، لاعتقادهم بأن مزيدا من الانتظار قد يجبر عليهم خسائر أكبر.

2. الفشل المالي:

هناك من يستخدم مصطلح الفشل للإشارة إلى لحظة انتهاء حياة المؤسسة بإشهار إفلاسها، في حين يستخدم من طرف آخرون للإشارة إلى مرحلة خروجها من النشاط الاقتصادي، هناك أيضا من يطلق هذا

المصطلح على المرحلة التي تسبق لحظة إعلان الإفلاس، أي تلك المرحلة التي تتعرض فيها المؤسسة إلى اضطرابات مالية خطيرة غير قادرة على سداد التزاماتها تجاه الغير.

3. الإفلاس:

هو أن تعلن المؤسسة أنها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها أمام الدائنين في وقت استحقاقها. ويحدث الإفلاس كذلك عندما تعاني المؤسسة من عجز على مستوى خزينتها فتلجأ إلى الاقتراض من البنوك أو مؤسسات مالية أخرى لمواعيد محددة لتتمكن من سداد التزاماتها الناجمة عن النشاط، وعندما يحين موعد سداد ديون القروض تجد المؤسسة نفسها لا تملك السيولة اللازمة للدفع حينها تعلن إفلاسها.

المطلب الثاني: أسباب مشاكل السيولة

من أهم الأسباب الرئيسية لوجود مشاكل في السيولة ما يلي:

- تجاوز مصروفات غير مخططة وينشأ ذلك من خلال الاستخدام المتزايد للمواد والفعالية غير الكافية في تحميل الأصول الثابتة والأجور غير المخططة.
 - صعوبات في تحقيق المبيعات سواء بالإنتاج أو في التصريف.
 - عدم تحقيق مستوى الجودة المطلوب للمنتجات مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، وبالتالي تدي الأسعار والإيرادات.
 - الإسراف في الأموال وارتفاع التكاليف وتراكم الخسائر.
 - التركيز على الإنتاج وليس التسويق.
 - بطء تحصيل مديونيات البيع الأجل.
 - عدم القدرة على وضع استراتيجية طويلة الأجل.
 - ضعف كفاءة الأداء والرقابة.
 - الاختلاس والسرقة (تسرب أموال الشركة بشكل غير مشروع).
- انطلاقاً مما تقدم ينتج بأن ضمان تخطيط عملية الإنتاج تشكل شرطاً موضوعياً للسيولة والحفاظ على مبادئ وأخلاقيات الدفع.
- لهذا فإن مشكلة السيولة في المؤسسة مرتبطة بالتخطيط وفعالية الإدارة المالية بحيث أن رفع وتحسين تلك الفعالية يقود لضمان السيولة النقدية من جهة وتحقيق مردودية مثلى من جهة أخرى.
- ومن أجل استغلال الإمكانيات المتاحة في المؤسسة بشكل فعال فإنه من الضروري تنظيم الإيرادات والمصروفات ليس فقط في مقدار حدوثها وإنما أيضاً في زمن حصولها بحيث توضع المبالغ النقدية الضرورية تحت التصرف عندما يكون هناك حاجة لها.¹

¹ - محمد سعيد عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص90.

المطلب الثالث: معالجة مشاكل السيولة

يمكن معالجة مشاكل السيولة كما يلي:

- حل مشكلة السيولة عن طريق أساليب وطرق الدفع:

إن لحركة وأسلوب الدفع دورا هاما في تسهيل العمليات المادية والمالية التي تنشأ بين المؤسسات وهذا بالتالي عملية الحصول على النقود أو عملية التسديد مما يساعد في تحسين وضع السيولة النقدية ويحل بعض المشاكل الخاصة بالعسر المالي.

إن حركة أو طريقة الدفع هي تعبير عن حركة ودورة النقود من أجل تسديد ودفع الالتزامات.

إن الدفع يمكن أن يكون نقديا وغير نقدي مع العلم أن أسلوب الدفع غير النقدي هو الغالب في العلاقات المالية بين المؤسسات.

وفي أسلوب الدفع تأتي أهمية فترة الدفع أو الاستحقاق حيث يتأكد من خلالها الشاري من صحة

الحساب وسلامة الصناعة وهناك أساليب مختلفة للدفع نذكر منها:

أسلوب الشيكات: وهو أن تتعامل المؤسسة بالشيكات في سداد ديونها للموردين أو في تحصيل ديونها من العملاء.

أسلوب الاعتماد: ويخص المؤسسات التي تتعامل مع مؤسسات أخرى عن طريق البنوك، ويكون تسليم الوثائق الخاصة بالاتفاقية وتسليم الأموال من كل طرف من خلال البنك.¹

- حل مشكلة السيولة عن طريق القروض:

تؤثر القروض تأثيرا مباشرا على استمرارية عملية الإنتاج وتشكل أداة هامة للدورة النقدية المستقرة.

ويمكن التمييز بين نوعين من القروض.

1-قروض الأصول الثابتة والطويلة الأجل:

حيث أن تأثيرها قليل على السيولة لكنها تقوم بتمويل الاستثمارات وتوسع عملية الإنتاج وهذا

يزيد من الفعالية الإنتاجية والمالية في المؤسسة عندما تجلب الاستثمارات جدوى عالية، وهذا يحسن بالتالي من

الأرباح المستقبلية ويساعد على استخدام الأرباح في تسديد الالتزامات ومن هذه الزاوية يمكن حل مشكلة

السيولة.

2-قروض الوسائل المتداولة القصيرة الأجل:

إن هذا النوع من القروض ذو تأثير مباشر على السيولة حيث يتم بغرض الحصول على النقدية ويزيد

بالتالي من رأس المال العامل، ويعتبر الربح مصدرا لإعادة تسديد هذا القرض.

إن القرض يسرع دورة رأس المال ويضمن بذلك السيولة ونقصد هنا ليس الإنتاج فقط وإنما البيع أيضا. إن

القرض يساعد في ارتفاع سرعة دوران رأس المال التي تشكل شرطا موضوعيا للاستخدام الفعال للوسائل المالية

¹ - عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، مرجع سبق ذكره، ص45.

وبهذا فإن المشروع يحتاج إلى رأس مال أقل إذا كانت السرعة أكبر، ويجب على المؤسسة أن تحاول التخفيض من وقت دورة رأس المال.

إن طبيعة وخصائص العمل وتنفيذ الخطط تترافق غالباً بصعوبات وعدم توافق في عملية الإنتاج، ومن أجل استمرارية الإنتاج يجب تجنب صعوبات الدفع لأن العمليات المالية يجب أن لا تؤخر عملية الإنتاج وهذا من مهام القرض، حيث يقوم بتغطية المصروفات وتحقق بقي الخطط وتجاوز الانحرافات التي يمكن أن تحصل وهنا يلعب المصرف دوراً هاماً، ولذلك يجدر بالمؤسسة إقامة علاقات طيبة مع المصارف.¹

● حل مشكلة السيولة عن طريق دوران النقدية والبضاعة:

قد يحصل لأسباب تقنية أو اقتصادية أن تلجأ المؤسسة للتخزين وذلك لأن تأمين المواد الخام أو المساعدة، وتشغيلها أو تجهيزها، وكذلك تصريف المنتجات والخدمات قد لا يحدث بسرعة كما هو مرغوب وإنما تمتد هذه العملية لفترة طويلة، وهنا يكون التخزين ضرورياً من أجل استمرار عملية الإنتاج. إن كلتا الحالتين تخزين المبيعات أو المشتريات، يتبط بشكل مباشر بالبيع أو الشراء، فتخزين المشتريات يؤثر بشكل سلبي على السيولة وخصوصاً إذا كان التخزين بكميات كبيرة تفوق الحاجة الفعلية للمؤسسة في العملية الإنتاجية فإنه سيقفل من مستوى السيولة.

أما مخزون المبيعات (السلع التامة الصنع) فينشأ عندما لا يستطيع المشروع بيع السلعة الجاهزة حسب الشروط وبشكل مباشر، لهذا تبقى هذه السلع في المؤسسة وتبقى بذلك الإمكانيات المستثمرة في المخزون معطلة وبعيدة عن المنال بحيث لا يمكن أن توضع تحت التصرف إلا بعد عملية البيع ودخول قيمها النقدية وعلى هذا يمكن القول أنه من خلال البيع يمكن تحسين وضع السيولة النقدية وبذلك يؤثر البيع النقدي بشكل إيجابي على السيولة، من هنا نستنتج أثر المخزون على السيولة في المؤسسة.²

يعتبر المخزون جزءاً من رأس المال المتداول، وباعتباره أقل سرعة في التحول إلى نقدية من باقي عناصر الموجودات المتداولة الأخرى، فإنه يمكن القول إن زيادة حجم المخزون يؤدي إلى تجميد جزء من أموال المؤسسة وهذا سيؤدي إلى انخفاض مستوى السيولة النقدية وزيادة الحاجة إلى النقدية من جهة وانخفاض في معدل العائد على رأس المال المستثمر من جهة أخرى.

كما أن انخفاض مستوى المخزون عن الحجم الأمثل الواجب توافره يؤدي إلى عرقلة العملية الإنتاجية أي التقليل من مستوى السلع المنتجة وسينعكس ذلك بالنتيجة على حجم الأرباح وذلك للسبب التالي: مع ثبات المصاريف الثابتة فإن انخفاض كمية السلع المنتجة بسبب قلة المخزون من المواد الأولية يؤدي إلى زيادة كلفة السلعة وبالتالي إلى نقصان في هامش الربح وانخفاض في كمية الأرباح الكلية. بينما تقود المصروفات إلى

¹ - محمد سعيد عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

² - عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 290.

خطر على السيولة فإن الإيرادات تساعد في ضمان السيولة ولهذا فإنه من الضروري التنبؤ بالمدخلات والمخرجات.

إن نشوء وتشكل الأموال والعلاقات المالية يرتبط بشكل مباشر مع دورة رأس المال وتشكل بذلك قاعدة أساسية لنشوء مشكلة السيولة النقدية.

من هنا يستنتج بأن التحديد الشامل للسيولة يجد أساسه في عملية دورة رأس المال.

كما أن لكل من أوراق الدفع وأوراق القبض تأثيراً مباشراً على السيولة بحيث أن زيادة أوراق القبض يعني زيادة في المبيعات الآجلة وعدم دخول نقدية بل على العكس نقص في النقدية (لأن هذه المبيعات كان من الممكن أن تباع نقداً) وتزداد بالتالي الحاجة إلى النقدية لضمان السيولة. أما النقصان في أوراق القبض فيعني تحصيلاً لبعض منها وبالتالي زيادة النقدية وهنا تقل الحاجة النقدية لأن السيولة تكون أكبر في مثل هذه الحالة.

المؤسسة بتسديد جزء من التزاماتها وبالتالي خروج للنقدية وهذا ينعكس بشكل سلبي على السيولة النقدية¹.

- حل مشكلة السيولة عن طريق الإجراءات الإدارية في النقدية:

هناك بعض الإجراءات المالية التي يمكن لإدارة المؤسسة أن تتركز على تنفيذها من أجل الحفاظ على السيولة وتفادي المشاكل التي قد يحدثها نقصانها عن المستوى المطلوب، وتمثل هذه الإجراءات في:

التأخر المؤقت لمواعيد الدفع.

تسييق مواعيد الاستسلام والقبض من خلال التشجيع على التسديد أو تحجيم عملية البيع الآجل وفرض غرامات وعقوبات على عدم التسديد وكذلك إتباع نظام فوائد التأخير.

إن تحقيق السيولة يتطلب أيضاً البيع النقدي أكثر مما يتطلب البيع الآجل لأنه مع زيادة منح الائتمان تزداد الحاجة إلى النقدية وتظهر مشكلة السيولة النقدية، هذا مع العلم أن زيادة الديون المدومة ومصاريف الائتمان الأخرى تزداد بزيادة حجم الائتمان الممنوح وبالتالي تتأثر المقدرة المالية للمؤسسة. بيع بعض الأوراق المالية أو بعض الديون المسجلة للآخرين.

كما يمكن للمؤسسة أن تقوم ببعض الإجراءات المتعلقة بالمدينين والدائنين مثل:

تسجيل وتحليل الذمم المدينة والدائنة بغية تسهيل عملية رقابتها.

إنذار الذمم وفرض غرامات تأخير وإعداد الإنذارات التي ستوجه للمدينين.

استلام وتجهيز الإنذارات بالدفع مع الموردین.²

¹ - محمد سعيد عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 96.

² - عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

• حساب السيولة كأداة للرقابة على السيولة وحل مشاكلها:

من أجل ضمان الحفاظ على السيولة اللازمة وتدارك التجاوزات التي يمكن أن تحدث فإن إدارة المؤسسة مجبرة على تكثيف رقابتها على التدفقات الداخلة والخارجة باستخدام حساب للسيولة وهذا الحساب لا يدخل في الميزانية وإنما يجب أن يعكس القدرة على الدفع وصعوبات الدفع أو المركز المالي للمؤسسة في كل وقت.

وهذا الحساب يكون من خلال الاعتماد على مجموعة من النسب. والمتمثلة في:

نسب السيولة والتي تعبر عن سيولة المؤسسة المحققة خلال فترة معينة ومدى قدرتها على مواجهة التزاماتها، وبالتالي فهي تعطي للمؤسسة تقديرا وضحا عن موضع العجز حتى تتمكن من وضع التدابير اللازمة لتغطية هذا العجز النسب المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة والتي تساعد المؤسسة في الحكم على مدى كفاية التدفقات الداخلة في تغطية التدفقات الخارجة وتمكنها من اكتشاف مواطن العجز في التغطية والبحث في أسبابها لتفاديها في السنة المقبلة.¹

¹ - المرجع نفسه، ص56.

خلاصة الفصل:

تسعى الوظيفة المالية في المؤسسة إلى تحقيق أهداف هذه الأخيرة بصفة عامة وأهدافها بصفة خاصة ولاسيما هدف توفير السيولة اللازمة لمواجهة الاحتياجات الطارئة من خلال كافة الوظائف التي تعنى بها الوظيفة المالية سواء كانت هذه الوظائف متعلقة بالاستغلال أو الاستثمار أو بالتمويل.

تخضع السيولة باهتمام جميع المؤسسات مهما كان نوع النشاط الذي تزاوله بكونها مؤشر هام للحكم على مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها ووسيلة للرقابة على المدخلات والمخرجات المالية وتفاذي الوقوع في خطر العسر المالي وهي كلها أسباب تدفع بالمؤسسات إلى الاحتفاظ بالقدر الكافي واللازم من السيولة والحصول عليها سواء من مصادر داخلية أو خارجية.

وبالنظر إلى طريقتي التحليل التي تم بهما قياس السيولة توصلنا إلى انه يتطلب من المحلل عند اختيار سيولة المؤسسة باستخدام النسب المالية اخذ الحيطة والحذر بكونها تعتمد على الأصول والخصوم المتداولة وهي بنود كثيرا ما تتغير ، لذا جاء النوع الثاني ألا وهو التحليل بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة نظرا لما يوفره من معلومات مهمة عن مصادر التدفق النقدي في المؤسسة وما قد يوفره من إمكانية التنبؤ باستمراريتها أو فشلها.

وفي الأخير توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن السيولة هي المحور الأساسي لنمو وتطور المؤسسات غير أنها يجب أن لا تتعدى المستوى المطلوب الذي يتناقض مع تحقيق الأرباح، حيث يتركز تواجدها على مواجهة الاحتياجات المالية للمؤسسة.

تمهيد:

تمارس المؤسسات الاقتصادية العديد من الأنشطة تنتج عنها مجموعة من الاحتياجات المالية تتولد عن دورة الاستغلال من خلال الفوارق الزمنية بين مختلف العمليات وتكون هذه الاحتياجات إما مرتبطة بالاستغلال أو تكون خارج الاستغلال وتبين عدم قدرة المؤسسات على مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى العملاء ومخزوناتهما، وتتميز بالعديد من الخصائص التي تعطي لها أهمية يجب على المديرين التنبه لها، ويقدر الاحتياج لرأس المال العامل بطريقتين الطريقة المباشرة وطريقة الخبراء.

يعتبر الاحتياج لرأس المال العامل إضافة إلى رأس المال العامل مؤشرا للحكم على وضعية المؤسسة المالية، لذا يتوجب على المدير أن يتحكم في هذه الاحتياجات من خلال الإدارة الفعالة لعناصرها، وان يحاول جاهدا مسايرته مع تغيرات رأس المال العامل حتى تتمكن المؤسسة من التحكم في مستوى السيولة المتاحة لديها وان تستغلها في أحسن السبل.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاحتياج إلى رأس المال العامل

يتولد الاحتياج لرأس المال العامل من خلال الفوارق الزمنية الناجمة عن دورة التحول النقدي ويعبر عن عدم القدرة على مواجهة الديون، ويتميز الاحتياج بالعديد من الخصائص ويجظى بأهمية على مستوى المؤسسة بنوعيه الاثنين سواء كان للاستغلال أو خارج الاستغلال ويتم حسابه بطريقتين.

المطلب الأول: كيفية تولد الاحتياج لرأس المال العامل

قبل التطرق إلى كيفية تولد الاحتياج لرأس المال العامل يجب التطرق إلى مفاهيم ذات الصلة بالموضوع وهي رأس المال العامل (ر م ع) والخزينة الصافية (خ ص).

1. رأس المال العامل Le Fonds de Roulement (FR):

يعتبر أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، ويكون ذلك بتاريخ معين، ويأخذ مفهوم رأس المال العامل مفهومين من منظور أعلى الميزانية ومن منظور أسفل الميزانية. من منظور أعلى الميزانية يعرف على انه: هو ذلك الفائض من الموارد الدائمة بالنسبة للاستخدامات المستقرة، ويحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{موارد دائمة} - \text{استخدامات مستقرة}$$

من منظور أسفل الميزانية يعرف على أنه الجزء من الاستخدامات المتداولة الممول من خلال موارد متداولة، ويحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{استخدامات متداولة} - \text{موارد متداولة (ديون قصيرة الأجل)}$$

وينقسم رأس المال العامل إلى ثلاث أنواع:

- رأس المال العامل الإجمالي: يمثل الاستخدامات ذات الطبيعة قصيرة المدى والتي هي عبارة عن إجمالي الاستخدامات المتداولة، الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة استخداماتها المتداولة،¹ ويحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.
- رأس المال العامل الخاص: هو عبارة عن العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{رأس المال العامل الدائم} - \text{الديون طويلة الأجل}$$

كما يمكن استخراجها من خلال العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{القيم الثابتة}$$

¹ - نسيمه بروال، مداخلة بعنوان التشخيص المالي ودوره في تقديم صورة عن المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية، المركز الجامعي محمد الشريف مساعدي سوق اهراس، الجزائر، يومي 22/23 ماي، 2012، ص 06.

- رأس المال العامل الأجنبي: هو مجموع الديون (الديون طويلة وقصيرة الأجل) التي بحوزة المؤسسة والتي تحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{رأس المال العامل الخاص}^1$$
 تحليل رأس المال العامل يكون من خلال حسابنا لعلاقة رأس المال العامل من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي وعليه تظهر أمامنا ثلاث حالات لرأس المال العامل:
- رأس المال العامل موجب: هذا يعني أن الاستخدامات المتداولة أكبر من الموارد المتداولة، ويدل ذلك على وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن وفاء المؤسسة وقدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها.
- رأس المال العامل معدوم: هذه الحالة تدل على أن الاستخدامات المتداولة تساوي الموارد المتداولة وهو ما يشكل قاعدة التوازن المالي الأدنى، يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها دون تحقيق فائض أو عجز، هذا نظريا أما عمليا فلم تتحقق قاعدة التوازن المالي الأدنى أبدا نظرا لوجود صعوبات منها عدم القدرة على تصريف المخزون، إفلاس أحد العملاء...
- رأس المال العامل سالب: هذا يعني أن الاستخدامات المتداولة أصغر من الموارد المتداولة، في هذه الحالة المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير مما يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية من أجل تحقيق التوازن المالي.

2. الخزينة الصافية (TN) Trésorerie Net:

- هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، وهي الفائض المتبقي من رأس المال العامل بعد تغطية الاحتياج لرأس المال العامل، والخزينة على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي. وتحسب انطلاقا من المعادلة:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{استخدامات الخزينة} - \text{موارد الخزينة}$$

أو من خلال: $\text{الخزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل} - \text{لاحتياج لرأس المال العامل}$

وتأخذ الخزينة بدورها ثلاث حالات وهي:

- خزينة موجبة: وهذا يعني أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج، ويعبر عن وجود فائض في الخزينة مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا يتوجب عليها تسوية الوضعية.
- خزينة معدومة: وهذا يعني أن رأس المال العامل يساوي الاحتياج، ونحن هنا أمام الخزينة المتلى أين المؤسسة لم تحقق لا فائض ولا عجز في السيولة، وهي الحالة المتلى حيث تم تحقيق السيولة من جهة وتوجيه الفائض منها للاستثمار في مجالات أخرى.

¹ - شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 216.

- خزينة سالبة: وهذا يعني أن رأس المال العامل اصغر من الاحتياج، ويدل ذلك على أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية احتياجاتها كلياً وهي في حالة عجز.¹ كيفية تولد الاحتياج (دورة التحول النقدي):

يطلق عليها كذلك دورة الاستغلال وهي الفترة التي تنحصر بين لحظة شراء المواد الضرورية للإنتاج ولحظة تحصيل مستحقات العميل نقداً، وعليه تتكون هذه الدورة من ثلاثة أنشطة رئيسية وهي: الشراء، الإنتاج والبيع وتؤدي ممارسة هذه الأنشطة إلى تدفق الأموال من وإلى المؤسسة، وتتصف هذه التدفقات بعدم التزامن والذي ينتج عنه خروج الأموال لتسديد المشتريات قبل أن تباشر المؤسسة ببيعها ودخول الأموال نتيجة لذلك، ويعتمد مدى احتياج المؤسسة للتمويل خلال هذه الدورة على طبيعة دورة الإنتاج وعلى شروط الائتمان المرتبة مع الموردين والعملاء.

وتفيد دورة التحول إلى نقدية في فهم مدى احتياج المؤسسة للتمويل لكونها تعبر عن سلسلة العمليات المتعاقبة التي تحتاج المؤسسة خلالها إلى الاستثمار من أجل أن توفر التسهيلات الضرورية لإنتاج وبيع البضاعة، ويعبر عن هذه الدورة بالفترة الزمنية المستغرقة بين تسديد التكاليف الخاصة بالإنتاج نقداً بين استلام قيمة المبيعات نقداً، وتقسم هذه الفترة إلى فجوات زمنية:

بداية هناك فجوة بين شراء السلع وبيعها (أو تحويلها)، وهو ما يفسح المجال لتولد المخزونات.

وهناك فجوة بين البيع والقبض من العملاء والتي تفرز حقوقاً للمؤسسة على هؤلاء.

وأخيراً هناك فجوة بين الشراء والتسديد للموردين، وهو ما ينشأ عنه ديون على المؤسسة اتجاه أولئك الموردين.

ويتولد عن هذه الفجوات الثلاث احتياج حيث يمثل كل من المخزونات والعملاء احتياجات بينما ديون

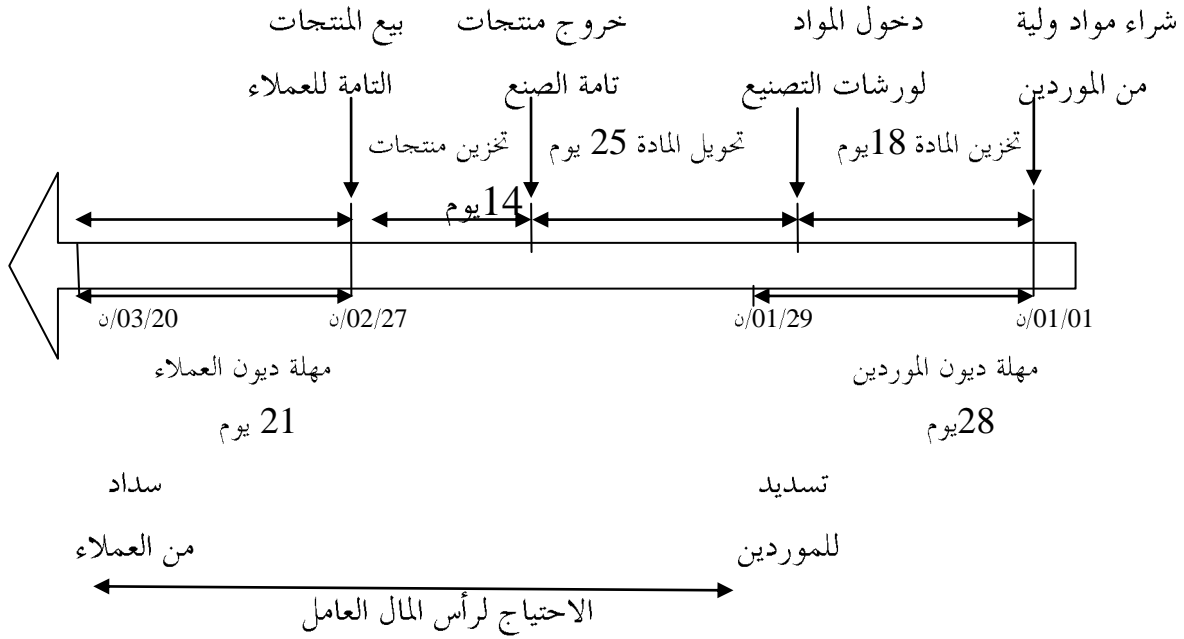
الموردين فتمثل مورداً يمكن له أن يغطي جانباً من تلك الاحتياجات.²

والشكل التالي يوضح كيفية تولد الاحتياج خلال الدورة.

¹ - حسين بلعجوز، مداخلة بعنوان التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية من التحليل الوظيفي للميزانية المالية، الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، المركز الجامعي محمد الشريف مساعدي سوق أهراس، الجزائر، يومي 22 و23 ماي 2012، ص13.

² - Hubert de la Bruslerie, Analyse Financière, Dunod, France, 4eme édition, 2010, p226.

الشكل رقم (01): دورة السيولة النقدي (كيفية تولد الاحتياج).



المصدر: سيارن ولش، أهم النسب والمؤشرات المالية في عالم المال والأعمال ، الترجمة: محمود فتوح، شعاع للنشر والعلوم، سوريا، 2010، ص139.

المطلب الثاني: ماهية الاحتياج لرأس المال العامل

يتمتع الاحتياج لرأس المال العامل (ا ر م ع) بخصائص تجعل مفهومه يأخذ طابع ديناميكي وتجعله يحظى بأهمية ينبغي إدراكها.

أولاً: تعريف الاحتياج لرأس المال العامل Le Besoin en Fonds de Roulement (BFR): تعددت التعاريف المعطاة إلى الاحتياج لرأس المال العامل.

فقد عرف على انه: "ذلك الجزء الذي يتولد عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزونها وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز".¹

ويعرف أيضاً على انه: "رأس مال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلاً لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة أجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية".²

وعرف كذلك على انه: "احتياجات الدورة التي تنشأ لوجود فارق زمني بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة".³

¹ - الياس بن ساسي، يوسف فريشي، مرجع سبق ذكره، ص104.

² - مبارك لسلس، مرجع سبق ذكره، ص40.

³ - Dov Ogien, Gestion Financiere de l'entreprise, Dunod, France, 2008, p88.

وعلى ضوء ما تقدم من تعاريف نستخلص تعريفا شاملا للاحتياج إلى رأس المال العامل: "يعبر

الاحتياج لرأس المال العامل عن الأموال التي تحتاجها المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة وتغطية احتياجاتها خلال دورة الاستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية".

ويكون الاحتياج لرأس المال العامل على ثلاثة حالات وهي:

• الاحتياج لرأس المال العامل موجب: ومعناه أن احتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة، فالمؤسسة في هذه الحالة في حاجة إلى موارد خارج دورة الاستغلال المتمثلة في رأس المال العامل لان دورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها.

• الاحتياج لرأس المال العامل معدوم: يدل ذلك على أن احتياجات الدورة تساوي موارد الدورة، أي أن كل الموارد المتاحة في الأجل القصير تغطي الاحتياجات بمعنى حالة توازن بالنسبة للمؤسسة.

• الاحتياج لرأس المال العامل سالب: هذا يعني أن احتياجات الدورة اصغر من موارد الدورة، أي أن الموارد تغطي كل الاحتياجات ويبقى فائض وان المؤسسة لديها سيولة ولا تحتاج إلى رأس مال عامل موجب، لكن يجب توفيره لمواجهة أخطار غير معتبرة.

ثانيا: خصائص الاحتياج إلى رأس المال العامل:

يتميز الاحتياج إلى رأس المال العامل بعدة خصائص:

- احتياجات رأس المال العامل متغيرة حيث تعتبر نتيجة لحركات القيم المتعلقة بدورة الاستغلال.
- تتميز بخاصية النمو والحركية حيث أن تطور المؤسسة ينتج عنه زيادة في احتياج رأس المال العامل.
- تتميز بخاصية التجديد وذلك تبعا لدورة الاستغلال.¹

ثالثا: أهمية الاحتياج إلى رأس المال العامل:

تكمن أهمية الاحتياج لرأس المال العامل في المؤسسة على توفير مصادر تمويل قصيرة الأجل لتغطية المخزونات والمدينون.

احتياجات رأس المال العامل هو توازن يوجد على مستوى عناصر غير دائمة (دورية) ويعتبر مكمل وضروري لرأس المال العامل من اجل تقييم الهيكل المالي للمؤسسة بشكل أفضل لكن لا يجب الخلط بينها نظرا للاختلاف في المدى والاحتساب حيث رأس المال العامل يعتبر عنصرا دائما أما احتياج رأس المال العامل فهو لدورة واحدة فقط.

¹ - محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص162.

إن الاحتياجات لرأس المال العامل تختلف حسب نوع المؤسسة وطبيعة نشاطها فغالبا ما تكون في المؤسسات الصغيرة موجبة، أما إذا كانت سالبة فهذا يعني أن هناك فائض في موارد الاستغلال عن احتياجات الاستغلال ونجد هذه الحالة في المؤسسة التجارية نظرا لطبيعة علاقتها مع زبائنها ومورديها.¹

المطلب الثالث: حساب الاحتياج لرأس المال العامل

تحسب الاحتياجات لرأس المال العامل بطريقتين الطريقة مباشرة والطريقة المعيارية.

أولا: حساب الاحتياج لرأس المال العامل بالطريقة المباشرة:

يتم حساب الاحتياج من خلال هذه الطريقة مباشرة بالاعتماد على الميزانية الوظيفية، ويحسب من خلال العلاقة التالية:

الاحتياج لرأس المال العامل = (استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال) + (استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال)

ومن خلال العلاقة السابقة يمكننا تجزئة الاحتياج لرأس المال العامل إلى نوعين.

الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال:

وهو ذلك الجزء من الاحتياجات المرتبط بالنشاط العادي للمؤسسة ويتميز بانتماء جميع العناصر سواء

كانت حقوق أو ديون إلى دورة الاستغلال، ويحسب من خلال العلاقة التالية:

الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال = استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال

الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال:

وهو عبارة عن رصيد بعض العناصر الموجودة في أسفل الميزانية وغير المرتبطة بالدورة الاستغلالية،

حيث يمكن أن ينشأ عن نشاط المؤسسة أو حقوق وديون خارج الاستغلال إما طارئة أو استثنائية تظهر

أرصدها بالميزانية، والملاحظ أن نسبتها عادة تكون ضعيفة في تكوين الاحتياج لرأس المال العامل، ويحسب من

خلال العلاقة:

الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال

ومن خلال العلاقتين الأولى والثانية نجد أن:

الاحتياج لرأس المال العامل = الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال + الاحتياج لرأس المال العامل خارج

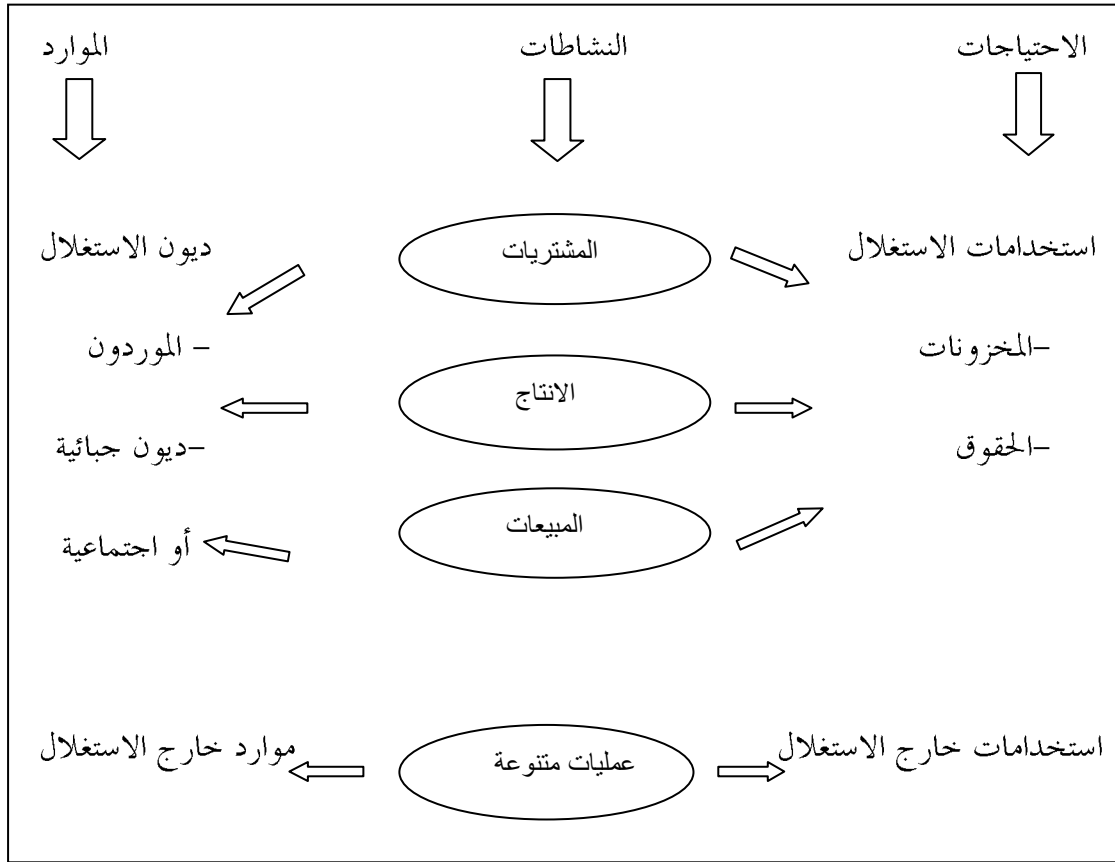
الاستغلال²

والشكل التالي يلخص لنا أنواع الاحتياجات لرأس المال العامل:

¹ -Patrik ViZavona, Gestion Financière, France, 8ème édition, 1992, p120.

² - عبد الستار الصياح، سعود العامري، الإدارة المالية اطر نظرية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص65.

الشكل رقم(02): أنواع الاحتياجات إلى رأس المال العامل.



المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، الجزء الأول، 2011، ص114.

ثانيا: حساب الاحتياج لرأس المال العامل بالطريقة المعيارية (طريقة الخبراء):

من خلال هذه الطريقة يتم تقييم الاحتياج لرأس المال العامل من خلال حساب مكوناته بأيام من رقم الأعمال، وتقدم هذه الطريقة نتائج أدق من نتائج الطريقة المباشرة لكونها تبنى على أساس وجود فوارق زمنية بين التدفقات الداخلة والخارجة،¹ فهي بذلك تأخذ في الحسبان عامل الزمن، وتحسب هذه الطريقة بإتباع الخطوات التالية:

تقييم مهل الدوران لمكونات الاحتياج لرأس المال العامل بوحدات قياس موحدة خاصة لكل مكون. تقدير معاملات الترجيح التي تسمح بإعادة تقدير أزمدة الدوران المتحصل عليها في الخطوات السابقة بوحدات قياس موحدة (يوم من رقم الأعمال).

حساب أزمدة دوران الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال بأيام من رقم الأعمال.

¹ - عادل عشقي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002، ص52.

مهل الدوران ومعاملات الترجيح: مهل الدوران هي مؤشرات كمية تهدف إلى تحليل دورة الاستغلال تحدد بواسطتها الأموال المجمدة في شكل مخزونات وآجال للعملاء أما معاملات الترجيح فتهدف إلى إبراز الأهمية النسبية لعناصر الاستغلال، حيث يتم إعادة تقدير مهل الدوران السابقة بأيام من رقم الأعمال.¹

1. المخزونات: تختلف المخزونات حسب طبيعة النشاط، إلا أننا سنتطرق إلى أكثر عناصر المخزونات أهمية بالنسبة للمؤسسات على اختلاف طبيعتها:

• الاحتياج بالأيام لمخزون المواد الأولية: ويحسب من خلال العلاقة التالية:

الاحتياج بالأيام لمخزون المواد الأولية = مهل الدوران × معامل الترجيح

$$\frac{\text{متوسط المخزون كلف المواد الأولية} \times 360}{\text{تكلفة التوريد للمواد الأولية المستهلكة}} \times \frac{\text{رقم الاعمال السنوي خارج}}{\text{تكلفة شراء المواد الأولية}}$$

حيث أن:

$$\text{متوسط مخزون المواد الأولية} = \frac{\text{مخزون اول المدة} + \text{مخزون اخر المدة}}{2}$$

تكلفة شراء المواد الأولية المستهلكة = مخزون أول المدة + مشتريات الفترة - مخزون آخر المدة
ويمكن اختصار علاقة الاحتياج السابقة بالعلاقة التالية:

$$360 \times \frac{\text{متوسط المخزون بالايام لمخزون المواد الاولية}}{\text{رقم الاعمال السنوي خارج}} = \text{الاحتياج بالايام لمخزون المواد الاولية}$$

• الاحتياج بالأيام لمخزون البضائع: ويحسب من خلال العلاقة التالية:

الاحتياج بالأيام لمخزون البضائع = مهل الدوران × معامل الترجيح.

$$\frac{\text{متوسط المخزون بالبضائع} \times 360}{\text{تكلفة البضائع}} \times \frac{\text{رقم الاعمال السنوي خارج}}{\text{تكلفة التوريد للبضائع}}$$

حيث أن:

$$\text{متوسط مخزون البضائع} = \frac{\text{بضائع اول المدة} + \text{بضائع اخر المدة}}{2}$$

ويمكن اختصار علاقة الاحتياج السابقة بالعلاقة التالية:

$$360 \times \frac{\text{متوسط المخزون بالبضائع}}{\text{رقم الاعمال السنوي خارج}} = \text{الاحتياج بالايام لمخزون المواد الاولية}$$

• الاحتياج بالأيام لمخزون المنتجات قيد التنفيذ: ويحسب من خلال العلاقة التالية:

¹ - الياس بن ساسي، يوسف فريشي، مرجع سبق ذكره، ص120.

الاحتياج بالأيام لمخزون المنتجات قيد التنفيذ = معدل الدوران × معامل الترجيح

$$\frac{\text{متوسط المخزون المنتجات قيد التنفيذ} \times 360}{\text{تكلفة الإنتاج قيد التنفيذ}} \times \frac{\text{رقم الاعمال السنوي خارج}}{\text{تكلفة الانتاج قيد}}$$

حيث أن:

$$\frac{\text{المنتجات قيد التنفيذ لاول المدة} + \text{المنتجات قيد التنفيذ لآخر المدة}}{2} = \text{متوسط مخزون المنتجات قيد التنفيذ}$$

ويمكن اختصار علاقة الاحتياج السابقة بالعلاقة التالية:¹

$$\text{الاحتياج بالايام لمخزون المنتجات قيد التنفيذ} = \frac{\text{متوسط المخزون المنتجات قيد التنفيذ}}{\text{رقم الاعمال السنوي خارج}} \times 360$$

• الاحتياج بالأيام لمخزون المنتجات التامة: ويحسب من خلال العلاقة التالية:

الاحتياج بالأيام لمخزون المنتجات التامة = مهل الدوران × معامل الترجيح

$$\frac{\text{متوسط المخزون المنتجات التامة} \times 360}{\text{تكلفة الإنتاج التام}} \times \frac{\text{رقم الاعمال السنوي خارج}}{\text{تكلفة الانتاج}}$$

حيث أن:

$$\frac{\text{مخزون المنتجات التامة لأول مدة} + \text{مخزون المنتجات التامة الآخر مدة}}{2} = \text{متوسط مخزون المنتجات التامة}$$

ويمكن اختصار علاقة الاحتياج السابقة بالعلاقة التالية:

$$\text{الاحتياج بالايام لمخزون المنتجات التامة} = \frac{\text{متوسط المخزون المنتجات التامة}}{\text{رقم الاعمال السنوي خارج}} \times 360$$

2. العملاء: يحسب الاحتياج بالأيام لعنصر العملاء من خلال العلاقة التالية:

الاحتياج بالأيام للعملاء = مهل الدوران × معامل الترجيح

$$\frac{\text{متوسط العملاء} \times 360}{\text{رقم الاعمال كل الرسوم محتواة}} \times \frac{\text{رقم الاعمال كل الرسوم محتواة}}{\text{رقم الاعمال السنوي خارج}}$$

حيث أن:

¹- Charles Henri d'Arcimoles, Jean Yves Saulquin, **Analyse Financiere**, librairie Vuibert, France, 4eme édition, 2006, p77.

$$\text{متوسط العملاء} = \frac{\text{العملاء اول المدة} + \text{العملاء اخر المدة}}{2}$$

ويمكن اختصار علاقة الاحتياج السابقة بالعلاقة التالية:

$$\text{الاحتياج بالايام لمخزون المنتجات قيد التنفيذ} = \frac{\text{متوسط للعملاء}}{360 \times \text{رقم الاعمال السنوي خارج}}$$

3. الموردون: يحسب الاحتياج بالأيام لعنصر الموردين من خلال العلاقة التالية:

الاحتياج بالأيام للموردين = مهل الدوران × معامل الترجيح

$$\text{معامل الترجيح} = \frac{\text{متوسط الموردين} \times 360}{\frac{\text{المشتريات لكل الرسم محتواة}}{\text{رقم الاعمال السنوي خارج}}}$$

حيث أن:

$$\text{متوسط الموردين} = \frac{\text{الموردين اول المدة} + \text{الموردين اخر المدة}}{2}$$

ويمكن اختصار علاقة الاحتياج السابقة بالعلاقة التالية:¹

$$\text{الاحتياج بالايام لمخزون المنتجات قيد التنفيذ} = \frac{\text{متوسط اللوسجين}}{360 \times \text{رقم الاعمال السنوي خارج}}$$

4. العناصر الجبائية والاجتماعية: وتتمثل هذه العناصر في الرسم على القيمة المضافة والتدفقات الاجتماعية.

- الاحتياج بالأيام للرسم على القيمة المضافة: يتضمن ما يلي:
الاحتياج بالأيام للرسم على القيمة المضافة المدفوعة:

يتراوح اجل استحقاق الرسم على القيمة المضافة على المشتريات ما بين 0 و 30 يوم، لكن خلال عملية الحساب نعلم على متوسط المدة المقدر بـ 15 يوم،² ومنه فإن معدل الدوران ومعامل الترجيح يعطى كالآتي:

$$\text{مهلة الدوران} = \frac{(30+0)}{2} = 15 \text{ يوم}$$

$$\text{معامل الترجيح} = \frac{\text{الرسم على القيمة المضافة المدفوعة}}{\text{رقم الأعمال خارج}}$$

الاحتياج بالأيام للرسم على القيمة المضافة المدفوعة = مهلة الدوران × معامل الترجيح

¹ - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 122.

² - Charles Henri d Arcimoles, Jean Yves Saulquin, op cit p78.

$$\frac{\text{الرسوم على القيمة المضافة المدفوعة}}{\text{رقم الاعمال خارج}} \times 15 =$$

الاحتياج بالأيام للرسم على القيمة المضافة المجمعة:

يتراوح اجل استحقاق الرسم على القيمة المضافة على المبيعات ما بين 0 و 30 يوم، لكن خلال عملية الحساب نعلم على متوسط المدة المقدر بـ 15 يوم ومنه فان مهل الدوران ومعامل الترجيح يعطى كالآتي:

$$\text{مهـل الدوران} = \frac{(30 + 0)}{2} = 15 \text{ يوم}$$

$$\text{معامل الترجيح} = \frac{\text{الرسوم على القيمة المضافة على المبيعات للدورة}}{\text{رقم الاعمال خارج}}$$

الاحتياج بالأيام للرسم على القيمة المضافة المجمعة = مهـل الدوران × معامل الترجيح

$$\frac{\text{الرسوم على القيمة المضافة على المبيعات للدورة}}{\text{رقم الاعمال خارج}} \times 15 =$$

الاحتياج بالأيام للرسم على القيمة المضافة القابلة للدفع:

في كثير من الأحيان يبقى مبلغ الرسم على القيمة المضافة في خزينة المؤسسة إلى حين اجل استحقاق يتراوح بين اليوم السادس عشر (16) واليوم الخامس والعشرون (25) من الشهر الموالي، وعليه إذا كان اجل الاستحقاق هو اليوم التاسع عشر (19) من الشهر فان مهـل الدوران هو 19 يوما، أما معامل الترجيح فيحسب الفرق بين الرسم على القيمة المضافة المجمعة والمدفوعة إلى رقم الأعمال خارج الرسم، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{معامل الترجيح} = \frac{\text{الرسوم على القيمة المضافة القابلة للدفع}}{\text{رقم الاعمال خارج}}$$

الاحتياج بالأيام للرسم على القيمة المضافة المجمعة = مهـل الدوران × معامل الترجيح

$$\frac{\text{الرسوم على القيمة المضافة على المبيعات للدورة}}{\text{رقم الاعمال خارج}} \times 19 =$$

● الاحتياج بالأيام للتدفقات الاجتماعية: وتتمثل التدفقات الاجتماعية في الأجور والمصاريف الاجتماعية.

الاحتياج بالأيام للأجور: لا تتجاوز مدة تسديد الأجور للعاملين الشهر في العادة نفاذاً اعتبرنا ان تسديد الأجر يتم في آخر يوم من الشهر فان الأجور المستحقة على المؤسسة تحدد بأجل متوسط قدره 15 يوماً ويعتبر بذلك مهـل الدوران، أما معامل الترجيح فيحسب من خلال العلاقة:

$$\text{معامل الترجيح} = \frac{\text{الاجوراللسنوية}}{\text{رقم الاعمال خارج}}$$

الاحتياج بالأيام للأجور = مهل الدوران × معامل الترجيح

$$= 15 \times \frac{\text{الاجوراللسنوية}}{\text{رقم الاعمال خارج}}$$

الاحتياج بالأيام للمصاريف الاجتماعية: تحسب المصاريف الاجتماعية من الأجر الإجمالي للعامل خلال شهر معين ولا تسدد إلا في حدود اليوم العاشر (10) من الشهر الموالي (عموماً)، وعليه فالمؤسسة تستفيد من قرض على هذه المصاريف خلال هذه المدة والتي تحسب بالمتوسط كالتالي:

$$\text{مهلة الدوران} = \frac{(40 + 10)}{2} = 25 \text{ يوم}$$

$$\text{معامل الترجيح} = \frac{\text{المصاريف الاجتماعية السنوية}}{\text{رقم الاعمال خارج}}$$

الاحتياج بالأيام للمصاريف الاجتماعية = مهلة الدوران × معامل الترجيح

$$= 25 \times \frac{\text{المصاريف الاجتماعية السنوية}}{\text{رقم الاعمال خارج}}$$

ومن خلال ما سبق يمكننا تجميع الحسابات في الجدول الآتي:¹

¹ - الياس بن ساسي، يوسف فريشي، مرجع سبق ذكره، ص125.

الجدول رقم(04): حساب الاحتياج لرأس المال العامل بطريقة الخبراء.

عناصر الاستغلال بأيام من رقم الأعمال		معامل الترجيح	مهلة الدوران	البيان
موارد	استخدامات			
	***يوم/رقم الأعمال	***	***يوم	المخزون
	***يوم/رقم الأعمال	***	***يوم	العملاء
***يوم/رقم الأعمال		***	***يوم	الموردين
	***يوم/رقم الأعمال	***	***يوم	TVA مجمعة
***يوم/رقم الأعمال		***	***يوم	TVA مدفوعة
***يوم/رقم الأعمال		***	***يوم	TVA قابلة للدفع
***يوم/رقم الأعمال		***	***يوم	الأجور
***يوم/رقم الأعمال		***	***يوم	المصاريف الاجتماعية
***يوم/رقم الأعمال	***يوم/رقم الأعمال			المجموع
(2)	(1)			
***يوم/رقم الأعمال				الاحتياج لرأس المال العامل (1)-(2)

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، الجزء الأول، 2011، ص126.

حيث أن:

$$\text{الاحتياج لرأس المال العامل بالدينار} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{360} \times \text{الاحتياج لرأس المال العامل بالايام}$$

ومنه تكون علاقة الاحتياج لرأس المال العامل كما يلي:

$$\text{الاحتياج لرأس المال العامل الإجمالي (بطريقة الخبراء)} = \text{الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال (بطريقة الخبراء)} - \text{الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال.}$$

حيث أن الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال هو ذلك المتحصل عليه من الميزانية الوظيفية.¹

¹ - المرجع نفسه، ص126.

المبحث الثاني: إدارة عناصر الاحتياج لرأس المال العامل

يتكون الاحتياج لرأس المال العامل من مجموعة من العناصر ومن أهمها المخزون، العملاء والموردين ، حيث أن المؤسسة قبل أن تبدأ في أي نشاط لا بد من دراسة كل عنصر على حدى وتسييره كما يلزم وذلك من أجل التحكم في مستوى الاحتياج.

المطلب الأول: إدارة المخزون.

يعتبر المخزون السلعي من أهم عناصر الإنتاج في المؤسسة ويتميز عن غيره من عناصر الإنتاج بأنه عنصر دائم الحركة والدوران، وغالبا ما يشكل المخزون السلعي ما يقارب 30% من موجودات المؤسسة و50% من رأس المال العامل للمؤسسة.

والهدف الرئيسي من إدارة المخزون هو الاحتفاظ بكميات مناسبة لأغراض الصناعات التحويلية والمنفعة للمؤسسة، وفي هذه الحالة قد تكون المنفعة شكلية ويقصد بها التصنيع، أو منفعة مكانية والمقصود بها النقل، والمنفعة الزمانية والمقصود بها التخزين.

أولاً: أنواع المخزونات السلعية:

يوجد أربعة أنواع من المخزونات، والجدير بالذكر أنه لا يشترط توفر الأنواع الأربعة في جميع المؤسسات، بل يعتمد ذلك على طبيعة عمل المؤسسة ونوع البضاعة التي تستخدمها. وتتمثل هذه الأنواع في: 1-المواد الخام: وهي المادة الأولية التي تدخل في تصنيع السلعة مباشرة لتخرج سلعة تامة الصنع للمستهلك، هذا وتقوم المؤسسات الصناعية بتوفير كميات من المواد الخام تعرف بمخزون الأمان، لمواجهة أي نقص هذه المواد مستقبلاً أو ارتفاع الأسعار أو تأخر فترة التوريد.

2-قطع الغيار: وتشمل الأجزاء والأصناف التي تدخل في عملية التشغيل في مرحلة إنتاجية معينة لكي تخدم مراحل إنتاجية لاحقة.

3-سلع غير تامة الصنع (نصف مصنعة): هي التي اكتمل إنتاجها بصفة نهائية في إحدى الورشات بتاريخ (31-12).

4-السلع التامة الصنع (الجاهزة): وهي البضاعة الجاهزة للاستهلاك والتي أن تباع للمستهلك على شكل سلعة تامة الصنع.¹

ثانياً: الاستراتيجيات المتبعة لإدارة المخزون السلعي:

هناك أربعة استراتيجيات ستخدمها المؤسسات لإدارة المخزونات وهي:

1- العمل على زيادة معدل دوران المخزون السلعي ما أمكن مع مراعاة عامل أساسي وهو أن لا يؤدي ذلك إلى نفاذ المخزون وبالتالي تتوقف المؤسسة عن عملية التشغيل.

¹ - عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص129.

2- تحديد حد أدنى من المخزون يعرف بمخزون الأمان كما ذكرنا سابقا كافيا لمواجهة الطوارئ والظروف الاستثنائية للمؤسسة.

وعادة ما يتحدد مخزون الأمان بناء على عدة عوامل منها:

أ- توفر مصادر للمواد الخام وسهولة الحصول عليها.

ب- فترة التوريد.

ج- كمية الاستهلاك اليومية.

3- تحديد حد أعلى للمخزون لا يتجاوز حدا معينا، ويتطلب ذلك وجود مستودعات كافية لعملية التخزين السليمة والتكاليف المرتبطة بعملية التخزين.

4- استخدام الطرق الصحيحة للرقابة على المخزون علما بأن الرقابة على المخزون تتم بطريقتين:

الرقابة الكمية: بحيث يتم تحديد الكمية اللازمة من كل صنف وذلك حسب أهميته بالنسبة للمؤسسة والعمل على الاحتفاظ بكمية مناسبة منه.

وغالبا ما تستخدم المؤسسات بطاقة تسمى بطاقة الجرد المستمر، تسهل هذه البطاقة ترتيب الأصناف بطريقة يسهل الوصول إليها أولا وثانيا بقاء الإدارة (إدارة المشتريات) على اطلاع بشكل مستمر على الأصناف والكميات الباقية منها وتحديد كميات الشراء اللازمة.¹

وتأخذ البطاقة غالبا الشكل التالي:

الشكل رقم (03): بطاقة الجرد المستمر.

بطاقة الجرد المستمر						
رمز الصنف:			الصنف:			
الحد الأعلى:			نقطة إعادة الطلب:			
الحد الأدنى:			الحجم الأمثل للشراء:			
الرصيد	الداخل	الخارج	سعر الوحدة الواحدة	التاريخ	التوقيع	ملاحظات

المصدر: عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص130.

الرقابة على تسعير البضاعة: يعتبر تسعير بضاعة آخر المدة من المهام الرئيسية لقسم المحاسبة في المؤسسات، فإذا تمت المغالاة في تسعير البضاعة فإن ذلك يخفف من تكاليف البضاعة المباعة وبالتالي يزيد من إجمالي الربح والعكس صحيح فإذا خففت المؤسسة من قيمة البضاعة آخر المدة فإن ذلك سيزيد من تكاليف المبيعات وبالتالي تخفيض مجمل الربح في المؤسسة.

¹ - المرجع نفسه، ص131.

ثالثاً: وسائل إدارة المخزون:

يمكن استخدام الوسائل مجتمعة أو منفردة لإدارة المخزون السلعي وهي:

- 1- تحليل الاحتياجات: تقدير الاحتياجات الخاصة بطلبية معينة والتي يجب شراؤها خلال فترة زمنية معينة.
- 2- المراجعة الدورية: تعرف بأنها ذلك المستوى الذي إذ لما وصل إليه المخزون من صنف ما يتم إعادة طلب شرائه.

وتحدد نقطة إعادة الطلب ثلاثة عوامل وهي:

- كمية الاستهلاك اليومي.
- فترة التوريد التي تلتزم لاستلام البضاعة من المورد.
- الحد الأدنى الذي يلزم من صنف ما لغايات التشغيل ريفاً تصل الكميات المطلوبة.

نقطة إعادة الطلب = (كمية الاستهلاك اليومي * فترة التوريد) + الحد الأدنى.

رابعاً: الحجم الأمثل للشراء والتخزين:

هو الحجم الذي عنده تكون التكاليف الكلية للشراء والتخزين أقل ما يمكن والتكاليف الكلية هنا هي:

- تكلفة إعادة الطلبية الواحدة وتشمل العمولات والفحص والاتصالات الهاتفية والتلوكس والبريد، والعمولات البنكية عند فتح اعتماد للمصدر بقيمة البضاعة وخلافه.
- تكلفة تخزين البضاعة وتشمل مصاريف تأمين البضاعة في المستودع وأجور تخزين البضاعة في الموانئ وقيمة تلف بعض أجزاء البضاعة والاستهلاكات وغيرها.¹

المطلب الثاني: إدارة الذمم المدينة (العملاء)

تعرف الذمم المدينة على أنها الرصيد المستحق من العميل في تاريخ معين، وتنشأ نتيجة البيع بالدين

بدلاً من الدفع نقداً وعادة ما تفضل المؤسسات أن تقبض ثمن مبيعاتها نقداً، ولكن الضغوط التنافسية في السوق تجبر معظم المؤسسات على التعامل بالدين أو منح الائتمان، وعلى الرغم من أن تراكم حسابات الذمم المدينة له تكاليف مباشرة وغير مباشرة إلا أن ذلك يساعد المؤسسة في جذب العملاء وتقوية مركزها التنافسي وبالتالي المحافظة والتحسين لمبيعاتها وأرباحها.

وبشكل عام فإن المدراء الماليين في المؤسسة يراقبون الذمم المدينة من خلال تقييم وإدارة سياسة

الائتمان، والتي تتضمن تقييم الائتمان.

¹ - حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2008، ص125.

أولاً: تقييم الائتمان:

يتضمن نشاط اختيار الائتمان في المؤسسة إتخاذ القرار أو عدمه في تقديم التسهيلات الائتمانية للعميل وكمية هذا الائتمان، وفي البداية نوضح الأسس الخمسة لتقديم هذه التسهيلات، والتي تعتبر الأسس التقليدية لتفحص الأهلية الائتمانية للعميل، كما يلي:

1- شخصية العميل: وتدلل على سجل الزبون في مقابلة التزاماته المالية، وكذلك سمعته وأية دعاوى قضائية رفعت ضده في الماضي.

2- الطاقة: وتدلل على قدرة العميل على الدفع، ويمكن استخدام التحليل المالي للقوائم المالية والتركيز على نسب السيولة والديون لتحديد قدرة العميل على الدفع.

3- رأس المال: ويعني المكانة المالية للعميل، كما تظهر في حقوق الملكية ويمكن استخدام نسبة الدين إلى الملكية وكذلك لتحديد المركز المالي للزبون.

4- الضمانات: وتعني الأصول المتاحة التي يمكن للعميل تقديمها كضمان لتسديد الائتمان الممنوح له.

5- الحالة: وتعني المناخ الاقتصادي والتجاري الحالي، ومعناه أي ظرف يؤثر على العميل وعلى مقدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها.

حيث يمكن الحصول على معلومات عن هذه الأسس الخمسة من خلال الأداء السابق للمؤسسة من عملائها، وبمجرد جمع هذه العوامل يقوم مدير الائتمان بإتخاذ قراره النهائي بقبول منح الائتمان للعميل أو رفضه، معتمدين في ذلك على معلومات سابقة على مهاراتهم وخبراتهم.¹

ومن أهم مصادر المعلومات الخارجية:

- القوائم المالية: عن طريق الطلب من العميل أن يزود المؤسسة بقوائمه المالية، فإن المؤسسة تكون قادرة على تحليل سيولة ونشاط ومدى ربحية العميل.

- وكالات الائتمان التجاري: تقوم وكالات الائتمان التجارية مثل وكالة Dun & Bradstreet

الأمريكية بتزويد الشركة المستفسرة عن المعلومات بنسخة من كتابها المرجعي أو من خلال نظامها الإلكتروني، والذي يحتويان على الترتيب الائتماني وتقديرات عن القوة المالية لعدد كبير من المؤسسات المحلية والعالمية، وبالتالي فإن الشركة تستطيع استخدام هذا الكتاب المرجعي أو النظام الإلكتروني من أجل تحليل المركز المالي للعميل.

- البنوك: من الممكن لبنك المؤسسة أن يحصل على المعلومات الائتمانية من بنك العميل. ولكن غالباً تكون هذه المعلومات التي يمكن الحصول عليها عامة ما لم يساعد المؤسسة في الحصول عليها.

¹ - عدنان تايه العبيدي وآخرون، الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الثانية، 2008، ص201.

ثانيا: تقييم إدارة الائتمان:

تستخدم المؤسسات في العادة إجراءات معينة في التقييم الائتماني للعميل. وفي الغالب فإن المؤسسة لا تقوم فقط بتحديد الأهلية الائتمانية للعميل، ولكن أيضا يجب أن تقدر أكبر من الائتمان التي يستطيع العميل تحملها. ومتى تم ذلك فإن المؤسسة تستطيع أن تقدم تسهيلات ائتمانية محدودة، وهي أكبر كمية يمكن للمؤسسة إقراضها للعميل في أي وقت. وهذه التسهيلات الائتمانية المحدودة تلغي الحاجة إلى إعادة فحص أهلية ائتمان العملاء الرئيسيين كل مرة عند شرائهم لكميات كبيرة.

ثالثا: معايير الائتمان:

إن معايير الائتمان للمؤسسة هي أقل ما يمكن طلبه من العميل من أجل تقديم التسهيلات التي يجب أخذها بعين الاعتبار عندما تقوم المؤسسة بالتساهل أو التشدد في معاييرها سيزودنا بفكرة عامة عن أنواع القرارات في هذا المجال وأهم العناصر التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تقييم التغيرات المقترحة في معايير الائتمان ما يلي:

1- كمية المبيعات:

إن تغير معايير الائتمان سيؤدي إلى تغير كمية المبيعات. فإذا تم التساهل في معايير الائتمان، فإنه من المتوقع للمبيعات أن تزيد. وإذا تم التشدد في معايير الائتمان فإنه من المتوقع للمبيعات أن تنخفض. وبشكل عام الزيادة في المبيعات ستؤثر على الأرباح بشكل إيجابي، بينما النقص في المبيعات سيؤثر على الأرباح بشكل سلبي.¹

2- الاستثمار في الذمم المدينة:

تتحمل المؤسسة تكاليف تعود عليها بسبب ضياع فرصة مربحة من الأموال المستثمرة في الذمم المدينة، حيث أن المؤسسة الأكثر استثمارا في الذمم المدينة تتحمل أكبر قدر من التكاليف والعكس صحيح.

3- مصاريف الديون المدومة:

إن احتمالية أو خطر تحمل المؤسسة لديون مدومة يزداد مع التساهل في معايير الائتمان، وهذا ما سيؤدي إلى زيادة مصاريف الديون المدومة وبالتالي يؤثر على الأرباح بشكل سلبي حيث أن التأثير العكسي على مصاريف الديون المدومة والأرباح سينتج عند التشدد في معايير الائتمان.

المطلب الثالث: إدارة الذمم الدائنة

تعتمد عملية تنشيط دورة الاستغلال على الموارد الخارجية قصيرة الأجل ويعتبر الشراء مع الدفع الآجل المورد الذي يحظى بأهمية، فالمدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة من أجل الدفع تعتبر مدة لتوظيف أموال خارجية داخل المؤسسة دون أن تدفع عن ذلك مقابلا، وقد تكون هذه المدة كافية لتحويل المواد الأولية

¹ - عليان الشريف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص135.

أو البضاعة إلى مبيعات وبالتالي تكون المؤسسة قد وفرت لنفسها موارد إضافية خلال فترة التحويل مما يوسع من نشاطها.

ويشكل الشراء مع الدفع الآجل في أغلب الكتابات المالية ركيزة الذمم الدائنة ويسمى أيضا الائتمان التجاري. أولاً: أهمية الائتمان التجاري:

على المؤسسة الموازنة بين ما تقدمه من تسهيلات للزبائن لتحصيل حقوقها عن المبيعات الآجلة مع التسهيلات التي يقدمها لها الموردون لتسديد ديونها عن المشتريات الآجلة، وتظهر أهمية وحتمية الاستفادة من الفرص المتاحة عندما تقل السيولة الجاهزة لتسديد المشتريات، أما إذا كانت السيولة الجاهزة كافية لتغطية المشتريات فهنا عليها أن تستفيد من الفرص المتاحة من مزايا الخصم النقدي عند التعجيل في الدفع، وهنا أمام المؤسسة إما بإطالة فترة التسديد إلى أطول مدة ممكنة لكن من دون الإضرار بالسمعة الائتمانية للمؤسسة، أو كسب الخصم النقدي عن تعجيل التسديد كلما كانت منافذ لتوظيف السيولة النقدية بعوائد أفضل من الالتزامات بإطالة مدة التسديد.

يعتبر الائتمان التجاري قليل التكلفة لكن بعض الأحيان يكون مرتفع التكلفة وقد يكون أعلى من الائتمان البنكي، ولكن إذا لم تجد المؤسسة سبيلا غيره فإنه من الأسباب ما يبرر استخدامها له، وفي الواقع نجد أسبابا متعددة تبرر هذا الاستخدام¹، ومن أهمها الآتي:

1- السهولة:

إن الحصول على الائتمان التجاري يقدم لفترة قصيرة ولا يتطلب ذلك طلبات أو مستندات خاصة، فهو أسهل بكثير من الحصول على قروض من المؤسسات المالية، كون الموردين يشتغلون في قطاع له علاقة بالقطاع الذي تشتغل فيه المؤسسة وفي نفس الظروف الاقتصادية، وبالتالي لهم دراية أكثر بواقع المؤسسات الزبونة وبالوضعيات الاقتصادية والمالية المتوقعة على الوفاء، وتكون الاستجابة كبيرة لهذا النوع من الائتمان إذا كانت المنافسة كبيرة بين الموردين في السوق، فكلما زادت المنافسة بين الموردين تحصلت المؤسسة الزبونة على تسهيلات ائتمانية أفضل، وتختلف مدة الائتمان وشروط التسديد حسب نوع وطبيعة السلعة والقوة المالية للمؤسسة.

2- المرونة:

يتسم الائتمان التجاري بالمرونة، كون المؤسسة لا تلجأ إليه إلا إذا كانت في حاجة فعلية إليه، وتوقعت إنها ستعرف رواجاً، ولكونه مرتبطاً بالإنتاج، فكلما زادت وتيرة الإنتاج زادت حاجة المؤسسة للتمويل زاد احتمال لجوء المؤسسة إلى الائتمان التجاري، فإذا زاد تدفق المبيعات النقدية تخلصت المؤسسة من عبء هذا الائتمان.

¹ - عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 204.

3- التكلفة:

يفضل الائتمان التجاري عن باقي الديون البنكية كونه مرتبط بعملية التمويل، وإن المؤسسة إذا استهلكت كل المدة الممنوحة لها من أجل التسديد فإنها لن تدفع إلا القيمة المتفق عليها لقاء المشتريات وهي في غالب الأحيان لا تزيد بكثير عن السعر العادي، مع وجود فرصة تعديل الدفع إذا توفرت السيولة الكافية لذلك، أما إذا تعجلت في الدفع فإنها تستفيد من الخصم النقدي، ويظهر أمام الخيار بين الدفع فوراً والاستفادة من الوفر النقدي أو تأخير الدفع والاستفادة من الائتمان كمورد مالي.¹

4- المورد الوحيد المتاح:

قد يكون الائتمان التجاري هو المورد الوحيد المتاح أمام المؤسسة خاصة إذا صعب الحصول على قروض من المؤسسات المالية بسبب قلة هذه المؤسسات أو تحفظها من تقديم القروض، أو كانت المؤسسة حديثة النشأة ولم تجد ما تقدمه كضمان للحصول على القروض البنكية، أو تعرف خلال توازنها المالي، وقد يكون في بعض الأحيان هذا المورد كافياً إذا كانت المؤسسة تجارية.

ثانياً: مخاطر الائتمان التجاري:

إن التوسع في الاعتماد على الائتمان التجاري يحرم المؤسسة من فرص الخصم التجاري خاصة إذا كانت تفتقر إلى استخدام الموازنات التقديرية للخرينة التي تمكنها من معرفة أوقات التدفقات الداخلة والخارجة، وقد يؤدي إلى جملة من المخاطر:

- التماهي في استخدام هذا الائتمان قد يؤدي إلى تضرر السمعة الائتمانية للمؤسسة، فهذا النوع من التعامل يفرض على المؤسسة توفير الحد الأدنى من السيولة الجاهزة للوفاء بتسديد هذه الديون عند موعد استحقاقها، لذلك يجب التوفيق اللازم بين استحقاقيتها وسيولة الأصول المتداولة.
- سهولة الحصول على الائتمان التجاري ومحاوله الاستفادة من فرص الربح في السوق قد تؤدي إلى التوسع في الائتمان التجاري، تصادف منتجات المؤسسة رواجاً في السوق، فتلجأ إلى التمويل بكميات كبيرة، وقد تلجأ إلى إمضاء عقود طويلة الأجل مع الموردين لتأمين التمويل، ثم يتبين أن الرواج كان ظرفياً.
- قد تلجأ المؤسسة إلى رهن بعض الأصول المتداولة من أجل الحصول على ائتمان تجاري، عندما تقل ثقة الموردين بها أو عندما تكون حديثة النشاط في السوق مما يؤدي إلى فقدان المرونة اللازمة في تحريك احتياجات الدورة عند الضرورة.

¹ - حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مرجع سبق ذكره، ص 129.

إن دور المسير المالي يكمن في تحديد حجم الأموال من كل مورد من هذه الموارد بما يتلاءم مع احتياجات المؤسسة، وبالتالي تظهر أمام المؤسسة مجموعة من البدائل لاختيار أفضلها بما يضمن للمؤسسة الاستمرار في النشاط بأقل تكلفة وأدنى مخاطر.¹

¹ - عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص206.

المبحث الثالث: علاقة الاحتياج لرأس المال العامل بالسيولة ومدى تحسينها

يعد الاحتياج لرأس المال العامل عنصراً جدياً هاماً للحكم على وضعية الخزينة لذا تتم مقارنته مع رأس المال العامل من أسفل الميزانية ونسب السيولة لتقديم تحليلاً ساكناً لدرجة السيولة المتاحة للمؤسسة، وكذا تتم متابعة تأثير تغيراته من خلال جدول تدفقات الخزينة لتقديم تحليلاً ديناميكياً أكثر دقة من الأول، وهذا بغية الوصول إلى علاقة الإدارة الفعالة للاحتياج لرأس المال العامل بتحسين السيولة والمحافظة على التوازن المالي.

المطلب الأول: العلاقة بين نسب السيولة ورأس المال العامل والاحتياج لرأس المال العامل

تعد السيولة مؤشراً على صحة الوضعية المالية للمؤسسة، لكونها تساهم في تبيان مدى قدرتها على توفير نقدية كافية لتسديد ديونها المستحقة الدفع في الأجل القصير، فإذا لم تتوفر هذه القدرة فإن ذلك يعني أن المؤسسة في ضيق مالي بغض النظر عن مستوى الأرباح المحققة.

ويتم تقييم مستوى السيولة المتاحة لدى المؤسسة في الأجل القصير بالمقارنة بين قيمتي الاستخدامات المتداولة والموارد المتداولة و تتم هذه المقارنة بالاعتماد على النسب الثلاث للسيولة ورأس المال العامل والاحتياج لرأس المال العامل.

- نسبة السيولة النقدية: مما سبق عرفنا أن هذه النسبة تبين مدى قدرة النقدية المتوافرة لدى المؤسسة على سداد الالتزامات، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة دل ذلك على انخفاض المخزون السلعي بسبب ارتفاع الطلب عليه، وعلى اعتماد المؤسسة سياسة البيع النقدي والذي ينجز عنه انخفاض عنصر المدينين. و يدل ارتفاع هذه النسبة عن الواحد على أن:

رأس المال العامل < 0 وهذا يعني أن المؤسسة حققت فائض في السيولة.

أما إذا كانت هذه النسبة أصغر من الواحد فإن ذلك لا يعطينا تقديراً واضحاً لقيمة رأس المال العامل.

- نسبة السيولة السريعة: إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فإن ذلك يعني أن رأس المال العامل < 0 بغض النظر عن القيمة التي تأخذها المخزونات، ويدل ذلك على أن المؤسسة حققت فائض في السيولة. أما إذا كانت هذه النسبة أصغر من الواحد فإن هذا لا يمكن أن يشير إذا كان رأس المال العامل أكبر أو أصغر من الواحد لأن قيمة المخزونات محذوفة من هذه النسبة.

أما إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد فإن ذلك يشير إلى أن رأس المال العامل يكون أكبر من الواحد إذا كانت قيمة المخزونات أكبر من الواحد ويكون يساوي الواحد إذا كانت قيمة المخزونات مساوية للصفر.

- وعليه فإن أفضل نسبة يمكن مقارنتها مع رأس المال العامل والاحتياجات هي نسبة السيولة العامة، حيث أن:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الاستخدامات المتداولة}}{\text{الموارد}}$$

فإذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد فإن: $ر م ع = 0$ وإذا كان $ر م ع = 0$ ، في هذه الحالة نجد أنفسنا أمام قاعدة التوازن المالي الأدنى وهي حالة من الصعب على المؤسسة تحقيقها نظرا للمشاكل التي يمكن أن تتعرض لها مثل: إضراب العمال، إفلاس بعض العملاء، أو صعوبة تصريف المخزونات... أما إذا كانت نسبة السيولة العامة < 1

فإن: رأس المال العامل < 0 ولكن تبقى مشكلة هل هو كاف أو غير كاف لتغطية الاحتياج. فإذا كان: $ر م ع - ر م ع = 0$ ⇒ فإن رأس المال العامل في هذه الحالة كاف تماما لتغطية الاحتياج وبالتالي نكون أمام الحالة المثلى للتوازن المالي أي أن الخزينة تساوي صفر، أي بمعنى أنها تحقق هدفي السيولة والمردودية معا.

أما إذا كان: $ر م ع - ر م ع > 0$ ⇒ فإن رأس المال العامل في هذه الحالة رغم قيمته الموجبة فهو غير كاف لتغطية الاحتياج، وعليه فإن الخزينة هنا في حالة عجز وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يدفع بالمؤسسة إما أن تطالب بحقوقها لدى الغير، أو أن تقلل من مدة دوران المخزونات، أو أن تزيد في آجال الدفع للموردين وهذا لتتمكن من تغطية الاحتياج.

أما إذا كان: $ر م ع - ر م ع < 0$ ⇒ فإن رأس المال العامل كاف وبتزايد لتغطية الاحتياج، وبالتالي تكون الخزينة موجبة وهذا الأمر يعني أن المؤسسة حققت فائض في السيولة يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لأن هذه الحالة تدل على أن المؤسسة لا تولي اهتماما لتحقيق الأرباح بل تطمح فقط للاحتفاظ بالقدر الكبير من السيولة لديها الذي قد يرجع إلى تراكم المخزونات وعدم تصريفها أو بسبب تراكم حساب العملاء نتيجة عدم استخدام سياسات جيدة في التحصيل ومتابعة الحسابات، كما قد تكون بسبب زيادة مبالغ فيها لعنصر لنقديتات.

أما إذا كانت نسبة السيولة العامة > 1 ، فإن رأس المال العامل > 0 وأن الخزينة هنا في حالة عجز لأن رأس المال العامل لا يمكنه تغطية الاحتياجات وعلى المؤسسة في هذه الحالة أن ترفع من رأس المال العامل قدر الإمكان وتخفف الاحتياجات لتعيد التوازن إلى خزينتها.

ويمكن للمؤسسة أن ترفع من رأس المال العامل من خلال:

- إدارة النقدية بكفاءة من خلال التركيز على سرعة تحصيل الأموال من المدينين والبطء في سداد الالتزامات للدائنين.
- الاقتراض من البنوك.
- التنازل عن بعض الاستثمارات دون التأثير على الطاقة الإنتاجية.
- وتخفف المؤسسة من الاحتياجات من خلال:
- تمديد فترة تسديد حسابات الذمم الدائنة، وذلك بتأخير دفع التزامات المؤسسة للغير دون الإساءة إلى السمعة المالية للمؤسسة.

- إدارة المخزون والإنتاج بشكل فعال وبالتالي تقليل التكاليف ويرتفع بذلك معدل دوران المخزونات.
- الإسراع في تحصيل الذمم المدينة كالترغيب والتشجيع على السداد بشرط ألا يؤثر الأمر على مبيعات المؤسسة.

المطلب الثاني: علاقة الاحتياج لرأس المال العامل بالسيولة من خلال جدول تدفقات الخزينة
بالنظر إلى الحاجة للقراءة المالية لجدول تدفقات الخزينة ولغرض توضيح العلاقة بين الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال الذي يعنينا أكثر في دراستنا والسيولة نأخذ نموذج جدول تدفقات الخزينة المبسط.

الجدول رقم (05): نموذج مبسط لجدول تدفقات الخزينة.

السنة N	
	<p>عمليات الاستغلال</p> <p>الفائض الإجمالي للاستغلال</p> <p>- التغير في BFR للاستغلال</p> <p>= فائض خزينة الاستغلال</p> <p>+ الإيرادات الأخرى القابلة للقبض المرتبطة بالاستغلال</p> <p>- المصاريف الأخرى القابلة للدفع المرتبطة بالاستغلال</p> <p>- المصاريف المالية</p> <p>- الضريبة على الأرباح المدفوعة خلال الدورة</p> <p>= الخزينة المولدة من الاستغلال (A)</p>
	<p>عمليات الاستثمار</p> <p>- حيازة الاستثمارات</p> <p>+ التنازل عن التثبيات (الاستثمارات الأصول) أو انخفاض التثبيات المالية</p> <p>+ إعانات الاستثمار</p> <p>= خزينة المولدة لعمليات الاستثمار (B)</p>
	<p>عمليات التمويل</p> <p>+ الارتفاع في رأس المال</p> <p>+ قروض جديدة</p> <p>- تسديد القروض (القروض)</p> <p>- توزيعات الأرباح (مدفوعة)</p> <p>= خزينة متأتية من عمليات التمويل (C)</p>
	<p>التغير في الخزينة الصافية (A+B+C)</p>
	<p>الخزينة عند افتتاح الدورة (D)</p> <p>الخزينة عند اقفال الدورة (A+B+C+D)</p>

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص156.

تتمثل الأهمية الأساسية لجدول تدفقات الخزينة في تبيان مصدر السيولة التي تحتوي عليها المؤسسة وكذا أوجه استخدامات هذه السيولة، ومن خلال تحليل الجدول نجد أن الفائض الإجمالي للاستغلال يعتبر بمثابة خزينة محتملة لنشاط الاستغلال، ولكن لا يعتبر كله خزينة فعلية للاستغلال، لكون أن عمليات الاستغلال (شراء، بيع، إنتاج،...) تعرف تباعدا زمنيا بين آجال السداد وآجال الدفع، الأمر الذي يفسح المجال لنشأة احتياجات رأس المال العامل للاستغلال، والتي تمثل ذلك الفائض القابل للقبض ولكن بعد فترة زمنية، أما الجزء الذي قبض فعلا فهو خزينة فعلية للاستغلال أو ما يسمى بفائض خزينة الاستغلال.

وبالتالي فإن تغير الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال يؤثر على فائض خزينة الاستغلال فإذا كان هذا التغير موجبا فإنه يعتبر في هذه الحالة استخداما بالنسبة للمؤسسة وعليه فإن ذلك سيقبل من قيمة فائض خزينة الاستغلال، وهذا الأخير إذا كانت قيمته إضافة إلى قيمة الإيرادات الأخرى القابلة للقبض المرتبطة بالاستغلال قادرة على تغطية المصاريف الأخرى القابلة للدفع المرتبطة بالاستغلال وتحقيق فائض فإن هذا الفائض يعبر عنه بالخزينة المولدة من الاستغلال، والتي من خلالها يتم الحكم على قوة أو ضعف سيولة المؤسسة، فإذا كانت هذه الخزينة كافية لتغطية احتياجات الاستثمار فهذا يعني أن هناك فائض نقدي يمكن لإدارة المؤسسة استخدامه إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد الديون طويلة الأجل ولن تحتاج إلى موارد التمويل الخارجية، وهذا ما يترجم استقلالية مالية كبيرة للمؤسسة.

أما إذا لم يتمكن فائض خزينة الاستغلال من تغطية المصاريف وكانت الخزينة المولدة من الاستغلال غير كافية لتغطية احتياجات الاستثمار فإن التغير في الاحتياج أدى إلى ضعف كبير في الخزينة، وبالتالي فإنه على المؤسسة أن تبحث عن مصادر لتمويل هذا العجز وذلك من خلال بيع أو التنازل عن جزء من استثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل.

وفي حالة ما إذا كانت قيمة التغير في الاحتياج لرأس المال العامل سالبة فإنه يعتبر في هذه الحالة موردا بالنسبة للمؤسسة مما يؤدي إلى زيادة في قيمة فائض خزينة الاستغلال وبإضافتها إلى الإيرادات الأخرى القابلة للقبض إن وجدت تستطيع المؤسسة تغطية المصاريف الأخرى القابلة للدفع وبالتالي تكون الخزينة المولدة من الاستغلال موجبة وكافية لتغطية احتياجات الاستثمار.

وعليه فإن تغيرات الإحتياج لرأس المال العامل تؤثر بشكل كبير على مقدار السيولة المحققة خلال السنة المالية، مما يستوجب على المؤسسة في كل سنة أن تخفض من قيمة الاحتياج مقارنة بقيمته في السنة السابقة وذلك بإتباع جملة من الإجراءات التي سبق وأن تطرقنا إليها في المطلب الأول.

المطلب الثالث: العلاقة بين الاحتياج لرأس المال العامل ورأس المال العامل والخزينة.

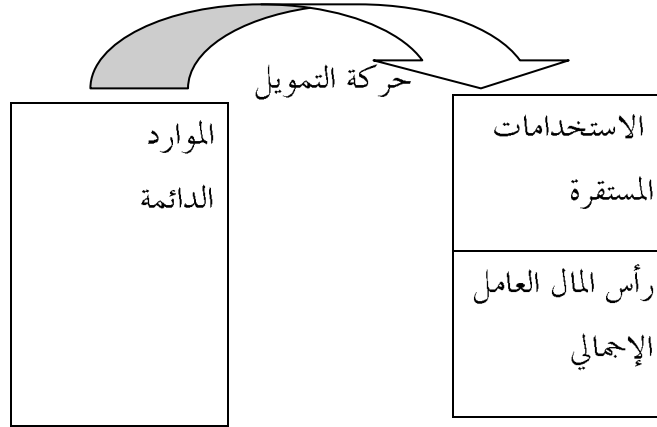
يعبر عن العلاقة التي تربط بين الاحتياج لرأس المال العامل ورأس المال العامل والخزينة الصافية بالتوازن المالي والذي يتحقق من خلال ثلاثة شروط يجب توافرها في المؤشرات السابقة الذكر، لتفادي الوقوع في الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض الخزينة الذي ينجر عنه عدة حالات للعجز.

أولاً: مؤشرات التوازن المالي

لكي يتحقق التوازن المالي حسب التحليل الوظيفي، يجب أن يتحقق ما يلي:

الشرط الأول: رأس مال العامل صافي إجمالي موجب، ويتحقق ذلك إذا تمكنت المؤسسة من تمويل الاستخدامات المستقرة اعتماداً على الموارد الدائمة، أي تمويل استثمارات المؤسسة باللجوء إلى الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل و المتمثلة في الأموال الجماعية و الديون المتوسطة و الطويلة الأجل وغيرها:¹

الشكل رقم(04): الشرط الأول لشروط التوازن.

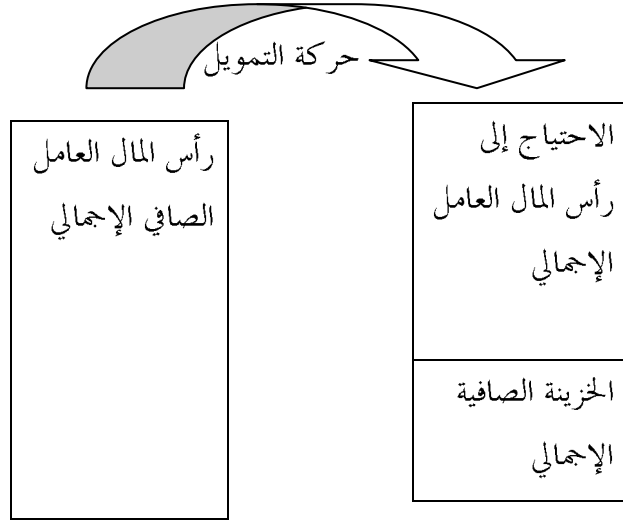


المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص120.

الشرط الثاني: أن يغطي رأس مال العامل الصافي الإجمالي الاحتياج لرأس مال العامل الإجمالي، إذ لا يكفي أن تحقق المؤسسة رأس مال موجبا بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

¹ - مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص42.

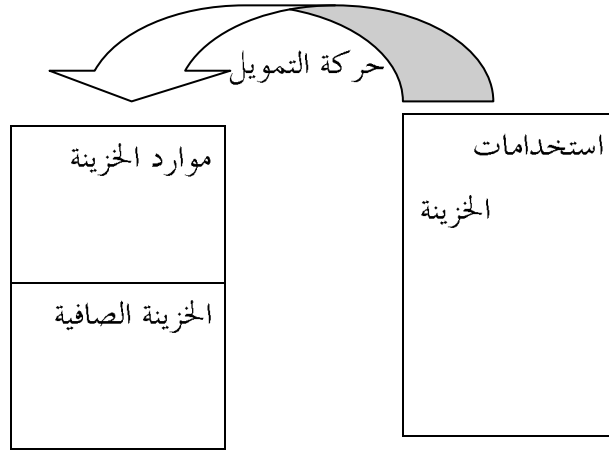
الشكل رقم(05): الشرط الثاني لشروط التوازن.



المصدر: المرجع نفسه، ص121.

الشرط الثالث: خزينة موجبة، ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين، وعندها تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات.¹

الشكل رقم(06): الشرط الثالث لشروط التوازن.



المصدر: المرجع نفسه، ص121.

ثانيا: أسباب انخفاض الخزينة:

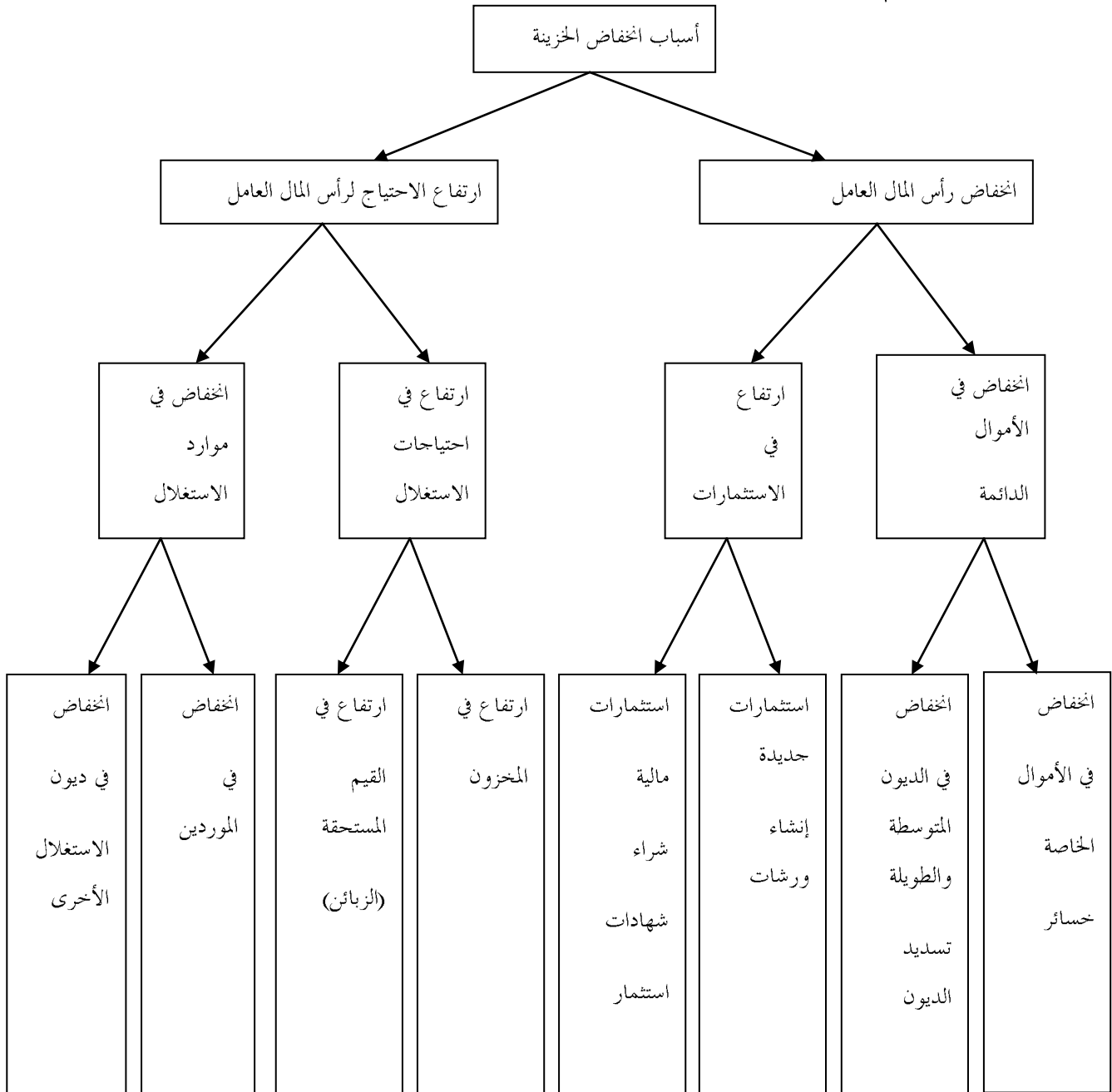
يعود انخفاض الخزينة إلى سببين رئيسيين وهما انخفاض رأس المال العامل وارتفاع الاحتياج لرأس المال العامل، حيث يعود انخفاض رأس المال العامل بدوره إلى انخفاض في الأموال الدائمة (انخفاض في الأموال

¹ - مليكة زغيب، ميلود بوشنقىر، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص55.

الخاصة أو انخفاض في الديون المتوسطة أو الطويلة الأجل) أو إلى ارتفاع في مستوى الاستثمارات (اقتناء استثمارات جديدة عينية أو معنوية أو مالية).

أما ارتفاع الاحتياج لرأس المال العامل فيرجع إلى ارتفاع احتياجات الاستغلال من خلال الارتفاع الحاصل في قيم المخزونات والحسابات المدينة كما يرجع إلى ارتفاع في موارد الاستغلال بسبب انخفاض في ديون الموردين أو انخفاض في مستوى ديون الاستغلال الأخرى. والشكل التالي يوضح أسباب انخفاض الخزينة.

الشكل رقم (07): أسباب انخفاض الخزينة.



المصدر: مليكة زغيب، ميلود بوشنقى، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 57.

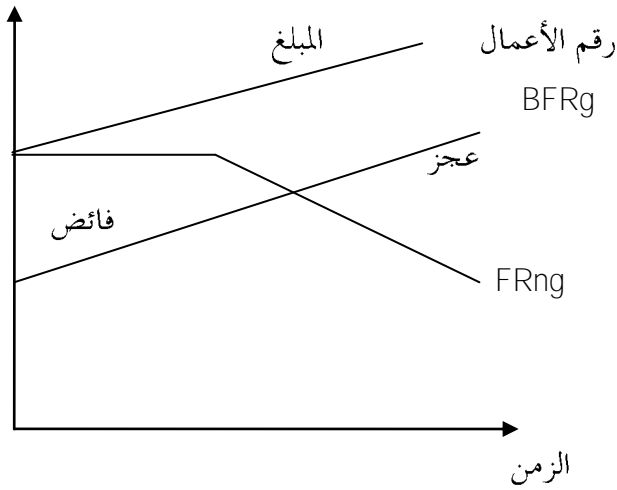
ثالثاً: حالات العجز في الخزينة ومعالجتها:

بعد التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض خزينة المؤسسة، بإمكاننا الآن إظهار حالات أزمة الخزينة كما يلي:

1- حالة خطأ في السياسة المالية:

يحدث العجز في الخزينة إذا أحلت المؤسسة بقاعدة التوازن المالي الأدنى أو الأعلى وقامت بتمويل الاستثمارات باستخدام موارد قصيرة الأجل (الاعتمادات البنكية الجارية مثلاً)، الأمر الذي يؤدي إلى حالة انكسار في رأس المال العامل مع بقاء الاحتياج في رأس المال العامل في وضعه الطبيعي وتكون النتيجة خزينة إجمالية سالبة.

الشكل رقم (08): بيان أثر المقص لحالة خطأ في السياسة المالية.



المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص124.

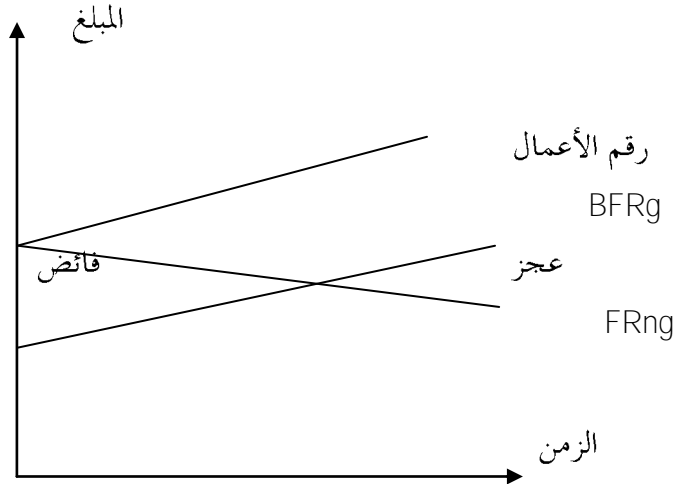
تتم معالجة هذا الوضع بتصحيح الخطأ عن طريق مجموعة من الإجراءات، منها التنازل عن جزء من الاستثمارات أو الحصول على قرض طويل الأجل، وذلك لتصحيح مسار رأس المال العامل حتى يتمكن من تغطية الاحتياج وبالتالي إعادة التوازن للخزينة.

2- حالة نمو سريع وغير متحكم فيه:

إذا أقدمت المؤسسة على تحقيق معدلات نمو في رقم الأعمال تفوق إمكانياتها المالية الحالية ف إن ذلك يؤدي إلى تضخم الاحتياجات لوأس المال العامل للاستغلال مع تطور رأس المال العامل في وضعه الطبيعي، وبالتالي تستهلك الفوائض المالية ويحدث عجز في الخزينة.¹

¹ - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص127.

الشكل رقم(09): بيان أثر المقص لحالة النمو غير متحكم فيه.



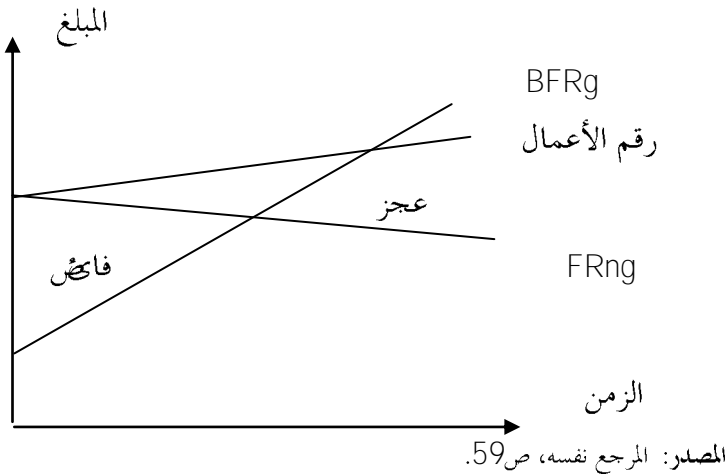
المصدر: مليكة زغيب، ميلود بوشنقىر، مرجع سبق ذكره، ص58.

يمكن إعادة التوازن المالي من جديد من خلال إعادة النظر في المخطط التنموي للمؤسسة، وذلك بالعدول عن استهداف أسواق إضافية وتركيز الجهود التجارية والاستثمارية والصناعية على حصة سوقية تتناسب والإمكانيات المالية للمؤسسة، بهذا ينخفض رقم الأعمال وتنخفض معه الاحتياجات الناجمة عن دورة الاستغلال، بحيث يمكن تغطيتها باستخدام رأس المال العامل.

3- حالة سوء تسيير عناصر الاستغلال:

في كثير من الأحيان يتم تسيير عناصر الاستغلال بشكل عشوائي يظهر من خلال تباطؤ شديد في دوران المخزون ومنح آجال طويلة للعملاء وقبول آجال قصيرة للموردين، هذا التسيير يؤدي إلى تضخم غير طبيعي في الاحتياج لرأس المال العامل والذي يؤدي إلى التهام رأس المال العامل وكافة موارد الخزينة، ومن ثم يحدث خلل مالي يتمثل في عجز في الخزينة.¹

الشكل رقم(10): بيان أثر المقص لحالة سوء تسيير عناصر الاستغلال.



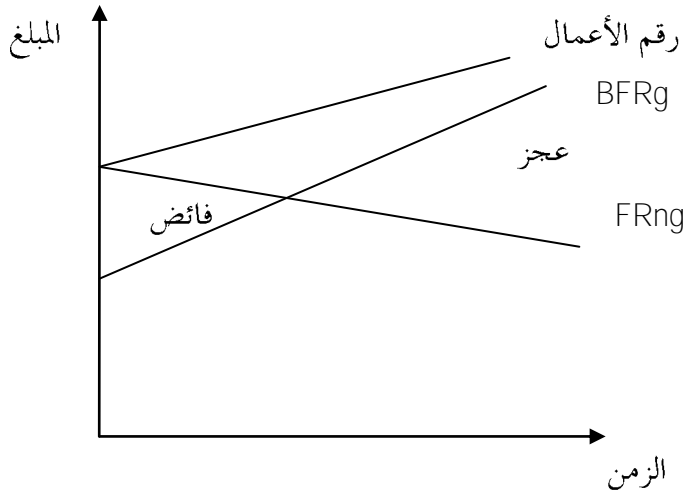
المصدر: المرجع نفسه، ص59.

¹ - مليكة زغيب، ميلود بوشنقىر، مرجع سبق ذكره، ص59.

للخروج من هذا المأزق على المؤسسة تبني سياسة علمية دقيقة وصارمة تمكن من تسيير المخزونات والعلاقة الدائنية مع العملاء والموردين بشكل فعال يضمن مستوى أدنى من السيولة النقدية في الخزينة.
4- حالة الخسائر المتراكمة:

إذا حققت المؤسسة خسائر متتالية، فإن ذلك يؤدي إلى تآكل الأموال الجماعية مما يجعل الموارد الدائمة في حالة تدهور مستمر وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض حاد في رأس المال العامل بشكل لا يلي احتياجات الاحتياج لرأس المال العامل الإجمالي وبالتالي تتحقق خزينة سالبة والمعبرة عن خلل في التوازن المالي.

الشكل رقم (11): بيان أثر المقص لحالة الخسائر المتراكمة.



المصدر: مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012، ص45.

لا يمكن للمؤسسة انعكاس رأس المال العامل إلا بخطة طويلة الأجل تتضمن إجراءات صارمة لتحسين النتيجة وذلك على مستويين:

المستوى الداخلي: وذلك بترشيد الإنفاق وتدنية التكاليف بالتوجه نحو الرشادة في الاستهلاك باستخدام النظم المتخصصة في ذلك، وذلك دون التأثير على قيود الجودة والنوعية.

المستوى الخارجي: وذلك بمحاولة إنعاش رقم الأعمال عن طريقة مخطط تسويقي محكم يهدف إلى تعظيم الحصة السوقية وجلب أكبر عدد ممكن من العملاء.¹

5- حالة تدهور في النشاط (انخفاض في رقم الأعمال):

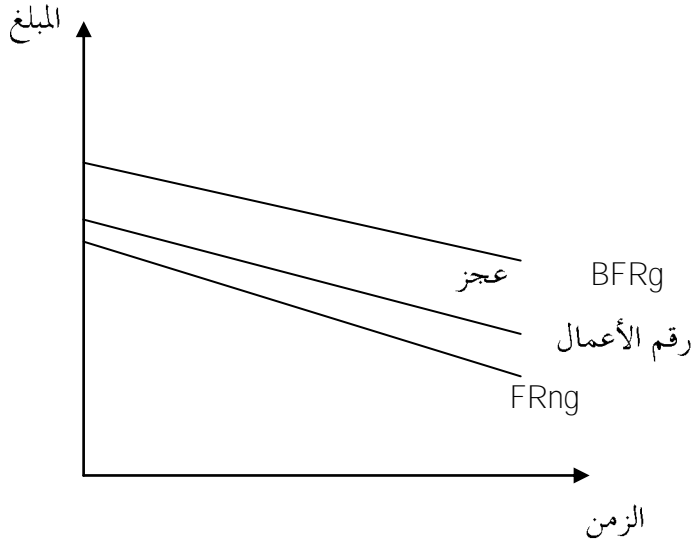
في حالة مواجهة مشاكل تسويقية ناجمة عن معطيات المحيط، فهذا الأمر يؤدي إلى انخفاض في الإيرادات وارتفاع في التكاليف، حيث تنخفض قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي مما يؤثر على مستويات رأس المال العامل، وتتحوّل هذه الحالة إلى حالة الخسائر المتراكمة.

¹ - مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص46.

6- حالة إفلاس عميل مهم:

إذا كانت السياسة التسويقية للمؤسسة تركز على تلبية احتياجات عميل وحيد، فإن أي تغير في وضعيته المالية يحدث آثارا مباشرة على وضعية المؤسسة، مثل حالة الإفلاس واختفاء هذا العميل مما يؤدي إلى انخفاض حاد في رقم الأعمال، و تنتقل إلى حالة تدهور النشاط.

الشكل رقم(12): بيان أثر المقص الحالي تدهور النشاط و إفلاس عميل مهم.



المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص126.

إن كلتا الحالتين السابقتين لهما خلفية تتعلق بمكانة المؤسسة في السوق، حيث كان السبب في تدهور الخزينة ناتج عن الانخفاض في النشاط نتيجة للتقلص التدريجي لحجم عملاء المؤسسة، وبالتالي فإن الحلول الكفيلة بتصحيح الوضع تتمحور حول تحسين الوضعية الإستراتيجية عن طريق اتخاذ التدابير اللازمة لذلك، وذلك في حال قابلية الوضع للتصحيح، أما في الحالة المعاكسة وهي حالة طفرة تقنية جديدة يملكها المنافس وحالة ظهور منتجات جديدة بديلة وغيرها، فما على المؤسسة إلا الانسحاب وتغيير النشاط.¹ ومن خلال كل ما سبق يمكننا القول أن تحسين السيولة وإعادة التوازن للخزينة يكون من خلال الإدارة الفعالة لكل من رأس المال العامل والاحتياج لرأس المال العامل. فإذا كان انخفاض السيولة يعود إلى ارتفاع الاحتياج لرأس المال العامل فإن المؤسسة تضطر هنا إلى تخفيض هذه الاحتياجات حتى تتمكن من تحسين سيولتها.

أما إذا ارتبط انخفاض الخزينة بانخفاض رأس المال العامل فعلى المؤسسة رفعه بالطرق اللازمة والملائمة.

¹ - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص128.

خلاصة الفصل :

تعد دورة الاستغلال بمثابة تيار يسري في عروق المؤسسة لأنها تضم الأنشطة الرئيسية الثلاث التي تقوم بها أي مؤسسة، وفي المقابل ينتج عن هذه الأنشطة تدفقات للأموال تتميز بعدم تزامنها مما يؤدي إلى تولد احتياجات على طول فترة الدورة، حيث تعبر هذه الاحتياجات عن الأموال التي تحتاجها المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة، وتتجزأ الاحتياجات إلى احتياجات رأس المال العامل للاستغلال وأخرى خارج الاستغلال والتي تحسب بطريقتين الأولى مباشرة والثانية تسمى بالطريقة المعيارية أو طريقة الخبراء ويفضل أن يتم حساب الاحتياج بالطريقة الثانية لأنها تأخذ في الحسبان عامل الزمن وهو أمر لا بد منه لمحاولة تفادي المشاكل ومعالجتها.

يستعمل الاحتياج لرأس المال العامل كمؤشر لتقييم السيولة أو بمعنى الحكم على وضعية الخزينة موجبة أو سالبة أو معدومة، غير أن الاحتياج لا يكفي وحده وإنما يجب أن تتم مقارنته مع رأس المال العامل ودراسة تغيرات كل منهما ومحاولة تكييفها مع تغيرات المؤشر الآخر.

ومن خلال دراستنا في هذا الفصل توصلنا إلى أن الاحتياج لرأس المال العامل عنصر أساسي في التأثير على مستوى السيولة المتاحة لدى المؤسسة لذا يتوجب على المؤسسة أن تحسن تسييره من خلال الإدارة الفعالة لعناصره وجعله يتناسب مع مستوى رأس المال العامل لتحقيق التوازن في خزينة المؤسسة بحيث تحتفظ بالسيولة الكافية لتغطية الديون دون التأثير على الأرباح.

تمهيد:

تختص مؤسسة مطاحن مرمورة بإنتاج منتج أساسي وهو السميد وتحتل مكانة بارزة على المستوى المحلي، وهو ما يدفعها إلى أن تكون دائما في حسن ظن زبائنها والمحافظة على مكائنها في السوق واستقطاب أكبر قدر من العملاء والتعامل مع أكبر عدد من الموردين. وهي لن تتمكن من ذلك إلا إذا تمكنت من المحافظة على وظائفها المالية لتحقيق أسمى هدفين لها وهما هدي الربحية والسيولة في أن واحد، والذين من خلالهما تقلل من احتياجاتها المالية.

لذا رغبتنا في إجراء دراسة تطبيقية على هذه المؤسسة لنعالج من خلالها إشكالية مذكرتنا والمتمثلة في دور الاحتياج لرأس المال العامل في تحسين السيولة. وللتوصل إلى نتائج قمنا بتحليل مستوى السيولة التي تحتفظ بها من سنة إلى أخرى وتقدير احتياجاتها المالية في كل سنة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة والتي زودنا بها قسم المحاسبة والمالية.

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة (وحدة مطاحن مرمورة):

سنتناول في هذا المبحث نشأة وتعريف المؤسسة محل الدراسة والهيكلة التنظيمي الخاص بها وأهدافها المرجوة.

المطلب الأول: نشأة الوحدة وتعريفها.

1. مجمع الرياض:

نشأت مطاحن مرمورة من مجمع الرياض قسنطينة أي مؤسسة الصناعات الغذائية ومشتقاتها

ERDIAD وهي مؤسسة انبثقت عن شركة سمباك SN/SIMPAC

Société Nationale Semoulerie Minoterie Pattes Alimentaire- Couscous

وكان لرياض قسنطينة (18) وحدة تابعة لها، ال (11) وحدة تابعة لأحد عشرة ولاية بالشرق الجزائري حولت بعدها إلى شركة ذات أسهم.

وفي إطار القانون 01/82 المؤرخ في 22 جانفي 1982 أصبحت هذه المؤسسة عمومية ومستقلة ذات رأس مال خاص، وفي 22 نوفمبر 1982 نتجت عن عملية الهيكلة في شركة سمباك عدة مؤسسات تتمثل في:

الرياض قسنطينة، الرياض سطيف، الرياض الجزائر، الرياض تيارت، الرياض بلعباس.

وفي 01 جانفي 1998 عرفت المؤسسة إعادة هيكلة أخرى والتي أعطت (09) ورشات إنتاجية فرعية للحبوب، وإنتاج وتسويق السميد والعجائن الغذائية، والكسكس، وتكعيب النخالة.

وفي عام 2000 عرفت مؤسسة الرياض تسمية أخرى SMIDE: مطاحن السميد والدقيق الصناعية ومشتقاتها.

2. مجمع سميد:

يقع هذا المجمع في المنطقة الصناعية بالمارحي 20 أوت 1955 ص ب رقم 45، الوكالة البريدية

قسنطينة، وهو ذو رأس مال اجتماعي يقدر ب 1.700.000.000 دج، وهو قطاع عام تابع لوزارة

الزراعة، ذو وضعية تجارية وصناعية، وأهم الوحدات التابعة للمجمع نذكرها على التوالي:

مطاحن سيدي ارغيس (أم البواقي).

مطاحن الاوراس (باتنة).

مطاحن الليطوال (سكيكدة).

مطاحن الحروش (سكيكدة).

مطاحن سيدي راشد (قسنطينة).

مطاحن سيوس (عنابة).

مطاحن هارون (ميلة).

المطاحن الكبرى للعوينات (تبسة).

الفصل التطبيقي دور إدارة الاحتياج لرأس المال العامل في تحسين سيولة مطاحن مرمورة

المخبر المركزي (قسنطينة).

خمائر الشرق (بوشقوف).

مطاحن مرمورة (قالمة): تأسست في نوفمبر 1989 في إطار تجديد المؤسسات ونشأت عن مؤسسة سمباك سابقا واستقلت في شهر ماي 1990.

تقع في دائرة هيليوبوليس في الجهة الشرقية احمد زمولي على الطريق الوطني رقم 21، تتربع على مساحة تقدر ب 12500 متر مكعب مقسمة إلى عدة هياكل منها: الإدارة، ورشة الصيانة، ورشة الإنتاج، مركز الصيانة.

وهي شركة مساهمة ذات رأس مال اجتماعي يقدر ب 135.000.000 دج يعمل بها حاليا 52 عاملا موزعين إلى إدارات، تقنيين وعمال.

يتركز النشاط الإنتاجي للوحدة في إنتاج نوعين من السميد: سميد عادي وسميد ممتاز، وهذا انطلاقا من استخدام مادة أولية أساسية وهي القمح الصلب، وتبلغ القدرة الإنتاجية للوحدة 650 قنطار في اليوم وحوالي 1800 قنطار في الشهر. وتنقسم مطاحن مرمورة إلى:

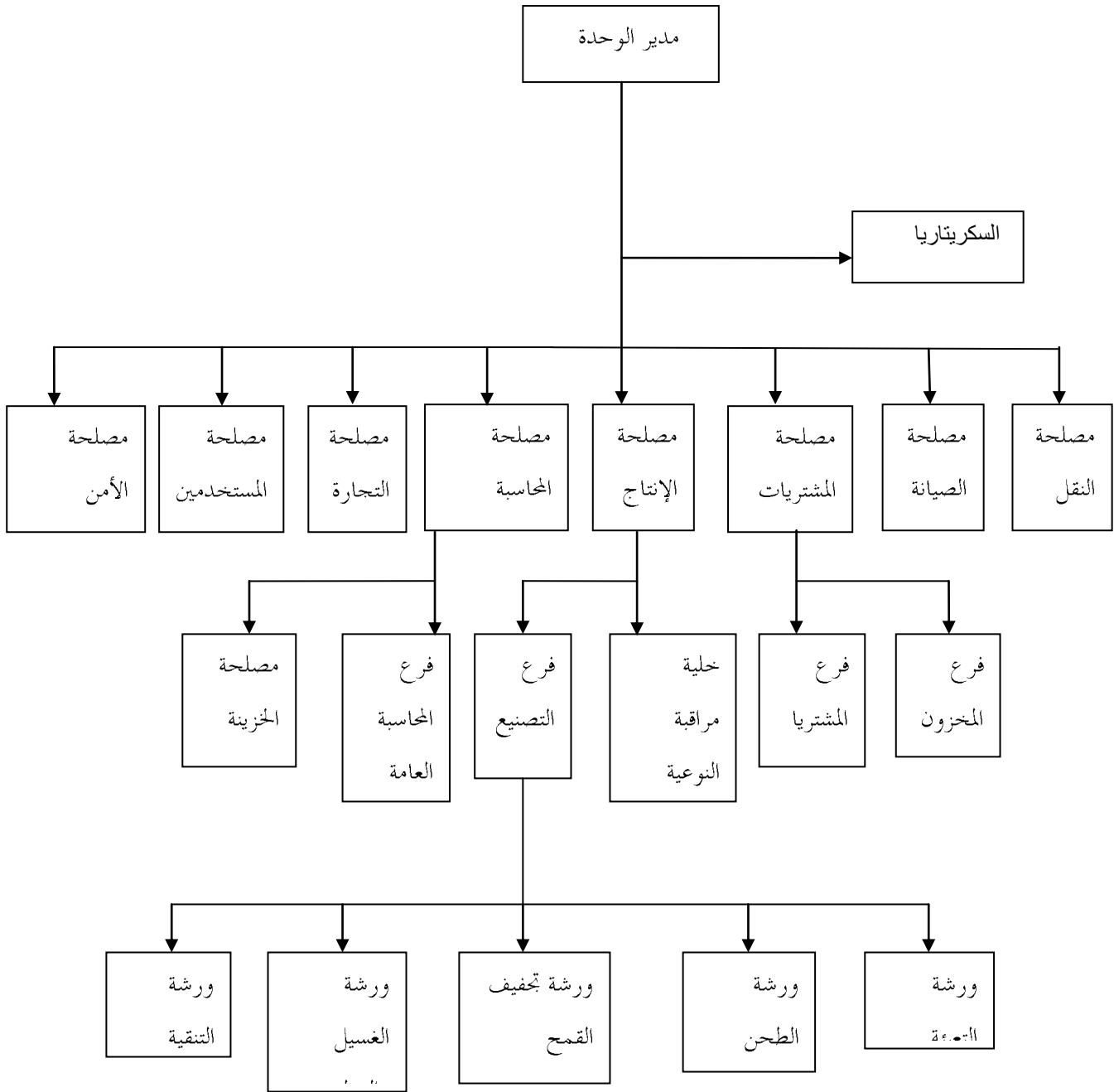
الوحدة الإنتاجية والتجارية هيليوبوليس لوحدة المقر.

الوحدة الإنتاجية والتجارية بوشقوف.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوحدة مع شرح مكوناته.

سنقوم في هذا الفصل بعرض الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن مرمورة.

الشكل رقم (13): الهيكل التنظيمي لمطاحن مرمورة.



المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة.

يتمثل محتوى هذا الشكل في:

- مدير الوحدة: يعتبر أعلى هيئة بها وهو المسؤول الأول والأخير عن متابعة سير الوحدة يوميا ووضع القرارات وتحويلها إلى المصالح المعنية.
- السكرتاريا (الأمانة العامة): تعمل على الربط بين رؤساء المصالح والمدير، وبينه وبين العملاء.

الفصل التطبيقي دور إدارة الاحتياج لرأس المال العامل في تحسين سيولة مطاحن مرمورة

- مصلحة النقل: تتكفل بنقل المواد الأولية من مراكز الشراء إلى الوحدة باستخدام وسائل نقل خاصة بالوحدة نفسها أو بوسائل الممون (مركز الشراء)، كما تهتم بنقل المنتج النهائي إلى العملاء، كما تتولى أيضا هذه المصلحة تحديد التكاليف الخاصة بالنقل والمتابعة والمراقبة المستمرة لوسائل النقل وكذا تسديد فواتير النقل.
- مصلحة الصرطية: تعتبر أهم مصلحة في الوحدة، فعمال الصيانة قائمون على صيانة الأجهزة والآلات.
- مصلحة المشتريات والمخزونات: يشرف على هذه المصلحة رئيس فرع المشتريات ورئيس فرع المخازن، من أهم مهامها: توفير الآلات وقطع الغيار للماكينات الشغالة مع مراعاة النوعية والكمية ومدى صلاحية الآلة.

شراء وتوفير كافة المستلزمات من مواد أولية ومواد تعبئة وتغليف.

القيام بعملية تخزين المواد المشتراة وكذلك عملية صرفها من المخازن.

- مصلحة الإنتاج: وتضم هذه المصلحة فرعين فرع المخبر ومراقبة النوعية وفرع التصنيع. فرع المخبر ومراقبة النوعية: مهمة هذا الفرع تتمثل في الفحوصات والتحليل التي تجرى على السلعة أو المنتج أو على المادة الولية.

فرع التصنيع: يمر التصنيع بمراحل متسلسلة وهي كالأتي:

التنقية، الغسل والتنظيف، التصفية والتجفيف، الطحن (الطحن المبدئي يتم من خلاله تفتيت القمح إلى أجزاء صغيرة والغريلة)، التعبئة والتغليف تتم في أكياس ذات 25 و10 كلغ.

- مصلحة المحاسبة والمالية: تتولى إعداد الميزانية الختامية وتنقسم إلى فرع المحاسبة العامة ومصلحة الخزينة ويتوليان تسجيل مختلف العمليات التي تجري داخل الوحدة.

● مصلحة التجارة: وهي المصلحة التي تتولى مهمة تسويق المنتج في الأسواق.

● مصلحة المستخدمين: تهتم بشؤون العمال وكافة الإجراءات التي تتعلق بالأجور والعلاوات.

● مصلحة الأمن والوقاية: مهمتها الأساسية توفير الأمن داخل المؤسسة.

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة.

- تهدف مؤسسة مطاحن مرمورة كأى مؤسسة أخرى إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها:
- توجيه الإنتاج نحو منتجات ذات نوعية جيدة يكون السوق بحاجة إليها وإتباع سياسة توزيع مناسبة.
- التحكم في السوق بالمادة المنتجة من خلال الاهتمام بالتسويق.
- عقلنة استعمال الموارد البشرية وإعادة التركيز على المهام الرئيسية.
- التوفيق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، والتقليل من التكاليف.
- استثمار الموارد المالية المتاحة بشكل جيد للحصول على أكبر عائد وتقليل الاحتياجات المالية.
- المحافظة على قدر كافي من السيولة لمواجهة الظروف الطارئة.¹

¹ - عمار بونوار، رئيس قسم المحاسبة والمالية، 2015/04/15.

المبحث الثاني: تحليل السيولة في مؤسسة مطاحن مرمورة.

تطرقنا في الفصل الأول من الدراسة النظرية لموضوع بحثنا إلى تحليل سيولة المؤسسة باستخدام النسب المالية وباستخدام جدول تدفقات الخزينة، وفي الفصل الثاني قمنا بالتطرق إلى كيفية تقدير الاحتياج إلى رأس المال العامل بالطريقة المباشرة وطريقة الخبراء، لذا سنحاول في هذا المبحث إسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة مطاحن مرمورة لتحليل مستوى السيولة بالمؤسسة محل الدراسة ومستوى الاحتياجات المالية لديها.

المطلب الأول: عرض الميزانيات الوظيفية لمطاحن مرمورة.

سيتم في هذا المطلب عرض الميزانيات الوظيفية لمطاحن مرمورة لمدة ثلاث سنوات (2012-2013-2014).

الجدول رقم (06): جانب الاستخدامات للسنوات (2012-2013-2014).

الوحدة: دينار جزائري.

2014	2013	2012	الاستخدامات
222742421.88	230991765.21	229223536.16	الاستخدامات المستقرة
102856060.85	94050334.75	140771994.02	الاستخدامات المتداولة
50956883.47	50803094.14	56426037.63	استخدامات الاستغلال
32930300.60	30935747.90	21614531.09	المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ
10917460.03	14718730.08	29892585.70	الزبائن
2168711.09	1227054.54	1028095.31	الضرائب وما شابهها
4082439.00	3921561.62	3890825.53	المدينون الآخرون
00	40000000.00	40000000.00	استخدامات خارج الاستغلال
			الأموال الموظفة والأصول الجارية الأخرى
3247240.61	51899173.38	44345956.39	استخدامات الخزينة
325598482.73	325042099.96	369995530.18	مجموع الاستخدامات

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة (انظر الملاحق رقم 1 و3 و2).

الفصل التطبيقي دور إدارة الاحتياج لرأس المال العامل في تحسين سيولة مطاحن مرمورة

الجدول رقم (07): جانب الموارد للسنوات (2012-2013-2014).

الوحدة: دينار جزائري.

الموارد	2012	2013	2014
الموارد الدائمة	326486727.65	300122844.82	277434761
رؤوس الأموال الخاصة + الاهتلاكات	304303061.72	285208600.44	238806083.37
ديون طويلة الأجل	22183665.93	14914244.38	38628677.63
مخصصات الاهتلاك المؤونات	20324017.92	13455685.91	13835172.30
الموارد المتداولة	43508802.53	24919255.14	48163721.73
<u>موارد الاستغلال</u>	43508802.53	24919255.14	48163721.73
موردون	32870204.06	2474990.81	26884335.88
ديون أخرى	9509432.69	5104167.50	8221916.03
عمليات مجمعة	00	15936332.16	15936332.16
ضرائب	1129165.78	1403764.67	121137.66
<u>موارد خارج الاستغلال</u>	00	00	00
موارد الخزينة	00	00	00
مجموع الموارد	369995530.18	325042099.96	325598482.73

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة (انظر الملاحق رقم 4-5-6).

المطلب الثاني: تحليل السيولة باستخدام النسب المالية.

إن النسب المالية تعتبر من أهم الأدوات التي يتم الاعتماد عليها من قبل المؤسسة في تقييم الأداء المالي لكونها تعطي صورة عن ربحية المؤسسة ومركزها المالي ونشاطها خلال الفترة الزمنية محل الدراسة. وللقيام بالتحليل بواسطة النسب المالية للمؤسسة محل الدراسة قمنا بالاعتماد على مجموعة من النسب استنادا للوثائق التي تم تقديمها لنا.

أولا: نسب السيولة:

سنحاول من خلال حساب هذه النسب تقدير السيولة المتوفرة لدى المؤسسة محل الدراسة ومدى

قدرة هذه السيولة سداد الالتزامات قصيرة الأجل، والجدول التالي يبين أهم هذه النسب كما يلي:

النسب	طريقة حسابها	2012	2013	2014
نسبة السيولة العامة	$\frac{\text{الاستخدامات المتداولة}}{\text{الموارد}}$	3.24	3.77	2.14
نسبة السيولة المختصرة	$\frac{\text{الاستخدامات المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الموارد}}$	2.74	2.53	1.45
نسبة السيولة الجاهزة	$\frac{\text{استخدامات المتداولة}}{\text{الموارد}}$	1.02	0.13	1.08

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات الوظيفية.

على نسب السيولة: من خلال الجدول يمكننا ملاحظة مايلي:

1. نسبة السيولة العامة:

نلاحظ أن نسبة السيولة العامة في السنوات الثلاث 2012، 2013، 2014 أكبر من الواحد، حيث قدرت هذه النسبة في سنة 2012 بـ 3.24، وفي سنة 2013 قدرت بـ 3.77، أما في سنة 2014 فقد قدرت بـ 2.14 وهذا الفائض غير مستقر لأنه يتغير من سنة إلى أخرى حيث انه ارتفع من سنة 2012 إلى 2013 بسبب انخفاض قيمة الموارد المتداولة بصفة اكبر عن الاستخدامات المتداولة، ثم انخفض هذا الفائض في سنة 2014 رغم الارتفاع الكبير لعنصر الاستخدامات المتداولة وهذا لكون أن هذا الارتفاع صاحبه كذلك ارتفاع كبير في قيمة الموارد المتداولة إلا أن هذه الحالة تفسر أيضا أن المؤسسة حققت فائض كبير في السيولة كون أن قيمة الاستخدامات تمثل اكبر من ضعف الموارد، أي أن المؤسسة لا تعاني من مشكل عدم توفر السيولة، وهذا ما يجعلها في وضعية مالية جيدة وقادرة على الوفاء بالتزاماتها.

وهذه الزيادة في السيولة سيكون لها تأثير سلبي على المردودية إذ لا بد للمؤسسة من تخفيض السيولة من خلال توجيه الفائض إلى استثمارات أخرى تحقق لها مردودية أعلى هذا التأثير السلبي سيبدو واضحا لنا عند دراستنا للمردودية المالية.

2. نسبة السيولة المختصرة:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة المختصرة للمؤسسة مرتفعة في السنوات الثلاث، حيث قدرت سنة 2012 بنسبة 2.74، أما في سنة 2013 قدرت بـ 2.53 وكذلك بالنسبة لسنة 2014 قدرت بـ 1.45، أي يمكن للمؤسسة من تغطية مواردها المتداولة بواسطة الحقوق ولكن هي تفوق الحد

الفصل التطبيقي دور إدارة الاحتياج لرأس المال العامل في تحسين سيولة مطاحن مرمورة

الأقصى الذي هو 0.50 أي هناك فائض كبير وهذا يدل على أن مدة استحقاق الديون بطيئة على عكس الحقوق التي تظهر في نسبة السيولة المختصرة على أنها سريعة، وإنما يؤثر هذا على إمكانية استغلال الفائض من السيولة وضياع فرص استثمارية على المؤسسة.

3 . نسبة السيولة الجاهزة:

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك فائض خلال سنتي 2012 و 2014 وهذا الفائض أكبر من الحد الأدنى والأقصى (0.2-0.3) وهذا يدل على قدرة الخزينة التي بحوزة المؤسسة على تغطية مواردها المتداولة في تواريخ استحقاقها، أما في سنة 2013 كانت النسبة منخفضة حيث قدرت بـ 0.13 وهذا يدل على وجود عجز أي عدم قدرة المؤسسة على تغطية مواردها المتداولة في تاريخ استحقاقها.

ثانيا: نسب المردودية:

تعرضنا في الجانب النظري من الدراسة إلى ثلاث نسب للمردودية، إلا أننا في الجانب التطبيقي نتطرق إلى نسبة واحدة (المردودية المالية) لأنها تفيدها إلى جانب نسب السيولة في تحليل وضع المؤسسة اتجاه الربحية والسيولة، والجدول التالي يبين حساب هذه النسبة كما يلي:

الجدول رقم (09): نسبة المردودية المالية لمطاحن مرمورة.

السنوات	طريقة حسابها	2012	2013	2014
المردودية المالية		0.02	-0.03	-0.05

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية الوظيفية والوثائق الداخلية للمؤسسة (انظر الملاحق رقم 7-8-9).

نلاحظ أن المردودية المالية للمؤسسة محل الدراسة في سنة 2012 موجبة إلا أنها ضئيلة جدا بحيث تقدر بـ 2% إلا أن المؤسسة في هذه السنة ومن خلال النتائج التي توصلنا إليها من حساب نسب السيولة حققت فائض في السيولة وهذا يعني أن المؤسسة حاولت أن تحتفظ بالسيولة دون أن تستغلها في تحقيق الأرباح، وهو ما يفسر أن المؤسسة محل الدراسة لا تحسن تسيير السيولة المحققة.

أما في سنتي 2013 و 2014 فإن المردودية المالية سالبة غير أن المؤسسة في السنتين حققت فائض في السيولة وهو ما يفسر أن مؤسسة مطاحن مرمورة تفضل الاحتفاظ بالسيولة وملء خزيتها على استثمارها وتحقيق الأرباح.

الفصل التطبيقي دور إدارة الاحتياج لرأس المال العامل في تحسين سيولة مطاحن مرمورة

المطلب الثالث: تحليل السيولة باستخدام جدول تدفقات الخزينة لمطاحن مرمورة.

سنقوم بتحليل السيولة من خلال ملاحظة الجدول فقط دون الاستعانة بالنسب التي سبق وان تطرقنا لها في الفصل الأول والتي تتمثل في النسب المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة كون أن قيمتها تكون سالبة وحسب معرفتنا فإنه لا يمكن أن نستخدم نسبة سالبة للتعليق على مستوى النقدية المتوافرة لذا ارتأينا إلى تحليل سيولة مطاحن مرمورة من خلال الجدول مباشرة.

وقبل التطرق إلى تحليل السيولة من خلال الجدول سنقدم جدول مختصر نعبر من خلاله عن جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة محل الدراسة وبعد ذلك سنقوم بتحليل كل سنة على حدى وفي نفس الوقت نقوم بمقارنتها مع السنة السابقة لها.

الجدول رقم(10): النموذج المختصر لجدول تدفقات الخزينة بالمؤسسة محل الدراسة.

الوحدة: دينار جزائري.

البيان	2012	2013	2014
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية(أ)	-28080792.43	-40471371.39	6057535.07
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)	-363044.81	-627344.39	2594401.70
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)	-	-	-
تغير أموال الخزينة في الفترة(أ+ب+ج)	-28443837.24	-41098715.78	861936.77
تغير أموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية	75055255.36	84345956.39	43247240.61
تغير أموال الخزينة ومعدلاتها عند اقفال السنة المالية	84345956.39	43247240.61	51899177.38
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	9290701.03	-41098715.78	8651936.77

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة(انظر الملاحق رقم 10-11).

● سنة 2012:

نلاحظ من خلال الجدول أن صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية سالب ويدل ذلك على أن التدفقات النقدية الخارجة أكبر من التدفقات النقدية الداخلة ونفسر من خلال ذلك أن المؤسسة خلال هذه الفترة تعاني من عجز في السيولة، أي أنها لن تتمكن من تغطية المصاريف المستحقة بإيراداتها. كما أن صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار سالب لأن المؤسسة في هذه السنة لم تقم إلا باقتناء تنبيلات عينية أو معنوية، وبما أنها لم تحقق أي فائض من الأنشطة التشغيلية لم تتمكن من تغطية

الفصل التطبيقي دور إدارة الاحتياج لرأس المال العامل في تحسين سيولة مطاحن مرمورة

قيمة هذا الاستثمار، كما نلاحظ أيضا أن المؤسسة في هذه السنة لم تمارس أي نشاط تمويلي كون أن صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل معدوم.

ونلاحظ كذلك أن تغير أموال الخزينة في الفترة (ا+ب+ج) سالب ويعود ذلك إلى القيمة السالبة

لكل من صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية وأنشطة الاستثمار والقيمة المدومة لصافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل، وبالرغم من هذه القيمة السالبة إلا أن خزينة المؤسسة في نهاية

هذه السنة موجبة ويعود ذلك إلى الفائض الذي حققته في السنة السابقة والمقدر ب 75055255.36

والذي من خلاله قامت بتغطية القيمة السالبة للتغير، وهو ما جعل المؤسسة تحقق فائض في هذه السنة يقدر ب

84345956.39

● سنة 2013:

من خلال جدول تدفقات الخزينة نلاحظ أن صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية

سالب لأن التدفقات النقدية الداخلة أصغر من التدفقات النقدية الخارجة إلا أنه انخفض مقارنة بقيمته في السنة

السابقة وذلك بسبب انخفاض المصاريف المدفوعة مقارنة بالسنة السابقة، كما أن صافي تدفقات أموال الخزينة

المتأتية من أنشطة الاستثمار سالب لأن التدفقات الداخلة والمتمثلة في الفوائد المحصلة أصغر من التدفقات

الخارجة والمتمثلة في اقتناء تسيببات عينية أو معنوية، وكما في السنوات السابقة فإن صافي تدفقات الخزينة المتأتية

من أنشطة التمويل سالب وكما ذكرنا سابقا فإن المؤسسة خلال هذه السنوات الثلاث لم تراول أي نشاط

تمويلي وأما لم تقم بالاقتراض لأنها تسعى في نهاية كل سنة إلى تحقيق الفائض في خزيتها لتتمكن من مواجهة

التزامات السنة الموالية كما فعلت خلال سنتي 2011 و 2012 .

ونلاحظ أن قيمة تغير أموال الخزينة في الفترة (ا+ب+ج) سالب وذلك بسبب القيمة السالبة لكل من

صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية وأنشطة الاستثمار. وبما أن المؤسسة في 2012

حققت فائض في السيولة فإن هذا الفائض ساعدها على تغطية القيمة السالبة للتغير وبالتالي تمكنت من تحقيق

فائض يقدر بـ 43247240.61 إلا أنه أصغر من ذلك المحقق في السنة السابقة، لأنها في سنة 2011

حققت فائض يقدر بـ 75055255.36 واستغلته في تغطية (28443837.24) في سنة 2012، أما

في سنة 2013 فإنها افتتحت هذه السنة بـ 84345956.39 لكنها استغلته في تغطية

(41098715.78) وهو ما جعل قيمة الخزينة تنخفض.

● سنة 2014:

في هذه السنة نلاحظ ارتفاع كبير في قيمة صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية وأصبح

موجب بسبب كون التدفقات الداخلة أكبر من التدفقات الخارجة، وأن صافي تدفقات الخزينة المتأتية من

أنشطة الاستثمار موجب أيضا لأن التدفقات الداخلة من عمليات التنازل عن تسيببات عينية أو معنوية أكبر من

التدفقات الخارجة عن عمليات اقتناء تسيببات عينية أو معنوية، كما نلاحظ أن صافي تدفقات أموال الخزينة

الفصل التطبيقي دور إدارة الاحتياج لرأس المال العامل في تحسين سيولة مطاحن مرمورة

المتأتية من أنشطة التمويل في هذه السنة معدوم لان التدفقات الداخلة تساوي التدفقات الخارجة. وكل هذا جعل من قيمة التغير في أموال الخزينة في الفترة موجب، وبما أن المؤسسة في السنة السابقة حققت فائض في السيولة فإنها إذا في هذه السنة حققت فائض أكبر منه ويقدر بـ 51899177.38.

وعموما فإن المؤسسة محل الدراسة خلا سنتي 2012 و 2013 كان التغير في أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج) سالب غير أن الخزينة المحققة في نهاية كل سنة موجبة وهذا يدل على أن المؤسسة تحافظ على السيولة المحققة خلال كل سنة على شكل سيولة معطلة دون أن تستثمرها لتحقيق عوائد وهو ما فسر الضعف الشديد لقيمة المردودية في سنة 2012 وقيمتها السالبة في سنة 2013، وتستعين بتلك السيولة لتغطية العجز المحقق في السنة الموالية لتحقيق فائض آخر على مستوى الخزينة.

أما في سنة 2014 فلقد التغير ارتفع بمقدار كبير ويعود ذلك إلى ارتفاع قيمة التحصيلات من عند الزبائن مقارنة بقيمة المبالغ المدفوعة إلى الموردين والمستخدمين وهو ما أدى ارتفاع الخزينة في نهاية السنة، دون أن ننسى بأن مادة القمح (المادة الأولية) تعتبر من المواد المدعمة من قبل الدولة.

المبحث الثالث: تحليل الاحتياج لرأس المال العامل لمطاحن مرمورة وعلاقته بالسيولة.

سنحاول في هذا المبحث التعرف على تأثير الاحتياج إلى رأس المال العامل في سيولة المؤسسة محل الدراسة من خلال ربطه برأس المال العامل، وإجراء التحليل بالطريقة المباشرة وطريقة الخبراء.

المطلب الأول: تحليل الإحتياج لرأس المال العامل ورأس المال العامل والخزينة الصافية لمطاحن مرمورة بالطريقة المباشرة.

إن أهم التقنيات المستعملة في تحليل مؤشرات التوازن المالي هي رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل بالإضافة إلى الخزينة، وسوف نقوم بحساب مختلف هذه المؤشرات وتقييمها لمؤسسة الدراسة. أولاً: حساب رأس المال العامل.

من أجل معرفة هل المؤسسة متوازنة ماليا أم لا، ومدى احترامها لقاعدة التوازن الأدنى، نقوم بحساب رأس المال العامل للسنوات 2012، 2013، 2014 وهذا من أجل متابعة تطوره.

كما تم التطرق له في الجانب النظري فإن رأس المال العامل يحسب بطريقتين:

رأس المال العامل = موارد دائمة - الاستخدامات المستقرة... من أعلى الميزانية.

رأس المال العامل = الاستخدامات المتداولة - الموارد المتداولة... من أسفل الميزانية.

ولسهولة حسابه نقدمه في الجدول كما يلي:

الجدول رقم (11): حساب رأس المال العامل.

الوحدة: دينار جزائري.

السنوات	2012	2013	2014
موارد دائمة	326486727.65	300122844.82	277434761
-استخدامات مستقرة	229223536.16	230991765.21	222742421.88
=رأس المال العامل من أعلى الميزانية	97263191.49	69131079.61	54692339.12
الاستخدامات المتداولة	140771994.02	94050334.75	102856060.85
-الموارد المتداولة	43508802.53	24919255.14	48163721.73
=رأس المال العامل من أسفل الميزانية	97263191.49	69131079.61	54692339.12

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية الوظيفية.

كما سبق وذكرنا فإن رأس المال العامل من أسفل الميزانية يخدم موضوعنا أكثر، وبالتالي سنقوم

بتحليل رأس المال العامل للمؤسسة محل الدراسة من منظور أسفل الميزانية.

الفصل التطبيقي دور إدارة الاحتياج لرأس المال العامل في تحسين سيولة مطاحن مرمورة

نلاحظ أن رأس المال العامل في السنوات الثلاث 2012، 2013، 2014 موجب وهذا يعني أن المؤسسة حققت التوازن المالي الأدنى وهذا يعني أن الاستخدامات المستقرة تمول بالموارد الدائمة، وبالتالي فالمؤسسة قد حققت هامش أمان.

وكذلك نلاحظ في سنة 2013 أن رأس المال العامل تناقص مقارنة بسنة 2012، وهذا راجع إلى انخفاض قيمة الموارد الدائمة وارتفاع قيمة الاستخدامات المستقرة، ويقدر مقدار هذا النقصان في رأس المال العامل في سنة 2013 مقارنة بنسبة 2012 بـ 26363882.83 دج.

وكذلك أيضا في سنة 2014 فإن رأس المال العامل تناقص مقارنة برأس المال العامل لسنة 2013 وقدر مقدار هذا النقصان بـ 14438740.49 دج، أي أن رأس المال العامل للمؤسسة محل الدراسة في تناقص مستمر خلال الثلاث سنوات وذلك بسبب ارتفاع قيم عناصر الاستخدامات المتداولة في كل سنة مقارنة بقيمة عناصر الموارد المتداولة التي نلاحظ أنها في تناقص على مدى السنوات الثلاث، وهو ما يوجب على المؤسسة أن تسرع مدة استحقاقها لديونها مقارنة بمدى تسديدها الديون، كما يجب عليها أن تسرع في مدة دوران المخزونات لأننا نلاحظ أن حساب المخزون يزداد من سنة إلى أخرى.

وعموما يمكننا القول بأن المؤسسة في السنوات الثلاث أنها احترمت قاعدة التوازن المالي الأدنى باعتبار أن رأس المال العامل موجب.

ثانيا: حساب الاحتياج لرأس المال العامل باستخدام الطريقة المباشرة:

فحسب هذه الطريقة فإن الاحتياج في رأس المال العامل يحسب بالعلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل = (استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال) + (استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال).

ويمكن إظهار الاحتياج لرأس المال العامل كما يلي:

الجدول رقم (12): حساب الاحتياج لرأس المال العامل من خلال الميزانية الوظيفية.

الوحدة: دينار جزائري.

السنوات	2012	2013	2014
البيان			
استخدامات الاستغلال	56426037.63	50803094.14	50956883.47
- موارد الاستغلال	43508802.53	24919255.14	48163721.73
+	129172235.1	25883839	2793161.74
استخدامات خارج الاستغلال	40000000.00	40000000.00	00
- موارد خارج الاستغلال	00	00	00
=	40000000.00	40000000.00	00
الاحتياج لرأس المال العامل	52917235.1	65883839	2793161.74

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية الوظيفية.

الفصل التطبيقي دور إدارة الاحتياج لرأس المال العامل في تحسين سيولة مطاحن مرمورة

نلاحظ أن الاحتياج لرأس المال العامل في السنوات الثلاث 2012، 2013، 2014 موجبا، أي أن احتياجات الدورة اكبر من موارد الدورة، وهذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على تغطية احتياجات دورتها الاستغلالية بموارد دورتها العادية. ويمكن تفسير ذلك من خلال ارتفاع ديون العملاء وتراكم المخزونات على حساب ديون الموردين.

ثالثا: حساب الخزينة الصافية:

تحسب الخزينة الصافية كالتالي:

الخزينة الصافية = استخدامات الخزينة - موارد الخزينة

أو: الخزينة = رأس المال العامل - الاحتياج لرأس المال العامل

الجدول رقم (13): حساب خزينة المؤسسة محل الدراسة.

الوحدة: دينار جزائري.

السنوات	2012	2013	2014
استخدامات الخزينة	44345956.39	3247240.61	51899173.38
-موارد الخزينة	00	00	00
=الخزينة	44345956.39	3247240.61	51899173.38
رأس المال العامل	97263191.49	69131079.61	54692339.12
-الاحتياج لرأس المال العامل	52917235.1	65883839	2793161.74
=الخزينة	44345956.39	3247240.61	51899173.38

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية الوظيفية.

في سنة 2012 نلاحظ أن المؤسسة حققت فائض في السيولة وفي نفس السنة كانت قيمة الاحتياج موجبة إلا أن هذه القيمة لم تؤثر على مستوى الخزينة بسبب القيمة الموجبة لرأس المال العامل والتي تمكنت من تغطية الاحتياج وبالتالي حققت فائض في السيولة.

وفي سنة 2013 نلاحظ أن المؤسسة حققت فائض في الخزينة إلا أنه أصغر من ذلك المحقق في سنة

2012 وذلك بسبب انخفاض في قيمة رأس المال العامل وارتفاع الاحتياج لرأس المال العامل.

أما في سنة 2014 فقد تحسنت سيولة المؤسسة مقارنة بالسنة السابقة ويعود ذلك إلى انخفاض كبير في مستوى الاحتياج لرأس المال العامل.

كانت الخزينة في السنوات الثلاثة موجبة وهذا يعني أن المؤسسة تطرح مشكلة الربحية، أي فائض معطل وبالتالي عليها معالجة الأمر وتوجيه الفائض إلى استثمارات مربحة لتحقيق هدف المردودية.

الفصل التطبيقي دور إدارة الاحتياج لرأس المال العامل في تحسين سيولة مطاحن مرمورة

المطلب الثاني: تحليل الاحتياج لرأس المال العامل بالطريقة المعيارية.

سنحاول في هذا المطلب حساب الاحتياج لرأس المال العامل للمؤسسة محل الدراسة بطريقة الخبراء للتأكد من القيم الحقيقية للاحتياج في السنوات الثلاث باعتبارها تأخذ في الحسبان عامل الزمن. الطريقة المعيارية (طريقة الخبراء):
• سنة 2012:

1- حساب الاحتياج بالأيام لمخزون البضاعة:

الاحتياج بالايام لمخزون البضاعة = مهلة الدوران × معامل الترجيح

$$\text{مهلة دوران مخزون البضاعة} = \frac{\text{متوسط المخزون بالبضاعة}}{\text{تكلفة}} \times 360 \text{ يوم}$$

$$\text{معامل الترجيح} = \frac{\text{تكلفة الأمثلات}}{\text{رقم}}$$

$$0 = \frac{0 + 0}{2} = \frac{\text{مخزون البضاعة لأول مدة} + \text{مخزون البضاعة لآخر مدة}}{2}$$

$$\text{تكلفة المشتريات} = \text{مخزون} 1 + \text{مشتريات الفترة} - \text{مخزون} 2 = 0 - 0 + 0 = 0$$

نلاحظ في سنة 2012 أن المؤسسة لا يوجد لديها مخزون بضاعة.

ومنه الاحتياج بالأيام لمخزون البضاعة = 0

2- حساب الاحتياج بالأيام لمخزون المواد الأولية:

$$\text{مهلة دوران مخزون المواد الأولية} = \frac{\text{متوسط المخزون بالمواد الأولية}}{\text{تكلفة}} \times 360 \text{ يوم}$$

$$0 = \frac{0 + 0}{2} = \text{متوسط البضاعة مخزون المواد الأولية}$$

$$\text{تكلفة المشتريات} = 0 - 510027792 + 510027792 = 0$$

$$\text{مهلة دوران مخزون المواد الأولية} = \frac{0}{510027792} \times 360 \text{ يوم} = 0 \text{ يوم}$$

ومنه الاحتياج لمخزون المواد الأولية = 0 يوم

3- حساب الاحتياج بالأيام لمخزون التموينات الأخرى:

$$\text{مهلة دوران التموينات الأخرى} = \frac{13838766.61}{17848270.95} \times 360 \text{ يوم} = 279.128 \text{ يوم}$$

$$\text{معامل الترجيح} = \frac{17848270.95}{617935964.7} = 0.029$$

ومنه الاحتياج بالأيام لمخزون التموينات الأخرى = مهلة الدوران × معامل الترجيح

$$= 0.029 \times 279.128 = 8.095 \text{ يوم}$$

4- حساب الاحتياج بالأيام لمخزون المواد التامة:

$$\text{مهلة دوران المواد التامة} = \frac{7489087}{1033331700} \times 360 \text{ يوم} = 2.609 \text{ يوم}$$

ومنه الاحتياج بالأيام لمخزون المواد التامة = مهلة الدوران × معامل الترجيح

$$= 1.672 \times 2.609 = 4.362 \text{ يوم}$$

5- حساب الاحتياج بالأيام للعملاء:

$$\text{مهلة دوران العملاء} = \frac{\text{متوسط الرز لعملاء}}{\text{متضمنة المبيعات}} \times 360 \text{ يوم}$$

$$\text{مهلة دوران العملاء} = \frac{29845982.075}{617935964.7} \times 360 \text{ يوم} = 17.387 \text{ يوم}$$

$$\text{معامل الترجيح} = \frac{617935964.7}{617935964.7} = 1$$

ومنه الاحتياج بالأيام لعنصر العملاء = مهلة الدوران × معامل الترجيح

$$= 1 \times 17.387 = 17.387 \text{ يوم}$$

6- حساب الاحتياج بالأيام لعنصر الدائون الآخرون:

$$\text{الاحتياج بالايام لعنصر الدائون الآخرون} = \frac{\text{متوسط الأعملة للون الآخرون}}{\text{رقم}} \times 360 \text{ يوم}$$

$$\text{الاحتياج بالايام لعنصر الدائون الآخرون} = \frac{3168641.365}{617935964.7} \times 360 \text{ يوم} = 1.846 \text{ يوم}$$

7- حساب الاحتياج بالأيام لعنصر الضرائب وما شابهها:

$$\text{الاحتياج بالايام لعنصر الضرائب وما شابهها} = \frac{\text{متوسط الأفضرائب وما شابهها}}{\text{رقم}} \times 360 \text{ يوم}$$

$$\text{الاحتياج بالايام لعنصر الضرائب وما شابهها} = \frac{1067502.995}{617935964.7} \times 360 \text{ يوم} = 0.622 \text{ يوم}$$

8- حساب الموردين:

$$\text{مهلة دوران الموردين} = \frac{\text{متوسط اللينودتين}}{\text{المشتریات}} \times 360 \text{ يوم}$$

$$\text{مهلة دوران الموردين} = \frac{32703574.17}{528271703.9} \times 360 \text{ يوم} = 22.286 \text{ يوم}$$

$$\text{معامل الترجيح} = \frac{528271703.9}{617935964.7} = 0.854$$

ومنه الموارد بالأيام لعنصر الموردين = $22.286 \times 0.854 = 19.03$ يوم

9- حساب الموارد بالأيام لعنصر الضرائب:

$$\text{الموارد بالايام لعنصر الضرائب} = \frac{\text{متوسط الأفضرائب}}{\text{رقم}} \times 360 \text{ يوم}$$

$$\text{الموارد بالايام لعنصر الضرائب} = \frac{1301400.355}{617935964.7} \times 360 \text{ يوم} = 0.758$$

10- حساب الموارد بالأيام لعنصر ديون أخرى:

$$\text{الموارد بالايام لعنصر ديون أخرى} = \frac{\text{متوسط الأفضرائب الأخرى}}{\text{رقم}} \times 360 \text{ يوم}$$

$$\text{الموارد بالايام لعنصر ديون أخرى} = \frac{8020244.74}{617935964.7} \times 360 \text{ يوم} = 4.672 \text{ يوم}$$

الفصل التطبيقي دور إدارة الاحتياج لرأس المال العامل في تحسين سيولة مطاحن مرمورة

الجدول رقم(14): الاستخدامات والموارد بالأيام لسنة 2012.

الموارد بالأيام	الموارد	الاحتياج بالأيام	الاستخدامات
19.03 يوم	الموردين	0 يوم	مخزون بضاعة
4.672 يوم	ديون أخرى	0 يوم	مخزون المواد الأولية
0.758 يوم	الضرائب	8.095 يوم	مخزون تموينات أخرى
0 يوم	عمليات مجمعة	4.362 يوم	مخزون المواد التامة
		17.387 يوم	العملاء
		0.622 يوم	الضرائب وما شابهها
		1.846 يوم	دائنون آخرون
24.46 يوم	المجموع(2)	32.312 يوم	المجموع (1)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية الوظيفية والوثائق الداخلية للمؤسسة(انظر الملحق رقم 12).

الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال بالأيام = (1) - (2) = 32.312 - 24.46 = 7.852 يوم

الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال بالدينار = الاحتياج لرأس المال العامل بالأيام × $\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{يوم 360}}$

الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال بالدينار = 7.852 × $\frac{617935964.7}{\text{يوم 360}}$

الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال بالدينار لسنة 2012 = 13477869.99 دج

سنة 2013:

1- حساب الاحتياج بالأيام لمخزون البضاعة:

الاحتياج بالايام لمخزون البضاعة = مهلة الدوران × معامل الترجيح

مهلة دوران مخزون البضاعة = $\frac{\text{متوسط المخزون البضاعة}}{\text{تكلفة}} \times 360 \text{ يوم}$

مهلة دوران مخزون البضاعة = $\frac{193364.715}{875359.57} \times 360 \text{ يوم} = 79.52 \text{ يوم}$

معامل الترجيح = $\frac{875359.57}{547893220.99} = 0.016$

ومنه الاحتياج بالأيام لمخزون البضاعة = 0.016 × 79.52 = 1.272 يوم

2- حساب الاحتياج بالأيام لمخزون المواد الأولية:

$$\text{مهلة دوران مخزون المواد الأولية} = \frac{\text{متوسط المخزون للمواد الأولية}}{\text{تكلفة}} \times 360 \text{ يوم}$$

$$\text{مهلة دوران مخزون المواد الأولية} = \frac{0}{464746080} \times 360 \text{ يوم} = 0 \text{ يوم}$$

ومنه الاحتياج لمخزون المواد الأولية=0 يوم

3- حساب الاحتياج بالأيام لمخزون التموينات الأخرى:

$$\text{مهلة دوران التموينات الأخرى} = \frac{13658488.78}{19035142.96} \times 360 \text{ يوم} = 258.314 \text{ يوم}$$

$$\text{معامل الترجيح} = \frac{19035142.96}{547893220.99} = 0.035$$

ومنه الاحتياج بالأيام لمخزون التموينات الأخرى=0.035×258.314=9.041 يوم

4- حساب الاحتياج بالأيام لمخزون المواد التامة:

$$\text{مهلة دوران المواد التامة} = \frac{12423286}{917030066} \times 360 \text{ يوم} = 4.877 \text{ يوم}$$

$$\text{معامل الترجيح} = \frac{917030066}{547893220.99} = 1.674$$

ومنه الاحتياج بالأيام لمخزون المواد التامة=1.674×4.877=8.164 يوم

5- حساب الاحتياج بالأيام للعملاء:

$$\text{مهلة دوران العملاء} = \frac{\text{متوسط للعملاء}}{\text{متضمنة المبيعات}} \times 360 \text{ يوم}$$

$$\text{مهلة دوران العملاء} = \frac{22305657.89}{547893220.99} \times 360 \text{ يوم} = 14.656 \text{ يوم}$$

$$\text{معامل الترجيح} = \frac{547893220.99}{547893220.99} = 1$$

ومنه الاحتياج بالأيام لعنصر العملاء=1×14.656=14.656 يوم

6- حساب الاحتياج بالأيام لعنصر الدائون الآخرون:

$$\text{الاحتياج بالايام لعنصر الدائون الآخرون} = \frac{\text{متوسط الأعمثلون الآخرون}}{\text{رقم}} \times 360 \text{ يوم}$$

$$\text{الاحتياج بالايام لعنصر الدائون الآخرون} = \frac{3906193.575}{547893220.99} \times 360 \text{ يوم} = 2.566 \text{ يوم}$$

7- حساب الاحتياج بالأيام لعنصر الضرائب وما شابهها:

$$\text{الاحتياج بالايام لعنصر الضرائب وما شابهها} = \frac{\text{متوسط الأفضللأب وما شابهها}}{\text{رقم}} \times 360 \text{ يوم}$$

$$\text{الاحتياج بالايام لعنصر الضرائب وما شابهها} = \frac{1266465.23}{547893220.99} \times 360 \text{ يوم} = 0.832 \text{ يوم}$$

8- حساب الموردین:

$$\text{مهلة دوران الموردین} = \frac{\text{متوسط اللنويدين}}{\text{المشتریات}} \times 360 \text{ يوم}$$

$$\text{مهلة دوران الموردین} = \frac{17672597.44}{484287115.4} \times 360 \text{ يوم} = 13.14 \text{ يوم}$$

$$\text{معامل الترجيح} = \frac{484287115.4}{547893220.99} = 0.883$$

ومنه الموارد بالأيام لعنصر الموردین = 11.602 = 0.883 × 13.14

9- حساب الموارد بالأيام لعنصر الضرائب:

$$\text{الموارد بالايام لعنصر الضرائب} = \frac{\text{متوسط الأعمثلأب}}{\text{رقم}} \times 360 \text{ يوم}$$

$$\text{الموارد بالايام لعنصر الضرائب} = \frac{1266465.23}{547893220.99} \times 360 \text{ يوم} = 0.832 \text{ يوم}$$

10- حساب الموارد بالأيام لعنصر ديون أخرى:

$$\text{الموارد بالايام لعنصر ديون أخرى} = \frac{\text{متوسط الأيهدللأخرى}}{\text{رقم}} \times 360 \text{ يوم}$$

$$\text{الموارد بالأيام لعنصر ديون أخرى} = \frac{7306800.095}{547893220.99} \times 360 \text{ يوم} = 4.80$$

11- حساب الموارد بالأيام لعنصر عمليات مجمعة:

$$\text{الموارد بالأيام لعنصر عمليات مجمعة} = \frac{\text{متوسط الأعماليات المجمعة}}{\text{رقم}} \times 360 \text{ يوم}$$

$$\text{الموارد بالأيام لعنصر عمليات مجمعة} = \frac{7968166.08}{547893220.99} \times 360 \text{ يوم} = 5.24$$

جدول رقم (15): الاستخدامات والموارد بالأيام لسنة 2013.

الموارد بالأيام	الموارد	الاحتياج بالأيام	الاستخدامات
11.602 يوم	الموردين	1.272 يوم	مخزون بضاعة
4.80 يوم	ديون أخرى	0 يوم	مخزون المواد الأولية
0.832 يوم	الضرائب	9.041 يوم	مخزون تموينات أخرى
5.24 يوم	عمليات مجمعة	8.164 يوم	مخزون المواد التامة
		14.656 يوم	العملاء
		0.741 يوم	الضرائب وما شابهها
		2.566 يوم	دائنون آخرون
22.474 يوم	المجموع (2)	36.44 يوم	المجموع (1)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية الوظيفية والوثائق الداخلية للمؤسسة (انظر الملحق رقم 13).

الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال بالأيام = (1) - (2) = 22.474 - 36.44 = 13.966 يوم

$$\text{الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال بالدينار} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{360 \text{ يوم}} \times \text{الاحتياج لرأس المال العامل بالأيام}$$

$$\text{الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال بالدينار} = \frac{547893220.99}{360 \text{ يوم}} \times 13.966$$

الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال بالدينار لسنة 2013 = 21255213.09 دج

1- حساب الاحتياج بالأيام لمخزون البضاعة:

$$\text{مهلة دوران مخزون البضاعة} = \frac{\text{متوسط المخزون للبضاعة}}{\text{تكلفة}} \times 360 \text{ يوم}$$

$$\text{مهلة دوران مخزون البضاعة} = \frac{398286.045}{5157230.74} \times 360 \text{ يوم} = 27.802 \text{ يوم}$$

$$\text{معامل الترجيح} = \frac{5157230.74}{582926846.72} = 0.009$$

ومنه الاحتياج بالأيام لمخزون البضاعة = $0.25 = 0.009 \times 27.802$ يوم

2- حساب الاحتياج بالأيام لمخزون المواد الأولية:

$$\text{مهلة دوران مخزون المواد الأولية} = \frac{\text{متوسط المخزون للمواد الأولية}}{\text{تكلفة}} \times 360 \text{ يوم}$$

$$\text{مهلة دوران مخزون المواد الأولية} = \frac{306888}{483292056} \times 360 \text{ يوم} = 0.23 \text{ يوم}$$

$$\text{معامل الترجيح} = \frac{483292056}{582926846.72} = 0.83$$

ومنه الاحتياج لمخزون المواد الأولية = $0.19 = 0.83 \times 0.23$ يوم

3- حساب الاحتياج بالأيام لمخزون التموينات الأخرى:

$$\text{مهلة دوران التموينات الأخرى} = \frac{13642126.155}{20352778.07} \times 360 \text{ يوم} = 241.30 \text{ يوم}$$

$$\text{معامل الترجيح} = \frac{20352778.07}{582926846.72} = 0.035$$

ومنه الاحتياج بالأيام لمخزون التموينات الأخرى = $8.42 = 0.035 \times 241.30$ يوم

4- حساب الاحتياج بالأيام لمخزون المواد التامة:

$$\text{مهلة دوران المواد التامة} = \frac{17585724.05}{958235466.4} \times 360 \text{ يوم} = 6.61 \text{ يوم}$$

$$1.64 = \frac{958235466.4}{582926846.72} = \text{معامل الترجيح}$$

ومنه الاحتياج بالأيام لمخزون المواد التامة = $10.85 = 1.64 \times 6.61$ يوم

5- حساب الاحتياج بالأيام للعملاء:

$$\text{مهلة دوران العملاء} = \frac{\text{متوسط العمل للعملاء}}{\text{(متضمنة المبيعات)}} \times 360 \text{ يوم}$$

$$\text{مهلة دوران العملاء} = \frac{12818095.055}{582926846.72} \times 360 \text{ يوم} = 7.92$$

$$1 = \frac{582926846.72}{582926846.72} = \text{معامل الترجيح}$$

ومنه الاحتياج بالأيام لعنصر العملاء = $7.92 = 1 \times 7.92$ يوم

6- حساب الاحتياج بالأيام لعنصر الدائون الآخرون:

$$\text{الاحتياج بالايام لعنصر الدائون الآخرون} = \frac{\text{متوسط الأعملة للون الآخرون}}{\text{رقم}} \times 360 \text{ يوم}$$

$$\text{الاحتياج بالايام لعنصر الدائون الآخرون} = \frac{4002000.31}{582926846.72} \times 360 \text{ يوم} = 2.47$$

7- حساب الاحتياج بالأيام لعنصر الضرائب وما شابهها:

$$\text{الاحتياج بالايام لعنصر الضرائب وما شابهها} = \frac{\text{متوسط الأفضل لتب وما شابهها}}{\text{رقم}} \times 360 \text{ يوم}$$

$$\text{الاحتياج بالايام لعنصر الضرائب وما شابهها} = \frac{1697882.815}{582926846.72} \times 360 \text{ يوم} = 1.05$$

8- حساب الاحتياج بالأيام لعنصر الحسابات الدائنة والاستخدامات المماثلة:

$$\text{الاحتياج بالايام لعنصر الحسابات الدائنة والاستخدامات المماثلة} = \frac{\text{متوسط الأعملة للحسابات الدائنة والاستخدامات المماثلة}}{\text{رقم}} \times 360 \text{ يوم}$$

$$\text{الاحتياج بالايام لعنصر الحسابات الدائنة والاستخدامات المماثلة} = \frac{428986.375}{582926846.72} \times 360 \text{ يوم} = 0.26$$

$$\text{مهلة دوران الموردين} = \frac{\text{متوسط اللزويدين}}{\text{المشتريات}} \times 360 \text{ يوم}$$

$$\text{مهلة دوران الموردين} = \frac{14679663.345}{510162425.4} \times 360 \text{ يوم} = 10.36 \text{ يوم}$$

$$\text{معامل الترجيح} = \frac{510162425.4}{582926846.72} = 0.88$$

ومنه الموارد بالأيام لعنصر الموردين = $9.12 = 0.88 \times 10.36$ يوم

10- حساب الموارد بالأيام لعنصر الضرائب:

$$\text{الموارد بالايام لعنصر الضرائب} = \frac{\text{متوسط الأعمراب}}{\text{رقم}} \times 360 \text{ يوم}$$

$$\text{الموارد بالايام لعنصر الضرائب} = \frac{762451.165}{582926846.72} \times 360 \text{ يوم} = 0.47 \text{ يوم}$$

11- حساب الموارد بالأيام لعنصر ديون أخرى:

$$\text{الموارد بالايام لعنصر ديون أخرى} = \frac{\text{متوسط الأيدينال أخرى}}{\text{رقم}} \times 360 \text{ يوم}$$

$$\text{الموارد بالايام لعنصر ديون أخرى} = \frac{5163041.765}{582926846.72} \times 360 \text{ يوم} = 3.19 \text{ يوم}$$

12- حساب الموارد بالأيام لعنصر عمليات مجمعة:

$$\text{الموارد بالايام لعنصر عمليات مجمعة} = \frac{\text{متوسط الأعمليات المجمع}}{\text{رقم}} \times 360 \text{ يوم}$$

$$\text{الموارد بالايام لعنصر عمليات مجمعة} = \frac{15936332.16}{582926846.72} \times 360 \text{ يوم} = 9.84 \text{ يوم}$$

الفصل التطبيقي دور إدارة الاحتياج لرأس المال العامل في تحسين سيولة مطاحن مرمورة

جدول رقم(16): الاستخدامات والموارد بالأيام لسنة 2014.

الموارد بالأيام	الموارد	الاحتياج بالأيام	الاستخدامات
9.12 يوم	الموردين	0.25 يوم	مخزون بضاعة
3.19 يوم	ديون أخرى	0.19 يوم	مخزون المواد الأولية
0.47 يوم	الضرائب	8.42 يوم	مخزون تموينات أخرى
9.84 يوم	عمليات مجمعة	10.85 يوم	مخزون المواد التامة
		7.92 يوم	العملاء
		1.05 يوم	الضرائب وما شابهها
		2.47 يوم	دائنون آخرون
		0.26 يوم	الحسابات الدائنة والاستخدامات المماثلة
22.62 يوم	المجموع(2)	31.41 يوم	المجموع (1)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية الوظيفية والوثائق الداخلية للمؤسسة (انظر الملحق رقم 14).

الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال بالأيام = (1) - (2) = 31.41 - 22.62 = 8.79 يوم

الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال بالدينار = $\frac{\text{رقم الأعمال}}{360 \text{ يوم}} \times \text{الاحتياج لرأس المال العامل بالأيام}$

الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال بالدينار = $\frac{582926846.72}{360 \text{ يوم}} \times 8.79$

الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال بالدينار لسنة 2014 = 14233130.51 دج

نعلم أن طريقة الخبراء تشمل فقط عناصر الاستغلال وحساب الاحتياج لرأس المال العامل الإجمالي

بطريقة الخبراء نستعمل العلاقة التالية:

الاحتياج لرأس المال العامل الإجمالي بطريقة الخبراء = الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال بطريقة الخبراء + الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال.

الفصل التطبيقي دور إدارة الاحتياج لرأس المال العامل في تحسين سيولة مطاحن مرمورة

الجدول رقم (17): الاحتياج لرأس المال العامل بطريقة الخبراء.

الوحدة: دينار الجزائري.

2014	2013	2012	السنوات البيان
14233130.51	21255213.09	13477869.99	الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال بطريقة الخبراء
00	40000000.00	40000000.00	+الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال
14233130.51	61255213.09	53477869.99	احتياج لرأس المال العامل بطريقة الخبراء

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الحسابات السابقة.

بعدما قمنا بحساب الاحتياج لرأس المال العامل بطريقة الخبراء نستطيع الآن مقارنته مع الاحتياج لرأس المال العامل بالطريقة المباشرة، وهو ما يمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (18): الاحتياج لرأس المال العامل بالطريقتين.

الوحدة: دينار جزائري.

2014	2013	2012	السنوات البيان
2793161.74	65883839	52917235.1	الاحتياج لرأس المال العامل بالطريقة المباشرة
14233130.51	61255213.09	53477869.99	الاحتياج لرأس المال العامل بطريقة الخبراء

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجداول رقم (12-17).

نلاحظ من خلال الجدول أنه في سنتي 2012 و 2014 قيمة الاحتياج لرأس المال العامل بطريقة الخبراء أكبر من قيمة الاحتياج لرأس المال العامل بالطريقة المباشرة، أما في سنة 2013 فحدث العكس حيث أصبحت قيمة الاحتياج لرأس المال العامل بالطريقة المباشرة أكبر من قيمة الاحتياج لرأس المال العامل بطريقة الخبراء. وتعود هذه الاختلافات في قيمة الاحتياج بالطريقتين إلى كون طريقة الخبراء تأخذ في الحسبان عامل الزمن، ولهذا فإن قيمة الاحتياج المستخرج بها تكون أكثر دقة من قيمته المستخرجة بالطريقة المباشرة، ولتحليل هذه الفروقات والكشف عن أسبابها الرئيسية نستعين بمهل الدوران للعناصر الأساسية للاحتياج (المخزونات، العملاء والموردين). والتي نلخصها في الجدول التالي:

السنوات	2012	2013	2014
مهلة الدوران	0 يوم	79.52 يوم	27.802 يوم
مخزون البضاعة	0 يوم	0 يوم	0.23 يوم
مخزون المواد الأولية	279.128 يوم	258.314 يوم	241.30 يوم
مخزون التموينات الأخرى	2.609 يوم	4.877 يوم	6.61 يوم
مخزون المواد التامة	17.387 يوم	14.656 يوم	7.92 يوم
العملاء	22.286 يوم	13.14 يوم	9.12 يوم
الموردين			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم (14-15-16).

نلاحظ أن مهلة دوران مخزون البضاعة في سنة 2012 تساوي 0 فهذا معناه أن المؤسسة في هذه السنة لم تقم بأي عملية بيع أو شراء للبضاعة وهو ما فسر عدم وجود مخزون، أما في سنة 2013 المؤسسة أصبح لديها مخزون بضاعة غير أنها تمكنت من تصريفه في مدة معقولة لم تتعدى 3 اشهر أي 90 يوم، وفي سنة 2014 كانت مهلة الدوران قصيرة جدا وهذا ما يفسر عدم بقاء البضاعة في المخازن.

أما فيما يخص المواد الأولية فإن المؤسسة في سنتي 2012 و 2014 لا تملك مخزون مما جعل مهلة الدوران تقدر بـ 0 يوم، أما في سنة 2014 فإن المخزون من المواد الأولية بقي في المخزن لمدة 5 ساعات فقط.

كما نلاحظ أن مهلة دوران مخزون التموينات الأخرى في السنوات الثلاث كبيرة جدا، رغم تناقصها من سنة إلى أخرى حيث قدرت في سنة 2012 بـ 279.128 يوم وقدرت في سنة 2013 بـ 258.314 يوم أما في سنة 2014 فقدرت بـ 241.3 يوم، فهذه المهلة ليست في صالح المؤسسة لأنها فاقت 90 يوم أي 3 أشهر، معناه المؤسسة لديها تراكم كبير في المخازن من جهة، ومن جهة أخرى أموالها مجمدة بسبب تعطل حركة المخزون، فهنا على المؤسسة أن تعمل جاهدة على تصريف مخزونها بشق الطرق لتحقيق السيولة .

نلاحظ أيضا أن مهلة دوران مخزون المواد التامة قصيرة جدا في السنوات الثلاث، مما يدل على زيادة حركة المخزون باتجاه المبيعات، فهذا يعود بالإيجاب على المؤسسة مما يجعلها تحقق درجة سيولة معقولة جدا في بضع أيام فقط، إذا يمكن القول أن منتجاتها التامة مطلوبة ومرغوبة جدا من طرف المستهلكين. رغم ذلك فعلى المؤسسة إعادة النظر دوما في طرق تصريف المنتجات التامة إذ نلاحظ أن المهلة تزداد من سنة إلى أخرى .

الفصل التطبيقي دور إدارة الاحتياج لرأس المال العامل في تحسين سيولة مطاحن مرمورة

نلاحظ أن مهلة دوران العملاء خلال سنتي 2012 و2014 أقل من مهلة دوران الموردين، مما يدل على أن المؤسسة تحصل ديونها من العملاء بعدها تسدد ديون الموردين أي أنها في وضعية جيدة لتحقيق السيولة وتخفيض قيمة الاحتياج وهو ما يفسر القيمة المنخفضة للاحتياج في السنتين مقارنة بسنة 2013 والتي خلالها كانت مهلة دوران العملاء أكبر من مهلة دوران الموردين.

كما نلاحظ أن الاحتياج لرأس المال العامل لسنة 2012 أكبر منه في سنة 2014 وذلك لأن مهلة دوران العملاء في سنة 2012 أكبر من المهلة في سنة 2014 وكذلك نفس الشيء بالنسبة لمهلة دوران الموردين.

المطلب الثالث: إدارة الاحتياج لرأس المال العامل ودورها في التأثير على سيولة مطاحن مرمورة.

نلخص في الجدول الموالي النتائج التي توصلنا إليها والخاصة بالمؤشرات المالية:

جدول رقم(20): حساب الخزينة الصافية بالطريقتين.

الوحدة: دينار جزائري.

السنوات	2012	2013	2014
البيان			
رأس المال العامل	97263191.49	69131079.61	54692339.12
الاحتياج لرأس المال العامل بالطريقة المباشرة	52917235.1	65883839	2793161.74
الخزينة الصافية بالطريقة المباشرة	44345956.39	3247240.61	51899173.38
رأس المال العامل	97263191.49	69131079.61	54692339.12
الاحتياج لرأس المال العامل الإجمالي بطريقة الخبراء	53477869.99	61255213.09	14233130.51
الخزينة الصافية بطريقة الخبراء	43785321.5	7875866.52	40459218.61

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجداول رقم (13-17).

نلاحظ أن الخزينة الصافية بالطريقتين موجبة، مما يدل على أن المؤسسة قادرة على تلبية احتياجاتها وزيادة. ولكن بفضل إتباع الطريقة الثانية في تحليل وضعية المؤسسة محل الدراسة لكونها طريقة ديناميكية تعبر بصفة دقيقة عن احتياجات المؤسسة والخزينة المحققة فعلا.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الاحتياج إذا كانت مرتفعة جدا مقارنة بقيمة رأس المال العامل فإن الخزينة في هذه الحالة تسجل انخفاضا كما حدث في سنة 2012 أين كانت قيمة الاحتياج أكبر من قيمة الخزينة. مما يستوجب على المؤسسة في هذه الحالة تخفيض قيمة الاحتياج بإتباع الإجراءات التالية:

- خفض آجال ديون الزبائن: من خلال التفاوض مع الزبائن للحصول على آجال دفع قصيرة للديون.
- تمديد آجال الدفع للموردين: من خلال التفاوض مع الموردين على آجال دفع طويل المدى.

الفصل التطبيقي دور إدارة الاحتياج لرأس المال العامل في تحسين سيولة مطاحن مرمورة

تحسين سرعة دوران المخزونات وبالأخص مخزون التموينات الأخرى الذي سجل ارتفاعا في هذه السنة مقارنة بسنتي 2013 و 2014.

وفي سنة 2013 كانت أيضا قيمة الاحتياج أكبر من قيمة الخزينة ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة رأس المال العامل والارتفاع الكبير في قيمة الاحتياج الأمر لذا يجب أن تخفض من قيمة الاحتياج وخصوصا مهلة دوران العملاء التي سجلت بأنها أكبر من مهلة دوران الموردين.

أما في سنة 2014 فنلاحظ أن قيمة الاحتياج أصغر بكثير من قيمة الخزينة رغم الانخفاض في قيمة رأس المال العامل إلا أن الانخفاض الكبير في قيمة الاحتياج أدى إلى هذا الارتفاع الكبير في قيمة الخزينة. وعليه فإن قيمة الاحتياج بالمقارنة بقيمة رأس المال العامل من شأنها التأثير على قيمة الخزينة حيث أن: ارتفاع الاحتياج يؤدي إلى انخفاض قيمة الخزينة.

وانخفاض قيمة الاحتياج يؤدي إلى ارتفاع قيمة الخزينة.

وعليه فإن تخفيض الاحتياج يؤدي إلى رفع قيمة الخزينة أي تحسين السيولة.

خلاصة الفصل:

توصلت دراستنا الميدانية لمؤسسة مطاحن مرمورة إلى أنها كأي مؤسسة أخرى تسعى إلى بلوغ أهدافها المسطرة وبالتالي التحكم في السوق بمنتجات ذات نوعية جيدة وبتكاليف معقولة. تسعى مؤسسة مطاحن مرمورة في كل سنة إلى تحقيق أكبر قدر من السيولة لتمكين من تغطية مصاريف السنة الموالية وتحقيق فائض في الخزينة على شكل أموال مجمدة دون أن تستثمرها لتحقيق عوائد. من خلال تحليلنا لرأس المال العامل والاحتياج لرأس المال العامل والخزينة الصافية تبين لنا أن الاحتياج يؤثر على قيمة الخزينة الصافية لمؤسسة مطاحن مرمورة حيث أن القيمة المرتفعة للاحتياج تؤدي إلى تخفيض قيمة الخزينة ولتحسين هذه الوضعية يتوجب على المؤسسة تخفيض الاحتياج من خلال محاولة التحكم في مهل دوران عناصر الاستغلال.

الخاتمة العامة:

تعتبر الوظيفة المالية من أهم الوظائف في المؤسسة الاقتصادية فهي الوظيفة المتعلقة بكافة التصرفات الخاصة بالحصول على الأموال في الوقت المناسب وبتكاليف مناسبة والسهر على إنفاقها بالطرق الأمثل بغية الوصول إلى تحقيق أهدافها المسطرة والتي تشمل تحقيق أهداف المؤسسة وأهداف القائمين عليها وكذا تحقيق أهم أهدافها والمتمثل في توفير السيولة اللازمة لمواجهة التزاماتها. ومن هنا تبرز أهمية السيولة على مستوى المؤسسة الاقتصادية لكونها تعبر عن الاحتفاظ بالأموال اللازمة والكافية لتغطية الاحتياجات المالية اليومية لتجنب حدوث عجز في الخزينة. وتهدف السيولة إلى تحقيق العديد من الأهداف وهذه الأخيرة تعد من بين الأسباب التي تدفع بالمؤسسة إلى الاحتفاظ بالملائم من السيولة ويمكن للمؤسسة تقدير هذا المستوى المتاح لديها إما بالاعتماد على النسب المالية أو بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة حتى تتمكن من تجاوز العوامل التي من شأنها التأثير عليها وتفادي الوقوع في خطر العسر المالي الذي إذا استمر لفترة أطول يقود المؤسسة إلى الفشل المالي وبالتالي الإفلاس حتماً، وكذا تجنب الأسباب التي من شأنها التأثير على مستوى السيولة لديها.

يعبر الاحتياج لرأس المال العامل عن الأموال التي تحتاجها المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة وتغطية احتياجاتها، ويتولد هذا الاحتياج من الفوارق الزمنية لدورة الاستغلال ويتجزأ إلى نوعين الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال الذي يرتبط مباشرة بدورة الاستغلال والاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال، ويتميز بعدة خصائص تكسبه أهمية في تقدير وضعية المؤسسة والتحكم في احتياجاتها. ويتم تقدير الاحتياج بطريقتين الأولى تسمى بالطريقة المباشرة وتكون بالاعتماد على الميزانية الوظيفية والثانية الطريقة المعيارية وهذه الأخيرة أهم من الأولى لأنها تأخذ في الحسبان عامل الزمن، حتى تتمكن المؤسسة من إدراك مستوى احتياجاتها وتتمكن من إدارة عناصرها وتكييفها مع مستوى رأس المال العامل حيث أن الاحتياج لرأس المال العامل يؤثر بدرجة كبيرة على مستوى السيولة المتوفرة لدى المؤسسة وبإمكان المؤسسة التحكم فيه لتحسين السيولة دون التأثير على هدف الربحية.

نتائج اختبار الفرضيات: لقد وقفنا على نتائج الفرضيات المطروحة وتوصلنا إلى مايلي:

بالنسبة للفرضية العامة: إدارة الاحتياج لرأس المال العامل تشمل إدارة المخزون، العملاء والموردين وهذه العناصر هي العناصر التي تدخل في دورة الاستغلال وبالتالي فإن التحكم فيها وضبطها مع بعضها البعض يسمح بتسيير الاحتياج وفقاً لمعدل رأس المال العامل حتى تتمكن المؤسسة من تحقيق التوازن لخزيتها وبالتالي تحسينها.

بالنسبة للفرضية الأولى: تقاس السيولة المتواجدة على مستوى المؤسسة باعتماد نوعين من التحليل الأول ساكن ويكون بالاعتماد على النسب المالية أما التحليل الثاني فهو ديناميكي ويكون بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة.

بالنسبة للفرضية الثانية: تتمثل إدارة الاحتياج لرأس المال العامل في إدارة العناصر الثلاث الأهم المكونة للاحتياج وهي المخزون والعملاء والموردين ومحاولة تكييفها مع بعضها للتحكم في مستوى الاحتياجات.

بالنسبة للفرضية الثالثة: من خلال الدراسة الميدانية لمطاحن مرمورة تبين لنا أن ارتفاع قيمة الاحتياج لرأس المال العامل يؤدي إلى انخفاض قيمة الخزينة وارتفاع قيمتها تخفض المؤسسة من قيمة الاحتياج من خلال التحكم في عناصره وخاصة المخزون، العملاء والموردين.

ومن خلال ما سبق نصل إلى إثبات صحة كافة الفرضيات.

الاستنتاجات:

الجانب النظري:

تتخطى مسألة السيولة باهتمام كل المؤسسات الاقتصادية باعتبارها مؤشرا هاما للحكم على الوضعية المالية للمؤسسة والمحافظة عليها وتحسينها أمر لا بد منه لان ذلك يساعد المؤسسة على كسب ثقة المتعاملين معها وبالتالي توسيع نشاطها.

توافر السيولة يساعد المؤسسة على تجنب الوقوع في خطر العسر المالي إلا أن زيادتها عن المستوى المحدد يؤدي إلى انخفاض الأرباح بسبب عدم توظيف أموالها في استثمارات مربحة.

الاحتياج لرأس المال العامل لوحده لا يعتبر مؤشرا كافيا للحكم على وضعية الخزينة بل يجب أن يتم ربطه مع رأس المال العامل من اجل تكييف تغيرات كل منهما مع العنصر الآخر لإعادة التوازن للخزينة.

يعتبر الاحتياج لرأس المال العامل مؤشر مكمل لرأس المال العامل في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة.

إن الارتفاع في الاحتياج لرأس المال العامل يؤدي إلى انخفاض في الخزينة و يتوجب على المؤسسة أن تخفض في هذه الاحتياجات بإتباع عدة إجراءات تتمثل في زيادة معدل دوران المخزونات، تسريع مدة تحصيل الديون من العملاء، وتأخير فترة سداد الديون للموردين. وهذه الإجراءات تفسر أن إدارة الاحتياج لرأس المال العامل تؤدي إلى تحسين السيولة.

الجانب التطبيقي:

يتم قياس السيولة على مستوى مطاحن مرمورة باعتماد جدول تدفقات الخزينة فقط أما النسب المالية فلا يتم حسابها.

تحتوي مؤسسة مطاحن مرمورة على سيولة جد مرتفعة إلا أن مردوديتها سالبة، أي أن المؤسسة محل الدراسة فعالة في تحقيق هدف السيولة وغير فعالة في إدارتها لتحقيق الأرباح.

الاحتياج لرأس المال العامل في مؤسسة مطاحن مرمورة موجب بسبب عدم قدرتها على تغطية الاستخدامات المتداولة بالموارد المتداولة.

ارتفاع الاحتياج لرأس المال العامل كان له تأثيرا واضحا على انخفاض مستوى الخزينة.

الاقتراحات والتوصيات:

على مؤسسة مطاحن مرمورة أن تحسن إدارة السيولة المتوافرة لديها حتى تتمكن من تحقيق مردودية أعلى.

تخفيض الاحتياجات من رأس المال العامل بالتحكم في عناصر دورة الاستغلال من خلال التوفيق الجيد بين مهل الدوران وخاصة لكل من المخزونات والعملاء والموردين وتفاذي ارتفاع مهلة دوران الموردين عن مهلة دوران العملاء.

يجب على المؤسسة أن تقدر احتياجاتها من رأس المال العامل باعتماد النسب والمؤشرات المالية لتتمكن من تدارك الانحرافات وبالتالي تتمكن من تحقيق هدف السيولة.

على المؤسسة أن تضع برنامج محكم على قوائمها المالية للرقابة على تدفقاتها وخاصة جدول تدفقات الخزينة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: اللغة العربية:

1. الكتب:

- 1 - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي ، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، الجزء الأول، 2011.
- 2 - حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
- 3 - حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2008.
- 4 - دريد كامل آل شيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
- 5 - سعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المصارف، مصر، 2000.
- 6 - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية ، مكتبة الشركة الجزائرية وداود، الجزائر، الجزء الأول، 2008.
- 7 - طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات والمصارف، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2013.
- 8 - عبد الستار الصياح، سعود العامري، الإدارة المالية اطر نظرية ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 9 - عبد الستار مصطفى الصياح، الإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- 10 - عبد الغفار حنفي، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2003.
- 11 - عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2004.
- 12 - عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، دار صفاء للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
- 13 - عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الثانية، 2008.
- 14 - عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
- 15 - علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال ، مكتبة الرائد العلمية، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.

قائمة المراجع

- 16 - كنجو عبود كنجو، إبراهيم وهي فهد، الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 1997.
- 17 - مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012.
- 18 - مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
- 19 - محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- 20 - محمد طيب، محمد عبيدات، الإدارة المالية في القطاع الخاص، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- 21 - محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المال والائتماني، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
- 22 - مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- 23 - مليكة زغيب، ميلود بوشنقىر، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 24 - منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.
- 25 - نظير رياض محمد، الإدارة المالية والعولة، المكتبة العصرية، مصر، 2001.
- 26 - نعيم نمر داوود، التحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2012.
- 27 - هيثم محمد الزعي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.
- الكتب المترجمة:
- 1 -سيارن ولش، أهم النسب والمؤشرات المالية في عالم المال والأعمال، الترجمة: محمود فتوح، شعاع للنشر والعلوم، سوريا، 2010.
2. المذكرات:
- 1 - رقية شطيبي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقييمه، مذكرة مكتملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2011.
- 2 - عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002.

قائمة المراجع

3 - حنان عجيلة ، فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.

4 - منيرة كسري، التحليل المالي والوازنات التقديرية كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945، قلمة، الجزائر، 2011.
3. الملتقيات:

1 - حسين بلعجوز، مداخلة بعنوان التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية من التحليل الوظيفي للميزانية المالية، الملتقى الوطني الأول حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، المركز الجامعي محمد الشريف مساعدي سوق أهراس، يومي 22 و23 ماي، 2012.

2 - نسيمة بروال، مداخلة بعنوان التشخيص المالي الوظيفي ودوره في تقديم صورة عن المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية، المركز الجامعي محمد الشريف مساعدي سوق أهراس، الجزائر، يومي 22 و23 ماي، 2012.

4. الجرائد والمجلات:

1. قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46/19، 25 مارس 2009.

ثانيا: اللغة الفرنسية:

1. الكتب:

- 1- Béatrice Et Francis Grandguillot, **Analyse Financière**, Galino éditeur, France, 5ème édition, 2008.
- 2- Charles Henri d' Arcimoles, Jean Yves Saulquin, **Analyse Financiere**, Librairie Vuibert, France, 4ème édition, 2006.
- 3- Dov Ogien, **Gestion Financiere de l'entreprise**, Dunod, France, 2008.
- 4- George Legres, **Mini Manuel De Finance d' entreprise**, Dunod, France, 2010.
- 5- Hubert de la Bruslerie, **Analyse Financière**, Dunod, France, 4ème édition, 2010.
- 6- Jean Barreau Jacqueline delahaye, **Gestion Financière**, Dunod, France, 9ème édition, 2000.
- 7- Patrik ViZavona, **Gestion Financière**, France, 8ème édition, 1992.

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal : 099724269079300

الملحق رقم 1

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		185 916,67	18 591,67	167 325,00	185 916,67
Immobilisations corporelles		220 114 875,19	121 561 917,24	98 552 957,95	102 382 574,23
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres filiales					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		144 404,09		144 404,09	119 404,09
Impôts différés actif		4 321 294,18		4 321 294,18	4 442 641,01
Groupe d'actifs à externaliser		4 457 046,03	4 457 046,03		
TOTAL ACTIF NON COURANT		229 223 536,16	126 037 554,94	103 185 981,22	107 130 536,00
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		21 614 531,09	587 986,00	21 026 545,09	20 453 190,12
Créances et emplois assimilés					
Créance de parafiscalité céréalière					
Clients		29 892 585,70	21 559 423,71	8 333 161,99	35 006 695,53
Groupe et associés					7 891 185,50
Autres débiteurs		3 890 825,53		3 890 825,53	2 446 457,20
Impôts et assimilés		1 028 095,31		1 028 095,31	1 106 910,68
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants		40 000 000,00		40 000 000,00	
*Trésorerie		44 345 956,39		44 345 956,39	75 055 255,36
TOTAL ACTIF COURANT		140 771 994,02	22 147 409,71	118 624 584,31	141 959 694,39
TOTAL GENERAL ACTIF		369 995 530,18	148 184 964,65	221 810 565,53	249 090 230,39

مدير الإدارة والمالية
عمر حسن شعوار



الرئيس
بركشوش إبراهيم

الملاحق رقم ١

Bilan Actif

Arrêté au : 31 Décembre < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 099724269079300

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
immobilisations incorporelles		185 916,67	37 183,34	148 733,33	167 325,00
immobilisations corporelles		221 511 081,28	124 605 222,15	96 905 859,13	98 552 957,95
immobilisations en cours					
immobilisations financières					
Titres filiales					
<i>Titres mis en équivalence</i>					
<i>Autres participations et créances rattachées</i>					
<i>Autres titres immobilisés</i>					
<i>Prêts et autres actifs financiers non courants</i>		144 404,09		144 404,09	144 404,09
<i>Impôts différés actif</i>		4 693 317,14		4 693 317,14	4 321 294,18
Groupe d'actifs à externaliser		4 457 046,03	4 457 046,03		
TOTAL ACTIF NON COURANT		230 991 765,21	129 099 451,52	101 892 313,69	103 185 981,22
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		30 935 747,90	6 200,79	30 929 547,11	21 026 545,09
Créances et emplois assimilés					
Créance de parafiscalité cerealiere					
<i>Clients</i>		14 718 730,08	7 640 764,15	7 077 965,93	8 333 161,99
Groupe et associés					
<i>Autres débiteurs</i>		3 921 561,62		3 921 561,62	3 890 825,53
<i>Impôts et assimilés</i>		1 227 054,54		1 227 054,54	1 028 095,31
<i>Autres créances et emplois assimilés</i>					
Disponibilités et assimilés					
<i>Placements et autres actifs financiers courants</i>		40 000 000,00		40 000 000,00	40 000 000,00
<i>Trésorerie</i>		3 247 240,61		3 247 240,61	44 345 956,39
TOTAL ACTIF COURANT		94 050 334,75	7 646 964,94	86 403 369,81	118 624 584,31
TOTAL GENERAL ACTIF		325 042 099,96	136 746 416,46	188 295 683,50	221 810 565,53

مدير المالية (المستلمة)
 محمد بن عبد الله



Handwritten signature in Arabic script.

الملحق رقم 3

Bilan Actif

Arrêté au : 31 Décembre < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal :099724269079300

Libellé	Note	Brut	Amort/Prov.	Net	Net (N-1)
IF NON COURANTS					
Coste d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		185 916,67	55 775,01	130 141,66	148 733,33
Immobilisations corporelles		199 294 748,30	96 779 996,78	102 514 751,52	96 905 859,13
Immobilisations en cours		18 395 445,05		18 395 445,05	
Immobilisations financières					
Participations filiales					
Participations mise en équivalence					
Participations et créances rattachées					
Titres immobilisés					
Autres et autres actifs non courants		144 404,09		144 404,09	144 404,09
Dotations différées actif		4 721 907,77		4 721 907,77	4 693 317,14
Provision d'actifs à externaliser					
TOTAL ACTIF NON COURANT		222 742 421,88	96 835 771,79	125 906 650,09	101 892 313,69
IF COURANT					
Stocks et encours		32 930 300,60		32 930 300,60	30 929 547,11
Prêts et emplois assimilés					
Crédits de parafiscalité céréalière					
Autres		10 917 460,03	4 884 948,71	6 032 511,32	7 077 965,93
Provision et associés					
Autres débiteurs		4 082 439,00		4 082 439,00	3 921 561,62
Dotations et assimilés		2 168 711,09		2 168 711,09	1 227 054,54
Autres créances et emplois assimilés		857 972,75		857 972,75	
Disponibilités et assimilés					40 000 000,00
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		51 899 177,38		51 899 177,38	3 247 240,61
TOTAL ACTIF COURANT		102 856 060,85	4 884 948,71	97 971 112,14	86 403 369,81
TOTAL GENERAL ACTIF		325 598 482,73	101 720 720,50	223 877 762,23	188 295 683,50

الرئيس المدير العام
 فطام محمد المصطفى

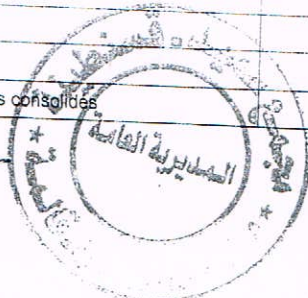
المحرف رقم "4"

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal : 099724269079300

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis			
Capital non appelé		135 000 000,00	135 000 000,00
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation		474 262,50	474 262,50
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		7 244 055,47	29 243 082,04
Autres capitaux propres - Report à nouveau		13 399 779,10	-36 834 971,71
Autre fonds propres(differences de consolidation)			
Subventions reçues,charges,produits comptabilisés d'avance			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons inter unités			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		156 118 097,07	127 882 372,83
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières			
Emprunts d'investissement			
Crediteurs financiers- passif non courant			
Autres dettes non courantes			
Dettes rattachées à des participation			
Impôts différés passif			
Provisions et produits constatés d'avance		1 859 648,01	3 088 980,25
Créditeurs passif courant		20 324 017,92	21 578 877,01
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		22 183 665,93	24 667 857,26
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Parafiscalité cerealière			
Fournisseurs et comptes rattachés			55 998 364,30
Operation Groupe		32 870 204,06	32 536 944,28
Impôts			
Autres dettes		1 129 165,78	1 473 634,93
Trésorerie Passif		9 509 432,69	6 531 056,79
TOTAL PASSIFS COURANTS III		43 508 802,53	96 540 000,30
TOTAL GENERAL PASSIF		221 810 565,53	249 090 230,39
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

المدير المالي
عبد الرحمن شوار



المدير المالي العام
بدر محمد بن إبراهيم

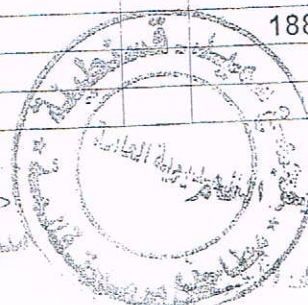
الملف رقم "5"

Bilan Passif

Arrêté au : 31 Décembre < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 099724269079300

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis		135 000 000,00	135 000 000,00
Capital non appelé		7 718 317,97	474 262,50
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)		-7 655 913,09	7 244 055,47
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		13 399 779,10	13 399 779,10
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Autre fonds propres(différences de consolidation)			
Subventions reçues,charges,produits comptabilisés d'avance			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons inter unités			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		148 462 183,98	156 118 097,07
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières			
Emprunts d'investissement			
Créditeurs financiers- passif non courant			
Autres dettes non courantes			
Dettes rattachées à des participation		1 458 558,47	1 859 648,01
Impôts différés passif		13 455 685,91	20 324 017,92
Provisions et produits constatés d'avance			
Créditeurs passif courant			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		14 914 244,38	22 183 665,93
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Parafiscalité céréalière		2 474 990,81	32 870 204,06
Fournisseurs et comptes rattachés		15 936 332,16	
Operation Groupe		-1 403 764,67	1 129 165,78
Impôts		5 104 167,50	9 509 432,69
Autres dettes			
Trésorerie Passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		24 919 255,14	43 508 802,53
TOTAL GENERAL PASSIF		188 295 683,50	221 810 565,53

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



المدير المالي والمهني
 محمد بن عبد الله

الملحق رقم "6"

Bilan Passif

Arrêté au : 31 Décembre < Etat Définitif >
 Identifiant Fiscal : 099724269079300

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		135 000 000,00	135 000 000,00
Capital non appelé		21 118 097,07	7 718 317,97
Primes et réserves/(Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)		-11 376 821,11	-7 655 913,09
Résultat net /(Résultat net part du groupe (1))		-7 655 913,09	13 399 779,10
Autres capitaux propres-Report à nouveau			
Autre fonds propres (différences de consolidation)			
Subvention reçues charges, produits comptabilisés d'avance			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Raisons inter unités			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		137 085 362,87	148 462 183,98
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		23 724 445,05	
Emprunts d'investissement		23 724 445,05	
Crediteurs financiers -passif non courant			
Autre dettes non courantes			
Dettes rattachées à des participation			
impôts différés passif		1 069 060,28	1 458 558,47
Provisions et produits constatés d'avance		13 835 172,30	13 455 685,91
Crediteurs passif courant			
TOTAL PASSIFS NON COURANT II		38 628 677,63	14 914 244,38
PASSIFS COURANTS			
Parafiscalité cerealière		26 884 335,88	2 474 990,81
fournisseurs et comptes rattachés		15 936 332,16	15 936 332,16
Opération Groupe		121 137,66	1 403 764,67
Impôts		5 221 916,03	5 104 167,50
Autres dettes			
Trésorerie Pssif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		48 163 721,73	24 919 255,14
TOTAL GENERAL PASSIF		223 877 762,23	188 295 683,50

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'état financiers consolidés

الملحق رقم 11

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal : 099724269079300

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires			
Variation stocks produits finis et en cours		617 935 964,70	646 747 159,74
Production immobilisée		177 714,00	5 472 209,00
Subventions d'exploitation			
Cessions inter unités			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE			
Achats consommés		618 113 678,70	652 219 368,74
Services extérieurs et autres consommations		532 477 988,67	544 338 642,68
II. CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		7 013 939,52	7 121 201,53
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		539 491 928,19	551 459 844,21
Charges du personnel		78 621 750,51	100 759 524,53
Impôts, taxes et versements assimilés		71 504 129,29	75 010 129,03
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		2 870 631,00	2 035 127,00
Autres produits opérationnels		4 246 990,22	23 714 268,50
Autres charges opérationnelles		11 968 592,05	10 843 227,56
Dotations aux amortissements et aux provisions		7 560 263,35	2 018 969,63
Reprise sur pertes de valeur et provisions		4 203 024,95	4 276 823,43
V. RESULTAT OPERATIONNEL		1 271 276,09	981 379,02
Produits financiers		5 723 570,06	29 243 082,04
Charges financières		412 500,00	
VI. RESULTAT FINANCIER		412 500,00	
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		412 500,00	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		6 136 070,06	29 243 082,04
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-1 107 985,41	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		631 766 046,84	664 043 975,34
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		624 521 991,37	634 800 893,30
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		7 244 055,47	29 243 082,04
Eléments extraordinaires (produits)			
Eléments extraordinaires (charges)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		7 244 055,47	29 243 082,04
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

المدير المالي

محمد بن مسعود



المدير المالي

محمد بن مسعود

الملحق رقم 8

Comptes de Résultat

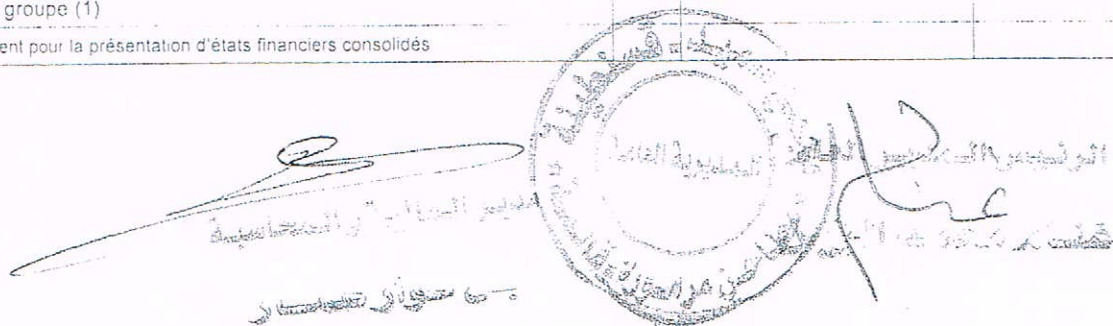
(par Nature)

Arrêté au : 31 Décembre < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 099724269079300

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
fre d'affaires		547 893 220,99	617 935 964,70
ation stocks produits finis et en cours		9 711 976,50	177 714,00
uction immobilisée			
ventions d'exploitation			
isions inter unités			
PRODUCTION DE L'EXERCICE		557 605 197,49	618 113 678,70
ats consommés		487 971 171,96	532 477 988,67
ervices extérieurs et autres consommations		8 704 436,96	7 013 939,52
CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		496 675 608,92	539 491 928,19
VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		60 929 588,57	78 621 750,51
arges du personnel		70 418 537,53	71 504 129,29
pôts, taxes et versements assimilés		1 710 529,74	2 870 631,00
EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-11 199 478,70	4 246 990,22
utres produits opérationnels		8 957 258,34	11 968 592,05
utres charges opérationnelles		1 846 306,07	7 560 263,35
otations aux amortissements et aux provisions		5 264 779,98	4 203 024,95
eprise sur pertes de valeur et provisions			1 271 276,09
RESULTAT OPERATIONNEL		-9 353 306,41	5 723 570,06
roduits financiers		924 280,82	412 500,00
harges financières			
RESULTAT FINANCIER		924 280,82	412 500,00
II. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		-8 429 025,59	6 136 070,06
mpôts exigibles sur résultats ordinaires			
mpôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-773 112,50	-1 107 985,41
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		567 486 736,65	631 766 046,84
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		575 142 649,74	624 521 991,37
III. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-7 655 913,09	7 244 055,47
léments extraordinaires (produits)			
léments extraordinaires (charges)			
IV. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-7 655 913,09	7 244 055,47
part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
VI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



الملف رقم "و ١١" **Comptes de Résultat**

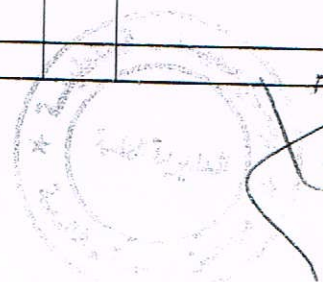
(par Nature)

Arrêté au : 31 Décembre < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal :099724269079300

Libellé	Exercice	Exercice précédent
Chiffre d'affaires	582 926 846,72	547 893 220,99
Variation stocks produits finis et en cours	668 690,60	9 711 976,50
Production immobilisée	0,00	
Subventions d'exploitation	0,00	
Cessions inter unités	0,00	
PRODUCTION DE L'EXERCICE	583 595 537,32	557 605 197,49
Achats consommés	511 926 346,55	487 971 171,96
Services extérieurs et autres consommations	16 970 127,70	8 704 436,96
CONSOMMATION DE L'EXERCICE	528 896 474,25	496 675 608,92
VALEUR AJOUTEE	54 699 063,07	60 929 588,57
Charges du personnel	69 645 856,87	70 418 537,53
Impôts, taxes et versements assimilés	2 798 883,00	1 710 529,74
EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	-17 745 676,80	-11 199 478,70
Autre produits opérationnels	14 699 070,11	8 957 258,34
Autre charges opérationnelles	1 416 042,22	1 846 306,07
Dotations aux amortissements et aux provisions	7 621 613,76	5 264 779,98
Reprise sur pertes de valeur et provisions		
RESULTAT OPERATIONNEL	-12 084 262,67	-9 353 306,41
Produits financiers	289 352,74	924 280,82
Charges financières		
RESULTAT FINANCIER	289 352,74	924 280,82
RESULTAT ORDINAIRES	-11 794 909,93	-8 429 025,59
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	0,00	0,00
Impôts différés (variation) sur résultats ordinaires	-418 088,82	-773 112,50
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	598 583 960,17	567 486 736,65
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	609 960 781,28	575 142 649,74
RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	-11 376 821,11	-7 655 913,09
Eléments extraordinaires (produits)		
Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	-11 376 821,11	-7 655 913,09
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		
RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		
Dont part des minoritaires (1)		
Part du groupe (1)		

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'état financiers consolidés



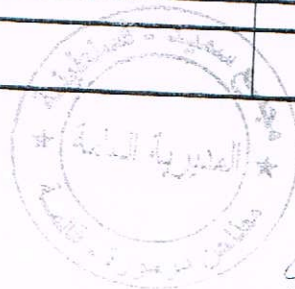
الرئيس المدير العام
عبد الحميد التريكي

الملف رقم 110

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE
(Méthode directe)
Période du: 01.01.2012 au 31.12.2012

U : DA

	Note	Exercice 2012	Exercice 2011
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements recus des clients		624 418 890,63	655 004 638,01
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-664 557 591,81	-637 479 210,25
Intérêts et autres frais financiers payés		-149 104,80	-95 885,70
Impôts sur les résultats payés		-	-
virement de fonds internes (Encaissements)		647 145 206,37	664 113 183,45
virement de fonds internes (Décaissements)		-634 938 192,82	-659 086 522,80
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-28 080 792,43	22 456 202,71
Flux de trésorerie liés à des éléments extraordinaires (à préciser)		-	-
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		-28 080 792,43	22 456 202,71
Placement D.A.T			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		40 000 000,00	-
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-363 044,81	-1 117 128,26
Encaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-	-
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières		-	-
Encaissements sur acquisition d'immobilisations financières		-	-
Intérêts encaissés sur placements financiers		-	-
Dividendes et quote-part de résultats reçus		-	-
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		-363 044,81	-1 117 128,26
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissement suite à l'émission d'actions		-	-
Dividendes et autres distributions effectués		-	-
Encaissements provenant d'emprunts		-	-
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-	-
Flux de trésorerie provenant des activités de financement (C)		-	-
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités		-	-
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		-28 443 837,24	21 339 074,45
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		75 055 255,36	53 716 180,91
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		84 345 956,39	75 055 255,36
Variation de trésorerie de la période		9 290 701,03	21 339 074,45
Approchement avec le résultat comptable			



بيو كوسوش إبراهيم

الملق رقم "A"

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE
(Méthode directe)

Période du: 01.01.2014 au 31.12.2014

U : DA

Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles	Note	Exercice 2014	Exercice 2013
Encaissements recus des clients	TFT 1	636 168 456,96	502 625 780,81
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-629 380 269,46	-586 563 780,06
Intérêts et autres frais financiers payés		-730 652,43	-550 078,80
Impôts sur les résultats payés		-	-
virement de fonds internes (Encaissements)		575 349 428,27	548 390 184,32
virement de fonds internes (Décaissements)		-575 349 428,27	-504 373 477,66
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		6 057 535,07	-40 471 371,39
Flux de trésorerie liés à des éléments extraordinaires (à préciser)		-	-
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		6 057 535,07	-40 471 371,39
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorp.	TFT 2	-4 505 818,85	-1 369 197,13
Encaissements sur cession d'immobilisations corporelles ou incorp.		6 359 200,00	-
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières		-	-
Encaissements sur acquisition d'immobilisations financières		-	-
Intérêts encaissés sur placements financiers	TFT 3	741 020,55	741 852,74
Dividendes et quote-part de résultats reçus		-	-
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		2 594 401,70	-627 344,39
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissement suite à l'émission d'actions		-	-
Dividendes et autres distributions effectués		-	-
Encaissements provenant d'emprunts		-	-
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		23 724 445,05	-
Flux de trésorerie provenant des activités de financement (C)		23 724 445,05	-
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		8 651 936,77	-41 098 715,78
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	TFT 4	43 247 240,61	84 345 956,39
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	TFT 5	51 899 177,38	43 247 240,61
Variation de trésorerie de la période		8 651 936,77	-41 098 715,78
Rapprochement avec le résultat comptable		-	-

ANNEXE 7
الملحق رقم 7

MOUVEMENTS DE VARIATIONS DES STOCKS
EXERCICE 2012

ACTIF COURANT	Valeur brute à l'ouverture de l'exercice	MOUVEMENTS DURANT L'EXERCICE			Valeur brute à la clôture de l'exercice
		DEBIT	CREDIT	SOLDE	
Stocks et en cours					
Stocks marchandises					
Stocks matières premières					
Autres approvisionnements	13 640 946,12	510 027 792,00	510 027 792,00		
Stocks produits finis	7 400 230,00	18 243 911,92	17 848 270,95	14 036 587,09	
TOTAL Stocks et en cours	21 041 176,12	1 561 781 117,92	1 033 331 700,00	7 577 944,00	21 614 531,09

U : DA
Les mouvements des variations des stocks ont connu à la clôture de l'exercice 2012 une augmentation de 2,72% par rapport au début de l'exercice.

المدير المالي
المدير العام
المدير الإداري
المدير القانوني
المدير المالي
المدير العام
المدير الإداري
المدير القانوني



الطابق رقم 1113

ANNEXE 7

**MOVEMENTS DE VARIATIONS DES STOCKS
 EXERCICE 2013**

ACTIF COURANT	Valeur brute à l'ouverture de	MOVEMENTS DURANT L'EXERCICE			Valeur brute à la clôture de l'exercice
		DEBIT	CREDIT	SOLDE	
Stocks et en cours	—	1 262 089,10	875 359,67	386 729,43	386 729,43
Stocks marchandises	—	464 746 080,00	464 746 080,00	0,00	0,00
Stocks matières premières	14 036 587,09	18 278 946,34	19 035 142,96	13 280 390,47	13 280 390,47
Autres approvisionnements	7 577 944,00	926 720 750,00	917 030 066,00	17 268 628,00	17 268 628,00
Stocks produits finis	21 614 531,09	1 411 007 865,44	1 401 686 648,63	30 935 747,90	30 935 747,90
TOTAL Stocks et en cours					

U : DA

Les mouvements des variations des stocks ont connu à la clôture de l'exercice 2013 une augmentation de 43,12 % par rapport au début de l'exercice.

[Signature]
 مدير المحاسبة والمالية
 السيد محمد بن عبد السلام



[Signature]
 مدير المبيعات والتوزيع
 السيد محمد بن عبد السلام

11/14/11
البيان رقم 1

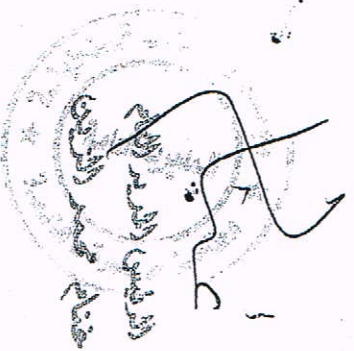
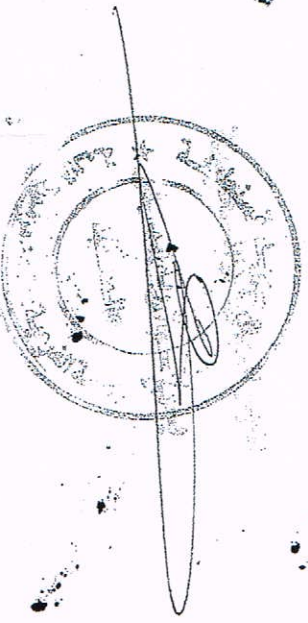
ANNEXE 7,

MOUVEMENTS DE VARIATIONS DES STOCKS
EXERCICE 2014

ACTIF COURANT	Valeur brute à l'ouverture de	MOUVEMENTS DURANT L'EXERCICE			Valeur brute à la clôture de l'exercice
		DEBIT	CREDIT	SOLDE	
Stocks et en cours					
Stocks marchandises	386 729,43	5 180 343,97	5 157 230,74	409 842,66	409 842,66
Stocks matières premières	0,00	483 905 832,00	483 292 056,00	613 776,00	613 776,00
Autres approvisionnements	13 280 390,47	21 076 249,44	20 352 778,07	14 003 861,84	14 003 861,84
Stocks produits fins	17 268 628,00	958 869 658,50	958 235 466,40	17 902 820,10	17 902 820,10
TOTAL Stocks et en cours	30 935 747,90	1 469 032 083,91	1 467 037 531,21	32 930 300,60	32 930 300,60

U : DA

Les mouvements des variations des stocks ont connu à la clôture de l'exercice 2014 une augmentation de 6,45 % par rapport à l'exercice 2013.



الملخص:

يعد كل من السيولة ورأس المال العامل والاحتياج لرأس المال العامل مؤشرات أساسية تساعد المحلل المالي في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة. حيث تعبر السيولة عن قدرة المؤسسة على تغطية ديونها، وهو ما جعلها تتأثر بقيمتي كل من رأس المال العامل والاحتياج لرأس المال العامل.

إذا كانت قيمة رأس المال العامل أكبر من قيمة الاحتياج فإن الخزينة في هذه الحالة تكون موجبة وتعبر بذلك عن فائض، إلا أن هذا الأخير من المفروض أن لا يتعدى مقدار معين بحيث يتوجب على المؤسسة أن تحتفظ بجزء منه وتستثمر الباقي في استثمارات مربحة وتكون بذلك قد حققت هدفي السيولة والمردودية معا. أما إذا كانت قيمة رأس المال العامل أصغر من قيمة الاحتياج فإن الخزينة هنا تعاني من حالة عجز ويتوجب عليها تغطيته بتخفيض من خلال الإدارة الفعالة لعناصره الأساسية الثلاث المخزون، العملاء والموردين.

الكلمات المفتاحية: السيولة، رأس المال العامل، الاحتياج لرأس المال العامل.

Résumé:

La liquidité et le fond de roulement et le besoin en fond de roulement se sont des indices principaux qui aide l'analyseur financier de juger la situation financière de l'entreprise. Où on peut considérer la liquidité c'est l'abilite de l'entreprise a couvrir leur dette.

Si la valeur de le fond de roulement est supérieur de la valeur de le besoin en fond de roulement on marque une trésorerie positive, ce qui fait un cas de surplus. Mais normalement ce cas ne peut pas dépasser de grande valeur, l'entreprise a été obligé d'investir certains valeur pour atteindre les buts de la liquidité et le rendement.

Si la valeur de le fond de roulement est inférieur de la valeur de le besoin en fond de roulement on marque une trésorerie négative, ce qui fait un cas de déficit et l'entreprise a été obligé de le couvrir par diminuer la valeur de le besoin en fond de roulement avec une gestion efficace de leur trois éléments principaux: Stocks, les clients et les fournisseurs.

Les mots clés: La liquidité, le fond de roulement et le besoin en fond de roulement.